

”غزة - أريحا“
في التطبيق

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ العدد السادس والأربعون / ديسمبر ١٩٩٣م / جمادى الآخر ١٤١٤هـ / الثمن ١٥٠ قرشاً مصري ■

صالح حسب الله
الأسكان..
والوزير العثماني

الأمم المتحدة تدين
الحكومة المصرية
لممارستها التعذيب

اليمن
على فوهة بركان

العسكريون
يحاصرون كلينتون



توتر في الجامعات المصرية

بيع الخدمات ومياه الري اعتباراً من ١٩٩٦

س بشحن بضائعك لخدمة التصدير



مصر للطيران

الشحن بالطائرة الجامبو بوينج ٧٤٧ كومبي

بين القاهرة وأوروبا وأمريكا والشرق الأقصى

القاهرة / باريس

كل يوم أحد

القاهرة / نيويورك

كل يوم جمعة

القاهرة / طوكيو

كل يوم الثلاثاء

للحجز والاستعلام:

إدارة تنشيط مبيعات البضائع: ٩٥ ش الجمهورية — القاهرة ت: ٩٣٢٨٨٦ / ٥٩١٢٦١٢
مكتب بضائع الأوبرات: ٣٩١٤٣٥٨ • مكتب الصادر بقسرية البضائع ت: ٢٤٥١٢٩٩ / ٦٦٧١٤٩
مكتب بضائع الاسكندرية بمطار الزمعة ت: ٤٢٢٤٦٤٥ / ٤٢٢٤٦٤٨

في هذا العدد

مؤلفنا

الأصلاح السياسي والديمقراطية والارهاب ومصالحة الناس حسين عبد الرازق ٤

المجهر السياسي

تدمير الخدمات وبيع مياه الري.

مصر تستجيب للضغوط الاسرائيلية

الأمم المتحدة تدن الحكماء لتعذيبها المواطنين..... ٦

قضايا ساخنة

الفرق في الجامعات المصرية..... أمانة النقاش ١٠

رسالة حيفا ومن الذي فشل في امتحان السلام..... نظير مجلي ١٦

رسالة القدس والمقاومة وفق المعادلة الجديدة..... حنا عميرة ١٩

لماذا أعارض إلقاء غزة - أريحا هيد العظيم أنيس ٢٢

ملاحظات أولية على السوق الشرق أوسطية..... هـ. جلال أمين ٢٤

المشكلة الفلسطينية والشرق أوسطية الجديدة..... هـ. سمير أمين ٢٥

هجوه في الاتهام

صلاح حسب الله ... الاسكان والوزير المثالي مصباح قطب ٢٨

مصر

هجوم الصحافة المصرية لم تنته مدحت الزاهد ٣١

البثك مصر على تحسين مديونات وهمية حسن بديوي ٣٥

العرب

اليمين على قومة بركان حسين عبد الرازق ٣٩

العراق... الخروج من نفق العزلة..... صلاح صابر ٤٦

رسالة الأردن علي الرنتيسي ٤٨

سبعة أيام هزت الكويت احمد المصري ٥١

اللقاء السياسي للحزب السردانية (٣) هـ. علي عبد الله عباس ٥٣

مجالس

رسالة واشنطن : العسكريون يحاصرون كليتون سمير كرم ٥٧

رسالة برلين : اظهروا الحل ولربى الصين نبيل مغلوب ٦٣

المعتقل واللامعتقل في الكويت هـ. عبد السلام نوري الدين ٦٦

كلام عن شرف الكلمة هـ. سمير حنا صادق ٧١

حتى تخرج المرأة من «العالم الاستهلاكي» ليلي الشربيني ٧٣

من

استراحة المخرج المحارب احمد يوسف ٧٥

أبرار ثابطة

اسلام لا كهانة : خليل عبد الكريم (٢٨) أرشيف البسار: د. رعت السعيد (٦٨) ٧٧

x شمال (٧٨) مشاهدات : صلاح عيسى (٨٢).

غياب.. وانفراجات

لأول مرة منذ صدور البسار يغيب قلم الصديق «أحمد الحمصي» ورسالة موسكو ، فطوال ٤٥ شهراً - هي عمر البسار (المجلة وليس التياتر) - لم يتخلف الحمصي عن أحدنا عن الفرص في قلب الحياة والأحداث في الاتحاد السوفيتي ، قبل أن يصيح «سابقاً ، وبعدها ، بحيث أصبحت رسالته - و«سمير كرم» من واشنطن و«نظير مجلي» من حيفا و«حنا عميرة» من القدس - علامة بارزة في «البسار» ، ولكن «الحمصي» اقتنع أخيراً بحقه في إجازة قصيرة ، يقضيها منذ شهر في القاهرة ، وسيمرده الحمصي لرسالته من موسكو العدد القادم.

وسيلاطح القراء ان تضايها أمنا «العربية» احتلت مساحة واسعة في هذا العدد ، لبالإضافة الى ملف «غزة وأريحا أولاً» والسوق الشرق أوسطية الذي يكتب فيه «سمير أمين (الأول مرة في البسار)» و«هيد العظيم أنيس» و«جلال أمين» و«نظير مجلي» و«حنا عميرة» ، هناك رسائل وموضوعات عن اليمن ، العراق ، الأردن ، الكويت ، السردان ، للأحداث العروبة في هذا الشهر كانت من التفرغ والغنى بصورة ملفقة للفرق.

وتتفرغ «البسار» في هذا العدد بمجموعة من الأخبار والتقارير الداخلية ، وتتناول المرحلة الثانية والثالثة لاتفاق حكومة الحزب الوطني وصندوق النقد والاتجاه لبيع مياه الري والعلاج والتعليم وكافة الخدمات للمواطنين ، وتوطد الحكم في خطوات جديدة للطبيع مع اسرائيل ، وادانة الأمم المتحدة للحكومة المصرية ، لا تركابها لجرعة التعذيب .. بالإضافة الى تحقيقاتها حول الجامعات والصحافة والقطاع العام والاسكان... الخ.

يبقى أن نعتذر للقارئ عن أية أخطاء مطبعية في هذا العدد ، فقد شاء بعض أفضل وأخلص كتابنا أن يسلمونا موضوعاتهم في الأربع وعشرين ساعة الأخيرة ، وكان علينا أن نجمع ونصنع ونجهز موضوعات عديدة ونقدمها للطباعة في أقل من ٢٤ ساعة . فطير

موقفنا

الإصلاح السياسي والدستور.. والارهاب ومصالح الناس الاقتصادية والاجتماعية

حسين عبد الرازق

الأولى: أن نحافظ لهذا البلد أمنه واستقراره، حتى يكون كل مواطن آمناً على حياته وأمواله وممتلكاته.

الثانية: احرص على تحقيق التوازن بين احتياجات ومطالب المواطنين، وقدرة المجتمع على الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال تنمية شاملة مستمرة مثمرة.

الثالثة: توسيع قاعدة المشاركة في الرأي والعمل في كل ما يهم الوطن من قضايا، إبقاء من المشاركة في عملية صنع القرار، إلى المشاركة في التصديق لمشار كل الجماهير...

«وكما يبدو فلا توجد - حتى الآن - قوى سياسية أو حزب من اليمين أو اليسار أعلن رفضه من ناحية المبدأ للارهاب، ولكن تباينت واختلفت شروط الحوار التي رفضها كل طرف، وأولويات الحوار.

فهناك يركز الحزب الوطني (والحكم) على قضية الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب، مع قبول الديمقراطية باعتبار أن مصر نزعته عن نفسها كل سمات المجتمع الشمولي،

عندما بادرت إلى إصلاح سياسي جاد، وأكب في خطرات إصلاحها الاقتصادي، كي يجعل من الديمقراطية نظام حياة وحكم وليس مجرد واجهة أو تجربة يمكن أن تنتكس على أعقابها في أي وقت وتحت أي ظروف».

في خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى بمناسبة بداية الدورة البرلمانية الجديدة، وجه الرئيس حسني مبارك الدعوة مرة أخرى بعد شهر من دعوته السابقة بعد حلف اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب للحوار القرمي.

قال الرئيس... من فوق هذا المنبر المؤرق، وفي مناسبة أداء اليمين الدستورية لفترة حكم جديدة جاءت دعوتي السابقة قبل أسابيع معدودة إلى كل قوى الديمقراطية في مصر، كي تبدأ حواراً حراً واسعاً حول أولويات العمل الوطني، يضع لى اعتباره التحديات التي تواجه مصر، والظروف التي تحكم علاقاتها الإقليمية والدولية، والاتفاق التي يمكن أن يستشر فيها العمل الوطني في المرحلة القادمة... ونقطة البدء الصحيح في صياغة هذه الرؤية الطموحة لمصر المستقبل، أن يشارك في هذا الحوار كل المفكرين والمبدعين والمثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم، وكل الأحزاب السياسية، والمؤسسات الشعبية والروسية المعنية بالتخطيط والبحث العلمي ودراسات المجتمع وعلم المستقبل، بحيث تكون قادرين في نهاية المطاف على صهر هذه التصورات في رؤية شاملة واحدة، تضطلع بصياغتها لجنة قومية على مستوى رفيع من المعرفة والخبرة...

.. إن لمصلحة أي برنامج تشرف على وجود أهداف واضحة مستقيمة.. لا نقطة البدء الصحيح هي أن يكون اتفاقنا واضحاً لا يحتفل الشك حول أهداف هذا البرنامج التي تتمثل في ثلاث غايات أساسية:

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندي
المستشارون:
إبراهيم بدروى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أتيس
عبد الفتاح شكر
عبد الفتاح أبو المصين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:

١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للمؤسسات.
الوطن العربي: ٥٠ دولاراً أمريكياً
أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان
- إحياء - جيزة

رقم البريد ١٢٤١١
ت: ٣٤٤٢٠١٣ فاكس: ٣٤٦٥٤١٦
FAX. 3442013 TEL 3465416

تركز قوى أخرى على الإصلاح السياسي والديمقراطي ، وفى القلب منه الإصلاح الدستوري بينما تنفك قوى أخرى على الطرف الآخر ولا ترى أية قيمة للحزب ودون أن يكون لدى الحكم الاستعداد لمراجعة شاملة للسياسات بهذا التغيير ومن ثم فلابد أن يشمل الحوار السياسات الاقتصادية وروشتة الصندوق والسياسات الاجتماعية، والديمقراطية، والموقف من الامبريالية والصهيونية والصوت الشرق أوسطية .. الخ.

ومن حق كل حزب أو قوة سياسية فى البين واليسار أن يطرح رؤيته كاملة على رأى العام وعلى سائدة الحوار، إذا ما قدر للحوار أن يبدأ بالمثل. ولكن لابد فى النهاية من الوصول إلى جدول أعمال مشترك عليه والولايات بدور الحوار بعد ذلك على أساسها.

أتصور أن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي، هى نقطة البداية والانطلاق لأكثر من سبب.

١- أحزاب المعارضة التى شاركت فى أعمال مشتركة عديدة ونشاطات جبهوية مختلفة منذ عام ١٩٧٦، وحتى الآن تتفق جميعاً على أولويات الإصلاح السياسي والديمقراطي.

٢- والحكم، رغم ادعائه بوجوه حكم ديمقراطي بالمثل، يسلم بأن هناك خطوات أخرى نحتاجها للسير على طريق الديمقراطية، وقبل الرئيس للمرة الأولى فى خطابه الأخير بعدم وجود تناقض بين مايسميه الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح السياسي التى تلج عليه أحزاب وقوى المعارضة ومؤسسات حقوق الانسان والمجتمع المدني.

٣- لكن السبب الأساسي - من وجهة نظري - أنه يستحيل تحقيق أي إصلاح أو تغيير اقتصادي واجتماعي حقيقي وجوهري، دون الوصول الى قدر معقول من الإصلاح السياسي والديمقراطي يفتح الباب لتداول السلطة.

فالأمران على تفسيرات اقتصادية واجتماعية تخرج مصر من سياسات التبعية، وما يسمى بسياسة التكيف وروشتة صندوق النقد والبنك الدولى، وأوامرهما يتجه الى التنمية المستقلة مع استمرار الأوضاع السياسية الحالية التى تزمّن احتكار التحالف الطبقي الحاكم للسلطة والثروة ، وهان فاسد من هنا فالإصلاح الاقتصادي

والاجتماعي ، وأيضاً الموقف الرقوى من الامبريالية والصهيونية والصوت الشرق أوسطية، يعطلب أولاً سلطة اخرى، والطريق إليها هو الإصلاح السياسي والديمقراطي.

ويشير التركيز على الإصلاح السياسي والديمقراطية واعتباره الأولوية الأولى مخاوف وتساؤلات .

١- فهل يعنى ذلك تجاهل قضية العنف والارهاب المتصير بالدين الذى هند المجتمع طوال العامين الماضيين ونظر فى حال استمراره وتعاونه ، بالقضاء حتى على الهامش الديمقراطي المحدود حالياً ؟

٢- وما هو موقع الإصلاح الدستوري من الديمقراطية والإصلاح السياسي ؟

٣- وهل يعنى اعطاء الأولوية للإصلاح السياسي، والتركيز باستحالة تحقيق إصلاح أو تغيير اقتصادي واجتماعي واتخاذ موقف صحيح من الامبريالية والصهيونية، دون تغيير جوهري فى طبيعة السلطة والتحالف الحاكم، ان الأمر مزيج بالكمال ؟

بداية فأتى إصلاح سياسي وديمقراطي، ومهما كانت حدوده يتم فى مواجهة عنف السلطة والأوضاع الدستورية والقانونية وممارسات الحكم التى تنفص من الديمقراطية وتقع تدلول السلطة، وتنكس حقوق الانسان فى التعبير والتنظيم والحركة. ويتم أيضاً بنفس الدرجة فى مواجهة مجامعات الارهاب والعنف المتصير بالدين، الذى يصادر حق الحياة ويكره المخالفين فى الرأى ، ويرفض الديمقراطية باعتباره بدعة نصرانية مستوردة من الغرب الكافر، اي يرفض المجتمع المدني من حيث المبدأ.

ان الديمقراطية تعطلب إصلاحات جذرية على مستوى الدستور والقوانين ومؤسسات الحكم ومؤسسات المجتمع المدني؛ ومواجهتها شاملة للإرهاب المتصير بالدين أمتهى له حدود القانون وحق الانسان ولكرة وسياسة واعلامية وتعليمية.

والإصلاح السياسي والديمقراطي معركة طويلة. فالحكم ان يسلم بكل جوانبها وأبعادها مرة واحدة أو من طيب خاطر. ومعركة تعديل الدستور ليست من المدخل للإصلاح الديمقراطي - رغم حيويتها وجوهريتها - بل لعلها مرحلة ونهاية لهذه المعركة. وإذا كان هناك من يكره فى التغيير الدستوري بطريقة انقلابية . أما القوى الديمقراطية فتصمى

لتحقيق اهدافها - وفى القلب منها الإصلاح الدستوري - من خلال آلية ديمقراطية وطبقاً للقواعد المتضمن عليها فى الدستور الحالي المطروح تعديل. من هنا تنفى تطالب الإصلاح السياسي والديمقراطي لهنالك أولويات أيضاً وقد تكون نقطة الانطلاق والإصلاح المعالج تتلخص فيما يلى:

١- العمل على تخفيف ارادة الشعب فى انتخابات حرية نزوية ، تمديد له الحق فى اختيار حكامه ومثليه وزعزلهم عبر صندوق الانتخاب ، وذلك بإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية (مشروع القانون الذى طرحته أحزاب المعارضة على مجلس الشعب) وإلغاء قانون الأحزاب الحالي لإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة لإطلاق حرية إصدار الصحف.

٢- إلغاء القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤ الخاص بالجمعيات لإطلاق حرية تكوين الجمعيات.

٣- إطلاق حرية الاجتماعات والتظاهر والأضراب.

٤- الإنفا - القوى لحالة الطوارئ ووقف التعذيب.

وبعدما تتوالى خطوات الإصلاح وصولاً الى إلغاء كافة التشريعات والمواد القانونية المقيدة للحريات والمناصفة للدستور، وتعديل الدستور بعد ان يصبح للقوى الديمقراطية اقلية فى مجلس الشعب فكتهم من تعديل الدستور.

والإصلاح السياسي والديمقراطي لا قيمه له أمام الرأى العام ما لم يصاحبه تحسين فى ظروف وأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية ولضماهم الوطنية واستحالة التغيير الجذري للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية قبل التغيير الجذري فى السلطة لا يعنى استحالة تحقيق إصلاحات جزئية.

فهناك إمكانية لفرض بعض التغييرات حماية لمصالح العمال والفلاحين والوطنيين والرأسمالية الوطنية المنتجة المهددة بالغزو الأجنبي ، وتنقيتها للأعباء التى يحملها نتيجة سياسات الحكم، وهناك إمكانية لمقاومة الصوت الشرق أوسطية وانتشارها كخطوة متواضعة فى مواجهة سياسات التبعية والهجبة الامبريالية الصهيونية.

إن الحديث عن أولوية الإصلاح السياسي والديمقراطي موقف صحيح وعملى ، ولا يعنى السكرت أو غياب قضايا الوطن الأخرى.

بعثة صندوق النقد تراجعت أول تقرير عن برنامج الحكومة الاقتصادية:

تشجير الخدمات.. وبيع مياه الري في منتصف ١٩٩٦

مذكرتها أن القانون يستهدف زيادة موارد الدولة السيادية من الضرائب بنسبة ١٢٠٪ عن الموارد الحالية بحلول عام ١٩٩٦، مما يمثل عبثاً ضخماً على المواطن محدود الدخل. ويذكر هنا أن الحكومة رفعت توصية للصندوق برفع حد الإعفاء للأعضاء العائلية إلى ٥ آلاف جنيه سنوياً وتحديد به ٤ آلاف فقط.

أما عن المرحلة الثالثة لخطة الحكومة للإصلاح الاقتصادي والمقرر البدء في تنفيذها من منتصف عام ١٩٩٦، فيذكر مسئول اقتصادي أن الحكومة بصدد إعداد مشروع نهائي لإدارة الأنشطة الاقتصادية بحيث يضم الهيئات الاقتصادية والشركات العامة القائمة والنشاط الاستثنائي والحاصل والأنشطة الاقتصادية المحلية. على أن يتم إسناد الجزء الأكبر من النشاط الاستثنائي إلى القطاع الخاص بما لا يقل عن ٨٪ عن المرحلة الأولى من خطة الإصلاح الثالثة.

وتتخسر الحكومة إنشاء جهاز (الاتحاد للمصدرين على أن يضم كل التشريعات والقرارات الخاصة بالتصدير مع وضع خطة للاهتمام بالانتاج التصديري مع دراسة الأسواق الدولية وتحديد احتياجاتها الفعلية للسلع حسب أذواق المستهلكين فيها. كما تؤكد الحكومة أنه سيتم خلال المرحلة الثالثة من الإصلاح الاقتصادي الحكومي وضع تسعيرة خاصة للخدمات في المرافق العامة، ويجري خلال نفس المرحلة تطبيق أول مرحلة لتسعير مياه الري وتفتين استغلالها، واستكمال مراحل المخصصة للشركات المطورة ملكية كاملة للدولة

كما يمنع قانون النقد الأجنبي الوزير المختص «وزير الاقتصاد» من الترخيص بالتعامل في النقد الأجنبي لأية جهة بخلاف البنوك وشركات الصرافة. كما يحق للوزير المختص إصدار قرار بفروج أو دخول النقد المحلي وفقاً للشروط التي يراها.

ويتضمن مشروع قانون النقد الأجنبي المخرج في مناقشة الحكومة مع بعثة صندوق النقد إلغاء الموازنة النقدية ودور الدولة المركزي في العملية الإدارية لنظام المصروفات والإيرادات من النقد الأجنبي. والسماح بتصدير واستيراد السائلك المعلن التقيسه وهو الأمر المحظور في القانون الحالي.

ومن برامج الحكومة أيضاً إصدار قانون الضريبة الموحدة، وتوضيح الحكومة في

د.عاطف عدلي



كتب محمود الحضري

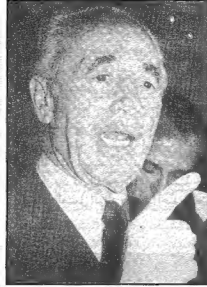
تبدأ الحكومة خلال أيام التفاوض مع بعثة صندوق النقد الدولي حول مشروع ومقترحات خطة المرحلة الثالثة لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي واستكمال خطوات التحرير الاقتصادي لإخضاع آلياته بالكامل لقوى السوق، ومبدأ العرض والطلب، سواء من ناحية الإنتاج أو التسويق أو التصدير. وتقوم بعثة الصندوق بمراجعة أول تقرير عن خطوات الحكومة خلال الشهر الثلاثة الأولى من تنفيذ المرحلة الثانية للإصلاح، ومشروعات القوانين والقرارات المقرر صدورها خلال الفترة المقبلة.

ويتضمن برنامج الحكومة في المرحلة المقبلة تخفيض الرسوم الجمركية كميدياً عام على الواردات ويختلف أنواعها ابتداءً من شهر ديسمبر الحالي وينتهي في القادم. وتأجيل صدور قانون الإغراق. واتخاذ وسائل الحماية الجمركية كبديل لهذا القانون حين الاتفاق مع منظمة الجات بشكل نهائي، وسيتم ربط نسب الحماية الجمركية للإنتاج المحلي حسب نسبة المكون المحلي بكل منتج.

ومن المشروعات القوانين المقرر صدورها خلال الشهر الأربعة القادمة قانون النقد الأجنبي وتخفيض الجنية المصري وإخضاع سعره لقوى السوق واحتمال خفضه عن الوضع الحالي. ومنع المستثمرين من كل الجنسيات من تحويل أرباحهم بقيمة استثماراتهم إلى الخارج. وجرايز تجنيد جزء من حصيلة التصدير السلي أو النشاط السياحي لصالح المستثمر.



مبارك



هافيز

مصر تستجيب للضغط الاسرائيلي: عمالة مصرية رخيصة في طريقها لإسرائيل بدل الفلسطينيين

صدر قرار بالغاء التعمد الأمنية التي كانت مقروضة على سكر المصريين الى اسرائيل، مما يسهل ذلك الحصول على إذن سفر (الورقة الصفراء)، وذلك اعتباراً من أول نوفمبر الماضي. أذاع وادير اسرائيل النباء وقال أن القرار المصري اتخذ بناءً على طلب الحكومة الاسرائيلية خلال زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي لمصر.

كان هيريز قد طلب منذ عدة سنوات خلال توليه رئاسة الوزراء الاسرائيلية، وفي أول لقاء مع الرئيس مبارك إلغاء هذه القيود وخاصة إذن السفر منهما الحكومة المصرية بأنها تعيق التطبيع. قال الرئيس مبارك وقصتها أنه لا يستطيع فرض التطبيع على الشعب المصري، وأن التطبيع الرسمي يسير بطريقة جيدة، ولكن التطبيع الشعبي أسر آخر. وودع رغم ذلك بدراسة الطلب الاسرائيلي بالغاء إذن السفر المسبق لاسرائيل.

وقد عقد وتفتت مؤقراً ضم محلي المخابرات الحربية والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الخارجية لدراسة الطلب الاسرائيلي. وأجمع المشاركون في المؤتمر على ضرورة استمرار القيود الأمنية وأذن السفر الخاص باسرائيل (الورقة الصفراء). وكان من ضمن اسباب القرار، أن اسرائيل عيبتها على التحاق طلاب مصريين من غير الحاصلين على مجموع يؤهلهم لدخول الجامعات المصرية بالجامعات الاسرائيلية، واستخدام العمالة المصرية الرخيصة للعمل في اسرائيل بدلاً من الابدن العاملة في الضفة والقطاع. وقال المؤتمر

للكافة العذبي. ورفضت اللجنة تبرير مصادر حكومية مصرية وقصر التعذيب بالمشاكل الناتجة عن ممارسة جماعات أصولية للإرهاب. وحملت حالة الطوارئ المعلقة في مصر منذ ١٢ عاماً المسؤولية عن شروع التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان. طالبت لجنة الأمم المتحدة بصمدليات تشريعية لمواجهة السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية ولقرض رقابة على أجهزة الأمن.

أن ذلك يضر بالأمن القومي المصري بسهولة تمهيد عملاء من بين الطلبة والمعامل، ويهدد العلاقات بين المصريين والفلسطينيين تعجبة استخدام العمالة المصرية لضرب العمالة الفلسطينية وحرمانها من العمل في اسرائيل في ظل تدهور الاقتصاد الفلسطيني تعجبة للاحتلال الاسرائيلي والحصار المفروض على الضفة والقطاع.

الأمم المتحدة تددين الحكومة المصرية لممارسة التعذيب بصورة منهجية.

أودأت لجنة الأمم المتحدة لمحاربة التعذيب مصر (وتركيا) لممارسة أجهزة الدولة فيها التعذيب بصورة منهجية. قتالت اللجنة أن لديها أدلة على سوء معاملة المعتقلين والمهجورين في مصر. وأشارت إلى المند الطويلة التي يتم خلالها احتجاز المتهمين في القضايا السياسية، وسوء السجون المصرية، وأن عمليات التعذيب أصبحت ممارسات شائعة في مصر، مما يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة

الأحزاب

تنظر الدعوة للحوار ..

ما زالت الأحزاب تنتظر خطوة عملية من جانب الحزب الوطني لبدء الحوار الوطني الذي دعى اليه الرئيس مبارك في كلمته عقب حلف البحرين الدستورية عقب توليه السلطة لفترة ثالثة، ثم في كلمته أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى مع بدء الدورة البرلمانية ١١ نوفمبر الماضي. كان قياد سراج الدين رئيس حزب الوفد قد وجه رساله لأحزاب المعارضة يسألها عن إمكانية عقد اجتماع مشترك لرؤساء

مبدئياً- الدعوة للحزب حول مستقبل الوطن. خاصة اذا كانت الدعوة صادرة من رئيس الدولة ولكن السؤال يبقى: أي حوار.. وأية قضايا.. وما هو الهدف؟... أية دعوة جادة لحزب مسؤول ينبغي أن تبدأ من سؤال أساسي هو أي مصر نريد؟ مصر العربية العربية أم الشرق أوسطية؟ مصر التي يملكها أبناءها جميعاً أم التي يملكها النصف في المائة من سكانها؟ مصر التي يسيطر الأجانب على اقتصادها أم التي تملك ثروتها؟ مصر التي تسيطر على قراراتها وقلق أرادتها أم مصر التي يراد لها أن تكون أرادتها أسيرة عند الآخرين؟

اسئلة كثيرة يتطلب الحوار حولها أن تكون هناك الإرادة والرغبة في مراجعة السياسات الاساسية للحكم.. وبدون ذلك يصبح الحوار مجرد محاولة لطريق الآثار السلبية لسياسات تم تطبيقها دون استشارة أحد.. أو فهمها لاجراءات يخشى البعض من آثارها القاسية..

وقد أرسلت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي المصري برسائل الى رؤساء أحزاب التجمع والعمل والوفد والناصرى والاحرار ومصر، وللحزب الوطنى (وأرسلت صورة من الرسائل الى الصحف القومية والحزبية بالبريد) جاء فيها..

«أن الأمر يتطلب إعداد جدول أعمال متفق عليه.. ونحن من جانبنا نقترح أن يدور الحوار حول القضايا التالية:

١- كيفية تحقيق إصلاح سياسى وديمقراطى شامل.

٢- كيفية تحقيق اصلاح اقتصادى واجتماعى.

٣- سياسة شاملة في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الارهاب المنتشر بالدين.

٤- سياسة شاملة لمواجهة الفساد المستشري وبطبيعة الحال فإن حواراً كهذا- ولكن يكون ناجحاً وموثوقاً به- فإنه يتطلب إتاحة قدر واسع من الحليّة للنقاش الدائر بين أطرافه كسبيل لإشراك الجماهير وكسب مائدتها.

كذلك فإنه اذا ما كان الحزب الحاكم يدعو الى الحسم فلاشك أنه من المبدئى أناتفاه الأطراف المتصارعة بإجراءات من جانب واحد تحسم من وجهة نظر الحكم موضوعات الحوار الأثر الذى يفتقد الجميع الثقة فى الحوار وفى بعض أطرافه..»

يعطى لهم مسودة الملائكة الإبراهيمية الديمقراطية والمتحسين مع كل الانجماحات السياسية. أن كان هذا هو الأمر فنحن فى طريق وأنتم فى طريق آخر. وإن كان هذا هو شأنكم فلكم دينكم ولى دين».

الحزب الناصرى طرح خلال عهده مكتبه السياسى «جلال عارف» فى جريدة العرسى رؤيته.. قال.. فى مناخ الأزمة الشاملة التى نعيشها تأتى الدعوة مجدداً والحوار بين كل القوى الديمقراطية حول أولويات العمل الوطنى.. ولا أحد يرفض-



جمال
نصرى
الدين



إبراهيم
فكرى



فؤاد
سراج
الدين

أحزاب المعارضة، وعما اذا كانت مازالت تتمسك بالورقة الخاصة بالاصلاح الدستوري والسياسى التى سبق أن وقعت عليها وقدمها المهندس ابراهيم شكرى بإسماها لرئيس الجمهورية فى يونيو ١٩٩٠، ورأيها فى مشروع الدستور الذى سبق أن أعده بعض القناصلين فى أحزاب المعارضة (ولم يتم مناقشته فى حينها).

وقد أعلنت أغلب الأحزاب وأيها بصورة أو بأخرى فى عودة الرئيس للحوار.

فحدد حزب التجمع فى رده على رسالة رئيس حزب الوفد ثلاث نقاط أساسية.

الأولى... أن الحزب يرحب بأية دعوة للحوار شرط جديتها.. وأن حواراً جاداً لا يمكنه أن يبدأ دون تلقى دعوة رسمية بذلك.

الثانية.. أن الحزب يقترح جدول أعمال من أربع نقاط

- ١- اصلاح ديمقراطى وسياسى
- ٢- الاجراءات الكفيلة برفع عبء الأزمة الاقتصادية عن كاهل محدودى الدخل.
- ٣- مراجعة شاملة للأجور المتسارعة بالدين.
- ٤- مراجعة الفساد.

الثالثة... أن دراسة الحزب لمشروع الدستور تتطلب نقاشاً لاحقاً فالحزب يملك العديد من الملاحظات حول بعض نصوصه

أما حزب الوفد فيعطى أولوية لتعديل الدستور والاصلاح السياسى والديمقراطى.

ويتشكك بضرورة أن يرجه الرئيس (أو حزبه) دعوة لبدء الحوار.. وقد عبر د. نعمان

جمعه فى عزمه الاسبوعى (بنشاط) عن موقف الحزب بدقة فقال.. «هل أن الألوان لكى

نحمل برئيس دولة منتخب مباشرة من الشعب ومعهده السلطات، ونعلم بوزراء مستولين

سياسياً وجنائياً عن أفعالهم. ونعلم بانتخابات حرة نزيهة نظيفة تسمح بتداول السلطة بين

الأحزاب. ونعلم بانتهاء قانون الطوارئ وكل القوانين والمحاكم والجهات الاستثنائية. ونعلم

بوحدة الخزائن العامة ووحدة الميزانية وشفافية الإيراد والاتفاق العام. ونعلم

بتوزيع السلطة بين المؤسسات واستنادها جميعاً إلى إرادة الأمة. ونعلم بحكم

نظيف يخفى فيه التزوير والصفقات والالتجار بمصالح الشعب واستيراد السلع الغشائية الفاسدة المشبعة

بالمواد السامة.

أما اذا كان الحاكم يريدون نقاشاً لاهاء الناس وجذب انتباههم عن المشاكل والمصائب اليومية. واذا كانوا يريدون حواراً مظهرى

انقسام بين العمل والاشوان بمجلس محلى المحلة الكبرى

شهد المجلس المحلى لمدينة المحلة الكبرى انقساماً حاداً بين مجسرين، تضم الأولى أعضاء حزب العمل والولد الوطنى والثانية أعضاء الإخوان المسلمين المتضين الى حزب العمل وبينهم رئيس المجلس محفوظ حلمى. بدأ الانقسام عندما أصدرت مجسرة الاخوان نشرة تنسب الهجمات للمجلس الهم، وبصفة خاصة لقائدهم والمتحدث باسمهم رئيس المجلس. أسر أعضاء حزب العمل غير المتضين للاخوان على تحيسته وحددا جلسة ١١ نوفمبر ١٩٩٣ للنظر فى هذه الأمر إلا أن المهندس إبراهيم شكرى تدخل لاستمرار حلمى رئيساً للمجلس وبالعمل فاز بفارق صوت واحد نتيجة امتناع أحد أعضاء حزب العمل عن التصويت واستجابة آخرين لطلب إبراهيم شكرى. طلب حلمى فى نفس الجلسة وبعد انتهاء التصويت تغيير رؤساء اللجان من أعضاء حزب العمل مما دفعهم للتخالف مع أعضاء الوفد والوطنى وثابت استمرارهم بأغلبية ١٣ عضواً.

الطوارئ نظام استثنائى والعقوبات بحجة النشاط السيوى لهم الحق فى التوقيض

رفع مفروض الدولة بمحكمة القضاء الادارى ببروسعيد، المستشار صلاح خليل، تقريراً هاماً، فى إحدى الدعاوى التى طالب بمقايها وزارة الداخلية، بتعويضهم عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت بهم من جراء اعتقالهم. أكد التقرير أن نظام الطوارئ فى مصر يخضع بطبيعته لمبدأ سيادة القانون ورقابة القضاء، وأما وهو كإصل عام ليس نظاماً طبيعياً، وإنما نظاماً استثنائياً، وأن شأنه شأن كل استثناء لايجوز القياس عليه أو التوسع فى تفسيره، بل يتعين الالتزام فيه بقاعدة التفسير الضيق للاستثنائيات. وأكد التقرير أن مقيسى الدعوى لا تنطبق عليهم مواد قانون الاشتباه وتمديداته، لأن الشخص الذى يكون خطراً على النظام والأمن العام يتعين أن يكون قد ارتكب فعلاً شخصياً أو اسوأ تصمه بهذا

الوصف.. وقال التقرير أن القفل يجب أن يكون قبل الاعتقال مباشرة، والاسيقل الشخص يعتقل كل مرة تفرض فيها حالة الطوارئ، بحجة أنه ارتكب فعلاً ذات مرة. ولابد أن تتوافر دلائل جديده على استمرار الحالة المذكورة، وبوقائع جديده. وحيث أن محافظة مستندات الدولة تفقر أن الاربعة المتهمين «شعويين»، وأنه ضبطهم على ذمة قضايا قيدت ادارياً (مهاجرة وتوزيع منشورات اثارية) وحيث أن هذا النشاط بشقيه لا تنطبق عليه أى من قوانين الاشتباه، وحيث أن النشاط الشيوعى الذى استندت اليه الجهة الادارية فى الاعتقال، لم يثبت بحكم ولم يعاقب عنه ولم تتهين الجهة الرقابة التى استندت اليها، وهل يمثل خطورة أم لا. لكل ذلك رأى التقرير أن الاعتقال خطأ تتحمل تسيبته الجهة الادارية (وزارة الداخلية) ولأنه خطأ دفع المدعين ثلثاً مائداً ومعنواً له، لاشك فيه، فإن المفروض يرى... احقية المدعين فى صرف التعويض الذى تراه المحكمة مناسباً وجابراً لكافة الاضرار التى لحقت بهم والزام الادارة بالمصروفات.

كان ابراهيم شحاته ابراهيم، ومحمد ابراهيم سليمان عبد الفلاح واسماعيل محمود اسماعيل متاع، وجمال ابراهيم الشريبنى. قد اتفاموا دعوى، اخذت رقم ٢٨٠٦ لسنة إقضائية، ضد وزير الداخلية، يطالبونه بتعويض ١٠ آلاف جنيه كل منهم عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت بهم، من جراء قرارات الاعتقال، بمدد مختلفة، التى صدرت ضدهم عام ١٩٨٩.

تقرير المفوض صدر فى شهر أكتوبر ١٩٩٣.

أخبار

• النائب العام، ذكر مؤخرًا، فى النوبة الشهرية لأحد نوادى «الحس المحرم»، أن الارهاب تصعد جسده الى عاصم ٦٤ هـ ١٩٩٥، وقال انه تم القبض على ٤ آلاف شخص فى أحداث ١٩٨١، لم يقدم منهم سوى ٣٠٠ للمحاكمة، مشيراً الى ان من بين من لم يقدموا الى المحاكمة، من هم «نجوم الارهاب» الآن. وذكر النائب العام أنه تم ضبط تلاعب فى ٣٠ قضية مخبرات مؤخرًا، وذلك عن

طريق رشوة سكرتيرى الجلسات وأمانة السر.

• تشكلت مؤخرًا جمعية اسمها جمعية رجال الأعمال الشبان، الجمعية قامت دون سند قانونى، ومن خلال عبادة الغرفة العربية اللاتينية بالقاهرة، وقد ذكر أحد مستشاريها أن العضوية بها مفتوحة لجميع رجال الأعمال فيما دون سن الأربعين، ولوطح أغلب أعضائها القانونيين مهتمين بتسويق المعدات والاستشارات التقنية والبيئية.

• عقدت ندوة مغلقة فى نهاية شهر أكتوبر بأكاديمية ناصر العسكرية، وضمت خبراء فى السيساسية والاقتصاد والاجتماع كما ضمت عسكريين سابقين وحاليين الندوة كانت تهدف الى الخروج بدروس من انتصار أكتوبر، قابلة لتأدية الحاضر فى مواجهة الظروف الراهنة. وقد ذكر أحد المشاركين ان الجبر العام للندوة أكد على أن ظروف ساقبل ١٩٧٣ كانت أسوأ من الوضع الذى يواجه مصر والعالم العربى حالياً، لكن توحده الادارة الوطنية حول الهدف، مكن من تجاوز العقبات.

• وزير الدفاع السعودى بوخت بسؤال، اثناء زيارته الى القاهرة، يشير الى امتلاك ايران للغواصات النووية، وأثر ذلك على أمن المنطقة. الوزير التزم الصمت ووزير الدفاع المصرى انقذ الموقف.

• قدر مصدر فى اتحاد الغرف التجارية عند قطع السلع التى تم تهريبها الى مصر، خلال الفترة التى أعقبت تحرير التجارة بـ ٢ مليون قطعة. وقال أن هناك مصانع فى مصر، وفى دول بالمغرب، تخصصت فى غش وتقليد السلع، وفى تغيير علاماتها التجارية، وأشار الى أن السلع المهربة، تناع بسعر يقل ٢٥٪ من سعر السلع العادية، مما يهدد المصانع المصرية.

• عقد مسئولون كبار اجتماعات مع جماعات من الصحفيين. أشار المسئولون، وبصفة تكاد تكون واحدة الى الصعوبات الشديدة، التى تواجه مصر، فى الوقت الراهن، وإلى ضرورة التكاتف، فى مواجهتها أحد المسئولين، أعجز السبعينات ولأول مرة- مسئولة عما نعانين الآن من مشاكل وقزق، الاجتماعات لم تعترق من قريب أو بعيد إلى القانون المشير لتقابة الصحفيين.

التوتر في الجامعات المصرية هل يمنع قرار الحكومة نوادي هيئات التدريس والطالب من الاشتغال بالسياسة؟

أمنية النقاش

وفي الزقازيق أمر رئيس الجامعة ، بإغلاق نادى هيئة التدريس لمنع الاساتذة من عقد اجتماع به فاجتمع أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة ، وأصدروا بيانا ، طالبوا فيه بإقالة رئيس الجامعة!

وفي معظم الجامعات في أنحاء الجمهورية ، تدخلت الإدارات الجامعية لشطب أعداد هائلة من المرشحين لانتخابات الاتحادات الطلابية ، بعد أن أحككت قبضتها على كافة الأنشطة الطلابية الأخرى الخاصة بإقامة المعارض وعقد الندوات والمؤتمرات وإصدار مجلات الحائط ، وصادرت حق الطلاب في القيام بها.

العراشق بالبيانات

وفي الزفت نفسه تصاعدت الخلافات بين الحكومة ، وبين نوادي هيئات التدريس بالجامعات ، وأخذ الطالبان يتراشقان بالبيانات والتصريحات والمقالات ، بعد أن صدرت قرارات بمنزل عدد من رؤساء نوادي هيئات التدريس في الإسكندرية ، والمنوفية وقناة السويس وعين شمس ، وتعيين رؤساء جدد ، وتجميد أنشطة عدد آخر من النوادي والاستيلاء على مقارها في جامعات الزقازيق والمنصورة ، وفي نفس الوقت ارتفعت مطالب الاساتذة بضرورة اختيار

بدأ العام الدراسي الجديد ، في الجامعات المصرية - متأخراً شهراً عن موعده بسبب الاستفتاء على وثيقة الجمهورية ، التي أجري في أوائل أكتوبر - بداية ساخنة في منتصف أكتوبر الماضي ، ومنذ الأسبوع الأول للدراسة ، بدأت الأتباء تتوالى ، عن الاحتجاجات ، والاعتصامات ، والاعتقالات والمظاهرات ، التي أجتاحت معظم الجامعات ، رفضاً للقرارات التي صدرت لتنظيم الأنشطة الطلابية ، وللإجراءات التي اتخذت في مختلف المدن الجامعية أو في الانتخابات الطلابية. ففي جامعة القاهرة اندلعت مظاهرات الطلاب المتحمسين من الإقامة في المدن الجامعية، وتصاعدت المظاهرات لتقتحم أبواب المبنى الرئيسى المؤدى الي قاعة الاحتفالات الكبرى ، وعددا من مكاتب القيادات الجامعية بما انتهى بتدخل الشرطة والقاء القبض على ٢٦ طالبا وإحالتهم للنيابة العامة ، وفي كلية البنات بجامعة عين شمس تظاهرت الطالبات احتجاجا على رفع رسوم الإقامة بالمدن الجامعية. وفي جامعة الأزهر ، تظاهر الطلاب احتجاجا على شطب ٥٨١ طالبا من قوائم المرشحين للانتخابات الطلابية وهو ما يعادل ٨٥٪ من أعداد المرشحين ، كما أقتحمت قنات الأمن منازل الطلاب المتظاهرين ، وفي جامعة الإسكندرية اعتصم طلابها على استخدام عقد منهم ، من الإقامة في المدن الجامعية لأسباب سياسية ، وهو ما إنتهى بتدخل قوات الأمن لفرض الاعتصام بالقوة ، والقاء القبض على أكثر من مائة طالب

القيادات الجامعية بالانتخاب وليس بالتعيين. فالمحكمة تنهم نوادي هيئات التدريس وبعض الطلاب ، بمحاولة التصرف بدور الجامعات عن أهدافها التعليمية والتربوية ، الى أهداف سياسية ، مما يضر مصالح ما يسمى في المصطلح الحكومي بالقاعدة العريضة والسلمية الراضية في تلقي تعليمها ، وفي هذا السياق ، وفي قلب حركة الاحتجاجات الطلابية داخل الجامعات ، وحركة المعارضة المتصاعدة لسياسات الحكم ، داخل نوادي هيئات التدريس صرح وزير التعليم «د. حسين كامل بهاء الدين» أن القانون يحظر على نوادي هيئات التدريس بالجامعات العمل بالسياسة وأضاف «إننا ضد خطط الأوراق واستغلال فئة قليلة لممارسة العمل السياسي في قناة شهر شرمسة .. وأن بعض النوادي أصبحت سندا للملك المتطرف..» ومن حق أساتذة الجامعات الاشتغال بالسياسة ليخروا العمل السياسي بقدراتهم ، وآرائهم ، بحيث يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية التي حددها الدستور وهي مجلس الشعب والشورى والاحزاب السياسية. وهو نفس المعنى الذي أكدته «د. مهدي شهاب» رئيس جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشئون العربية والإجارية والأمن القومي عن الحزب الوطني في مجلس الشورى حين أعلن رفضه لممارسة العمل السياسي الحزبي داخل نوادي هيئات التدريس ، وأعتبر هذه الممارسة خروجاً عن النطاق الشرعي لهذه النوادي قائلا إن مكان العمل السياسي الحزبي هو مكاتب الاحزاب

النطق المضاد

أساتذة نوادي هيئات التدريس وطلاب الجامعة ، يردون على هذا النطق الذي يطرحه المستوطنون ، بالقول ، بأن القضايا التي تطف وراء احتجاجاتهم تدخل في صميم العملية التعليمية ، وأن الحكومة هي التي تعمل بالسياسة ، وأنها وضعت أسسا سياسية للترشيح للانتخابات الطلابية ، وللقبول في المدن الجامعية ، بحيث يستبعد تيار الاسلام السياسي ، تحت دعوى أن أعضاء يقرضون عبر ممارسات إرهابية ، ألقا متعبين من الانتخابات والمدن الجامعية للدعاية السياسية ، كما أن الحكومة تصعب المطالبة بتغيير اللائحة الطلابية ، وانتخاب القيادات الجامعية ، وإلغاء الحرس الجامعي ، وإقامة النظر في نظام

التي تضعها كنه الشريعة

وجوه جماعات سياسية متعددة ومتنافسة . فقد طلت الجماعات الاسلامية قائمة في حدود حجمها الحقيقي . مؤاتية لم تتوسع وتنتشر بهذا الشكل ، إلا عندما فتحت الحكومة ، أن مواجهتها تكون بتفريق الجامعة من أي نشاط سياسي .

كما يرى المتقنون لجامعة حورس من المتضمن للقياس الاسلامي ، أن الحكومة أنشأتها لهدف سياسي ، وأنها تسعى لاجتذاب الطلاب للعمل بالحزب الوطني الحاكم . كما تسعى لطرح أعضاء هيئات التدريس ، وإحكام السيطرة الحكومية عليهم ، بإنشاء «نراي» الجامعات ، كمنعولة موازنة لنراي هيئات التدريس التي تجري المحاولات الحكومية لتجميد أنشطتها بدعوى منها من ممارسة السياسة .

سياسة الإنهاك

وفي سياق تنفيذ خطتها لمنع أكثر من ستمائة ألف طالب جامعي من الاشتغال بالسياسة ، أعادت الحكومة العمل بنظام الفصلين الدراسيين ، والذي يقتضي بإجراء امتحان في نهاية كل منهما ، ليهلك الطلاب في حالة إغفال دائم طوال العام الدراسي . لا يسمح لهم بالمصل السياسي ولا حتى بالانشطة الطلابية الاجتماعية . وكان هنا

أكثر من ثلاثة آلاف شاب من طلاب الجامعات المصرية ، شارك عدد كبير منهم في تنظيم الأنشطة المصاحبة لدورة الألعاب الأولمبية ، التي أقيمت في القاهرة في أواخر عام ١٩٩١ . وجماعة «حورس» هي محاولة قامت بها الحكومة ، لشغل ما اعتبره فراغا سياسيا في الجامعة ، والميلولة بين الطلاب وبين الانحياز للجماعات الاسلامية ، ذات النفوذ في الأنشطة الطلابية ، بهصلهم الى أنشطة ترفيهية ورياضية وثقافية وترويحية فخمة ، وأسعار زهيدة .

ويرى كثيرون أن إنشاء «جماعة حورس» ، هو امتداد للأسلوب البورقراطي والاداري ، الذي تعمدت الحكومة ، أن تواجه به خصوصها السياسيين ، وبالاغتيال بالاموال والهدايا على أنصارها ، وخلق جيل من المتفهمين من الصلة بالهيئات الحكومية ، وسرعان ما ستفقد هذه الجماعة أي تأثير لها على الطلاب ، وقد يندب فيها هي نفسها الفساد ، فضلا عن أنها لن تكون ذات فاعلية حقيقية في منافسة الجماعات الاسلامية ، أو في التقليل من مجال تأثيرها بين الطلاب ، بل قد تكون دافعا للمعكس ، كما يرى هؤلاء . أن الحكومة لا تعلم أبدا من أخطائها ، فلي السبعينات كانت الجماعات الاسلامية تنشط داخل الجامعة ، ولكن بسبب

الريادة والتضاميين ، والتوسع في إنشاء المدن الجامعية ، وتعديل قواعد القبول بها ، مطالب سياسية ، في حين أنها أمور تتعلق بسلامة العملية التعليمية ، واستقلال الجامعة من الرضا الحكومية ، وفقا لما نص عليه الدستور ، وأبدى الطلاب والأساتذة وحشيتهم من التناقض في سياسات الحكومة ، التي تدعو الطلاب لنهضة السليبية واللامسالة ، والمشاركة في الاستعدادات والانتخابات العامة ، في نفس الوقت الذي تحظر عليهم الاهتمام بقضاياهم وأهمهم ووطنهم .

وبلغت هزلة النظر إلى أن الحكومة ، تمارس العمل السياسي والحزبي في الجامعة ، في نفس الوقت الذي تسعى لحظره على الطلاب ونراي هيئات التدريس - التي يسيطر على أنشطتها تيار الاسلام السياسي - سواء باختيارها القيادات الجامعية من بين من يهيمنون أدارا نقطة في الحزب الوطني الحاكم ، أو بإنشاء منظمات جامعية ، لتجند لعضويتها من يدينون بالولاة لسياسات الحزب الوطني وحكومته بين الطلاب والأساتذة ، ويشيرون على وجه الخصوص الى «جماعة حورس» الطلابية ، وما يسمى «بنراي» الجامعات ، التي تعدد لكي تكون بدلا لنراي هيئات التدريس !

١٤٤٤ حورس ؟

شهدت الانتخابات البرلمانية ، التي جرت في مصر عام ١٩٨٤ ، صعودا واضحا لتيار الاسلام السياسي ، وسرعان ما انتقل نفوذ هذا التيار ، من ساحة البرلمان ، إلى ساحات الجامعة والمنظمات الجماهيرية ، فسيطر الاسلاميون على معظم الاتحادات الطلابية المنتخبة ، وعلى عدد هام من مجالس إدارات أبرز النقابات المهنية ، ثم على مجالس نراي هيئات التدريس في الجامعات ومع توالي صعوده ، واتساع نطاق نفوذه وتأثيره ، أعيدت الحكومة لتيار الاسلام منافسا قويا ، وبدلا جماهيريا مطروحا لها ، فبدأ الصدام ، واتسمت أشكال المواجهة بين الطرفين ، للتصدي لسيطرة الجماعات الاسلامية على ساحة العمل السياسي وسط الجامعة - وهي السيطرة التي مكن لها أنمو السادات في منتصف السبعينات بدعوه للاسلاميين ، لضرب حركة الطلاب اليساريين للمعارضة لسياساته - أنشأ المجلس الاعلي للشباب والرياضة برئاسة «عبدالمجيد عمار» جماعة حورس في قبل أكثر من عامين ، وهي تضم





د. حسين كامل بهاء الدين



د. مليلد هباب



د. نuman جمعة

الفصلين الدراسيين . فالهدف من هذا النظام هو هدف أممي ، يسعى لشغل الطلاب بشكل دائم بالدراسة ، وإبعادهم عن أية أنشطة إجتماعية أو سياسية .

ومع تصاعد المواجهة بين الحكومة وطلاب الجامعة وأساتذتها ، يجري أعضاء ، نراى هيئات التدريس بالجامعات الإعداد لمقعد مؤتمرهم الرابع والسبعين ، كما عقد طلاب الجامعات مؤتمرا حاشدا يقر رقابة المحامين ، بعد رفض رؤساء الجامعات عقد المؤتمر داخل أسوار الجامعة ، جدد فيه الطلاب مطالبهم بالدعوة لاستقلال الجامعات ، ورفض بد الأبن عن التدخل فى شئونها والقضاء الحرس الجامعى ، الذى يخضع نظريا لاشراف رئيس الجامعة ويخضع عمليا لوزارة الداخلية ، والإفراج القسوى عن الطلاب المعتقلين ، وإعادة تسكين الطلاب المستبعدين من المدن الجامعية ، ورفع يد الأمن عن الانتخابات الطلابية ، وحل مشاكل الاسكان الطلابى التى تعد مملعا أساسيا من معالم تهمر الطلاب لهذا العام بالتوسع فى إنشاء مدن جامعية جديدة وتعديل أولوية الالتحاق بها على أساس حالة الطالب الصحية والاجتماعية ، كما طالب المؤتمر بالغاء اللامعة الطلابية لعام ١٩٧٩ ، التى تجرم العمل السياسى داخل الاتحادات الطلابية ، كما تصادر حرية الطلاب فى التعبير ، وتفرض وصاية الاساتذة على أنشطتهم ، ويقترضها تم الغاء الاتحاد العام لطلاب الجامعات .

التعبث بالخطأ

وإصرار الحكومة ، على حظر النشاط السياسى على الطلاب ونراى هيئات التدريس ، فضلا عن انه يهوى حدة المواجهة مشتتة بين الطرفين ، فهو بشكل تراجمما عما سبق ان اعترفت هى نفسها بأنها سياسات

عندما مثمن الى موارق قيادية أعلى ، عن سهلا لها تطبيق نظام الفصلين الدراسيين ، بعد أن رفض عدد من عملاء الكليات تنفيذه ، بينهم د. نuman جمعة ، عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وعضو الهيئة العليا بحزب الوفد ، لم تنظر الحكومة للفشل الذى لحق بهذا النظام عند تطبيقه ، فى المرات السابقة ، ولم تأبه بالآثار السلبية على العملية التعليمية الناجمة عنه ، ولم تضع فى الاعتبار ، ما أكده خبراء التعليم من أن تطبيق هذا النظام سوف يكلل الجامعة بأفهام جديدة ، كما أن المناهج الدراسية غير معدة لتطبيقه ، مما سيدفع الاساتذة الى تقسيم المادة الواحدة على

النظام قد بدأ فى تطبيقه فى عام ١٩٥٤ فى أعقاب أزمة مارس الشهيرة ، وتم المنول عنه فى عسبام ١٩٦٣ ، ثم أعاده الرئيس السادات بشكل جزئى فى الفترة من ٧٣ وحتى ٧٧ وهى الفترة التى شهدت صعودا فى حركة الطلاب السياسية ، وعددا من الانتفاضات الطلابية ، وساهمت فى عودة نظام الفصلين الدراسيين فى زيادة توترات الاجراء بين الحكومة ومؤسسة الجامعة بطلابها وهيئات تدريسيها وفى إطار سعيها لتهدئة سخط هيئات التدريس على عودة العمل بهذا النظام ، قررت الحكومة زيادة مرتبات الاساتذة بدءا من هذا العام بنسبة ٢٠٪ ، كما رقت



جلس
الجامعات

و نقرر مادة " السياسة " على الكليات كلها وتبقى مادة
نجاح وسقوط .. التي يتكلم فيها يسقط .. والى ما يجيش
سيرتها خالصة ينجح و يجيب الدرجة النهائية !



عبد الحليم

دوره الفكرى والسياسى».

وبدلاً من أن تتراجع الحكومة ، عما
أنهت لها التجارب والدروس والدراسات التي
أعدتها المؤسسات التابعة لها ، أنه خطأ
تنشيت به ، تحت دعوى مواجهة سيطرة تيار
الاسلام السياسى على نوادى هيئات التدريس
والنشاط الطلابى في ساحة الجامعة.

خلف الأوراق

ويبرز قرار الحكومة بحظر النشاط
السياسى في الجامعات ، ونوادى هيئات
التدريس بعض الاشكاليات التي يطرحها
الذين يعارضون القرار ويرفضونه ، فهم يرون
أن الحكومة التي تدعو الاساتذة والطلاب
لممارسة السياسة في داخل الاحزاب التي يبلغ
عددها ١٣ حزبا و تعلم ان عددا قليلا من بين
الطلاب من يهتفون براسم الاحزاب أو حتى
اسماها أو اماكن مقارها ، كما يشيرون الى
أن الحكومة تخطط الاوراق ، ولا تفرق
بين النشاط الحزبى والنشاط
السياسى والنشاط الذي تقوم به نوادى
هيئات التدريس يهتم بالقضايا العامة التي

الشورى تقريرا حول الجامعات المصرية ، أكد
فيه انه وليس أخطر على الجامعة من
أن تنفصل عن مجتمعتها ، وتنحصر
داخل جدرانها ، تنقل المعرفة من
غير ارتباط بقضايا المجتمع ، وحين
تحقق الجامعة هذه الغاية ، فإنها
تصنع الولاء والانتماء المحققين
للوطن ، وتسهم في علاج بعض
الظواهر السلبية ، مثل اللامبالاة
والفجاس من المشاركة السياسية ،
التي يلاحظ في سلوك نسبة كبيرة
من الشباب المصرى»

وأكد مجلس الشورى ان التجربة قد
أثبتت انه في حالة غياب القنوات الشرعية
للتعبير والممارسة السياسية ، يفتح الباب
للقنوات غير الشرعية ، والجماعات المنضبطة
لممارسة دورها داخل أوساط الطلاب .. ولعل
هذا يدفعنا الى مراجعة علاقة الجامعة بالترية
السياسية ، في ضوء ما أسفرت عنه تجاربنا ،
بفهمة الرصد الى سببها تصحيح
للجامعة طلابا ، وأساقفة ممارسة

خاطئة ، ولعل سببها أشهر طالبت لجنة
التعليم في الحزب الوطنى الحاكم
بضرورة إعادة النظر في حظر
النشاط السياسى في الجامعة ، كما
أعترفت بأن منع الطلاب من
الاشتغال بالسياسة ، قد أدى الى
اغتراق الجامعات الاسلامية لكافة
المؤسسات التعليمية ، وسيطرتهم
عليها داخل الجامعة وخارجها ، كما
أكدت على ذلك المناقشات التي جرت في
مجلس الشعب والشورى في إطار البحث عن
وسائل لمحاربة العنف والارهاب المتصاعدين ،
وأبرزت الاضرار الفادحة التي لحقت بالمجتمع
من جراء منع النشاط السياسى داخل
الجامعات ، وأوضحت ان هذا المنع لم يعد من
أنشطة الجامعات الاسلامية ، بل سمح لها
بالانفراد بهذا النشاط لتتحول الجامعة ، من
معمل لمعارك التقدم والاستنارة والدفاع عن
التحرر والاستقلال الوطنى والديمقراطية ، الى
موطن لتخريج جيوش المتطرفين .
وفي منتصف عام ١٩٨٥ أصدر مجلس

فهما يسميه **الجهادات الدينية** . أو **المذهبية** أو **السياسية** . ومع أن نرأى هيئات التدريس تخضع قانونها لولاية وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتلكى معونات مادية منها ، فضلا عما تتلقاه من الجامعات ، إلا أن وزارة الشؤون ، عجزت عن أن تتخذ أى إجراء ، ضدّها ، رغم الشكوى الحكومية من أنها تمحورت للعمل السياسى المباشر ، مع أنها تفعل ذلك كثيرا ، مع بعض الجامعات الأخرى ، كجمعية تضامن المرأة العربية ، التي استخدمت الوزارة الرخصة الممنوحة لها بالتقانون بحل الجمعية إذا خرجت عن أهدافها ، فقامت بحلها وتصفيتّها ومصادرة أموالها لصالح جمعية أخرى أو هو الإجراء الذى عجزت عن اتخاذه بشأن نراوى هيئات التدريس . هذه النراوى تضم أساتذة الجامعات ، وتنقسم بأن لها وضعا خاصا ، بحكم المكانة المفضية التى يشغلها أساتذة الجامعة أو بحكم العداصيات التي يمكن أن تتسرب على حل مجالس إدارات هذه النراوى إداريا ، ولذلك تركت وزارة الشؤون الاجتماعية أمر تلك النراوى لوزارة التعليم

من جانب ، ووزارة الداخلية من جانب آخر وشهدت السنوات القليلة الماضية مجموعة من الصدامات الحادة بين نراوى هيئات التدريس ووزارة الداخلية ، التي اتهمها أحد وزرائها بمساندة الإرهاب .

ويؤدى الدور الحزبى فى نراوى هيئات التدريس ، هو تعبير واضح ، عن وجوه خلل فى المعادلة الحزبية القائمة ، يدفع العناصر النشطة أن تمارس نشاطها الحزبى والسياسى داخل هذه الهيئات ، وسياسة المنع سوف تؤدى للتعذى ، وستظل عوامل التوتر التي تدفع للصدام قائمة بين قطاعات كبيرة من النخبة المصرية ، وبين الحكومة ، التي لن تستطيع - ولا يق لها - أن تلزم أعضاء الجمعيات والمنظمات الطوعية ، وبينها نراوى هيئات التدريس بعدم الاهتمام بالشؤون السياسية ، بينما هناك تيارات أساسية فى المجتمع ليس لها حق التعبير عن نفسها ، ومحرورة من تشكيل تنظيماتها المستقلة ، وستظل ظاهرة عدم تفرغ هذه الهيئات والنراوى لأهدافها الأصلية قائمة ، واشتغالها بالسياسة ، وأيضا بالعمل الحزبى ، كأحد الأعراض الجانبيه لتضاؤل النشاط الحزبى وتراجعه ، وانكماشه ، بفعل المسمى الحكومى الدوب لحصاره ، وأحقاره وتطويعه لأهدافه السياسية التي لا تحظى بها قبول (صاهيرى)

التدريس ، لم يته المشكلة ، بل هو فى الواقع قصد بدأها ، وأن الفترة القليلة سوف تشهد تصاعدا فى الصدام بين الجهتين . ويرجعون ذلك إلى أن كثيرا من مؤسسات المجتمع المدني في مصر ، مثل الجمعيات والتجسّسات العلميه والمهنيه والائتقادات ، ونراوى هيئات التدريس ، تخطى للملوك عن نشاطها الأساسى ، سواء كان اقتصاديا للدفاع عن جماعات فترية أو ثقافيا أو علميا أو ترفيهيا ، لتجد نفسها متفحّسة فى العمل السياسى ثم فى العمل الحزبى ، وقد أخذت هذه الظاهرة فى البروز منذ عام ١٩٨٤ ، فنراوى هيئات التدريس ، هي نراوى اجتماعية ثقافية ، يتم إنشاءها طبقا لقانون الجمعيات رقم ٢٢ لعام ١٩٦٤ ، ويدخل ضمن أهدافها ، القيام بأنشطة تخص أعضاءها مثل الرحلات وإقامة معارض الكتب والسبع .. الخ إلا أنها تمحورت إلى منظمات سياسية ، لم إلى منظمات حزبية ، بعد أن نجح تيار الاسلام السياسى تدريجيا ، في أن يستولى عبر الانتخابات ، على معظم المقاعد فى مجالس إدارات هذه النراوى ، فسوجه نشاطها نحو قضايا ما لفت أن قادتها إلى نوع من المواجهة مع السلطات الحكومية ، التي اعتبرتها تخرج عن الأهداف التي حددها لها القانون ، خاصة وأن قانون الجمعيات يحظر بقص صريح على الجمعيات المؤسسة طبقا لأحكامه ، أن تتخوض

قس الوطن بجملة ، كالتركيز على قضايا الحريات وحقوق الانسان واحترام القانون والفصل بين السلطات واستقلال الجامعات ، وزاوة الانتخابات العامة ورفض التطبيع مع اسرائيل ، والربط بين هذه القضايا السياسية والسياسة التعليمية بالدفاع عن حق الاساتذة فى لعب دور أكبر فى داخل المؤسسات الجامعية ، سواء فيما يخص دعوهم لانتخاب القيايدات الجامعية ، أو للمشاركة فى وضع النظم التعليمية ، أو إقرار حرية البحث العلمى ، أو التضامن مع الطلاب فى مطالبهم بإعادة العمل ببلاتة عام ١٩٧٦ ، التي تحفظ للطلبة حقهم الديمقراطى فى النشاط بحرية داخل أسوار الجامعة ، ويرى هؤلاء أن هلا ليس نشاطا حزبيا يدعو لحزب معين ، أو يدخل فى جملد مع الأحزاب الأخرى ، التي تمحرس نراوى هيئات التدريس على التعرف على آرائها ، وإستضافة قادتها وإجراء حوار معهم حرّلة هذه القضايا السياسية العامة . كما يؤكّدون أن الحكومة تتزعزع أصلا من أى نشاط سياسى ، سواء تم داخل الأحزاب أم خارجها ، وأن الأصل فى قرارها هو أنها تسعى لأحتكار العمل السياسى للحزب الوطنى ، وترفض التخلي عن سبيليتها ، والتقبل بهذا التنازل السلمى للسلطة بين السياسة والادماة ويرى المراقبون ، أن قرار الحكومة ، بحظر النشاط السياسى فى الجامعة ، ونراوى هيئات



و معاذ الله بقى بتتكم فى الحياة ليه
ر؟!!



والحياة من غير سبب
قلة أدب ... !



وقريبات أربع أو في رام الله ويهت أهل
مستوطنة يهودية مجاورة)..

ونحن ، إذ ندعى بأن الغالبية الساحقة
من الشعب الفلسطيني تؤيد اتفاق
غزة-أريحا أولاً ، لاتجاهل وجود قوى
فلسطينية واسعة تعارض الاتفاق. وهناك
قوى قوت عمل كل شيء في سبيل إفشال
الاتفاق (وحساس)، «الجهاد الإسلامي»
الجهينة الشعبية، الجبهة
الديمقراطية..). وهذه القوى غير قادرة
على تجنيد الجماهير وراها في الحركة لإفشال
الاتفاق، ولذلك تلجأ لأعمال الاغتيال الفردية،
لجنود أو مستوطنين، ولكن هناك أيضا قوى
فلسطينية، مؤيدة للاتفاق، وفي الوقت نفسه
غاشية من اعتداءات الجنود والمستوطنين.
لذلك بدأت هي الأخرى، في هذا الشهر، تنفذ
عمليات انتقامية ضد جيش الاحتلال.

والمقابل، هناك المستوطنون ، الذين
يضمون بين صفوفهم قوى فاشية.. لا تردده
في تنهيد أي اعتداء على العرب. وهي أيضا
قوت عمل كل شيء في سبيل إفشال
الاتفاق.

وإذا كان جنود الاحتلال، قد تلقوا أرامر
واضحة بتحقيق قبضتهم الحديدية على
الفلسطينيين، فهناك مهمات مخابراتية
وملفات عسكرية متفحصة لمطاردة عدد من
قادة الانتفاضة، يحاولون القاء القبض عليهم
قبل أن يبدأ الانسحاب ويهربون إلى كنف
السلطة الفلسطينية، وخلال هذه العمليات
تتواصل الاحتكاكات. ويعود الجيش إلى
سابق عهده وقمعه.

لا... بل، هناك طريقة قذرة في المفاوضات
السلمية، اشتهر بها كينستون (وزير الخارجية
الأمريكي الأسبق) خلال مفاوضات السلام في
نيهام... تعتمد على «الضغط العسكري
القاسي في الميدان حتى يتنازل
الخصم على طاولة المفاوضات».. ولا
تستعيد طبيعتها هنا خصوصا وأنها طرقت
خلال كل مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والدول
العربية ، غداة الحروب المتتالية في ربع القرن
الأخير.

ولكن، ما يجري في الواقع هو أكبر من
هذا وإذا.. فالمسألة ليست مجرد احتكاكات.
وكما يبدو أنها أكبر حتى من تشكيل
التفاوض تحت الضرب. إن ما يجري هو عبارة
عن فشل ذاتي في الامتحان الأول على طريق
السلام، والفشل، وإن تفاوتت نسبته بين
الفرقا، إلا أنه يميز تصرف جميع الفرقاء:
العرب (مجمعين ومفرقين) وإسرائيل.

من الذي فشل في الامتحان الأول للسلام؟

نظير مجلي

وسالة حيفا

المستوطنون اعتدوا بهم . ويصمد جيش
الاحتلال من قمعه.

.. ولا أحد يدري كيف سيتهيئ الشهر.
ولكن المجمع يسأل: هل هذا هو جو
السلام المنشود؟ ومن هو المسؤول فعلا عن
القاء هذه الرزمة من الأقسام على الطريق؟
من الذي فشل في الامتحان الأول، على
طريق السلام؟

الاحتكاك.. الخصى

قبل أن تسير أرقام الأحداث، لابد من
الإشارة إلى أن الساذج فقط هو الذي يتوقع
أنه بمجرد توقيع اتفاق إعلان المبادئ، سترى
مجموعات الفلسطينيين والمستوطنين اليهود،
يقبضون رصاصات «الهواة» (اليهودية)
والبنكة الشكالية (الفلسطينية)
المشتركة. متشابكي الأيدي في التحليل

الشهر الماضي كان صاخبا في بلدنا، منذ
بدايته جرى تصعيد في سلوك الدماء، العربية
الفلسطينية واللبنانية واليهودية. في البداية،
ثار الزعيق: «أعداء السلام العرب يملكون
المستوطنين اليهود بالسكاكين ويخبرونهم
برحسية». ولم يتأخر «الزهر» فالمستوطنون
خبروا مشاتهم إلى الشوارع الفلسطينية
لأغلقها بالصخور والإطارات المشتعلة.
طسموا السيارات، وقتلوا المرأة العرب.
رئيس الحكومة، رابين، خرج مهاجسا
المستوطنين، «الذين يردون على أعمال القتل
من أعداء السلام العرب، ويخربون
القانون». اليمين الاسرائيلي يطالب رابين
بوقف مفاوضات السلام، و«منظمة التحرير
لاتسيطر على الوضع بين الفلسطينيين»،
ورابين يرد: «هؤلاء هم أعداء السلام من
«وحساس» والجهاد الاسلامي» الذين
يريدون التخريب على السلام. ولجأة،
تكتشف خلية فدائية تابعة لحركة «فتح»
التي يتسودها الرئيس الفلسطيني ياسر
عراقا ويعترف اعضاؤها الحصة بأنهم قتلوا
مستوطنا اسرائيليا، بعد التوقيع على اتفاق
غزة-أريحا، لمخرج رابين عن طوره
ويهدد بوقف المفاوضات مع منظمة التحرير،
إذا لم يتم عراقا بنفسه باستكمال العملية.
ويستدخل الرئيس الأمريكي بنفسه يهمل
كلتاهن ويطلب عراقا بالاستتكار.
ويرفض المسؤولون العرب يشقطن على
عراقا. ويحصل به شعور يهرس راجيا:
استنكر، ويستنكر. ولكن اليمين الاسرائيلي
لا يكتفى. ويخرج في تصعيد شديد
للمظاهرات والاعتداءات. ويواصل

ولتبدأ بأنفسنا..

ليس هنالك ذرة شك، أيضا في إسرائيل، بأن القيادة الفلسطينية والقابلية السليمة من الشعب الفلسطيني وكذلك الأمر بالنسبة للدول والشعوب العربية، تريد السلام الحقيقي والعدالة، ومع أنها تدرك أن توازن القوى الدولي لا يصيب في صالح هذه العدالة، فإنها تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ وبإحقيق الحقوق الوطنية للفلسطينيين، بدولة مستقلة ليس كل العرب يؤيدون إقامة الدولة وذلك مقابل سلام حقيقي وعلاقات دبلوماسية «تطبيع». هكذا تريد سوريا ولبنان والأردن وم.ت.ف. وقد دخلوا إلى المفاوضات انطلاقا من هذا المبدأ، ومع الاستعداد السليم للمرتنة.. تنازل وتنازل هناك، كما يحدث الأمر في كل مفاوضات.

إسرائيل من جهتها، تسعى لاستغلال التطورات الجديدة في العالم وصلاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، حاكمه العالم، وتستخدم في ممراتها كل أسلحتها.. وكل عناصر القوة التي تمتع بها.

أما العرب، فلا يستفيدون كل عناصر قوتهم، وانظروا كيف يتمسك هذا الأمر في أكبر القضايا وأضرها:

كأن بإمكان العرب أن يكونوا موحدين، فيكون مركزهم أقوى، خصوصا بالنسبة لأصحاب القضية الأكبر: سوريا-فلسطين ومعها مصر، بوصفها تلعب دورا مركزيا له تأثيره على جميع الأطراف من واشنطن إلى القدس إلى دمشق وإلى تونس.

لقد خرجت م.ت.ف. من هذه الوحدة، عندما وقعت قناة سرية للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وعندما تقبلت سرية، لا تعتمد أن حكومة سوريا لم تعلم بها مثلا، فمن نعرف أنها كانت تعرف، ولكن لم يكن هناك تيسيق كلاك. فضضيت الأردن، وفضضت سوريا، وطبعنا لبنان، ولا بأس. فالغضب شرعي لكن م.ت.ف. أوضحت أن فتح هذه القناة هو الذي حرك المفاوضات الجاسدة وبفضلها تم الاعتراف الإسرائيلي بنظامية التحرير كمشروع شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للحساس الفلسطيني، ثم أوضحت أن اتفاق غزة-أريحا هو اتفاق أولي ومبدئي، ولا يمكن أن يوقع الفلسطينيين على اتفاق نهائي بدون إنجاز اتفاقيات نهائية على المسارات الأخرى.

الأردن تفهم هذا الموقف ويجاوز الأزمة مع م.ت.ف. لكن سوريا ولبنان لم يتجاوزا وهذا يخلق تقصضا، تصنع به إسرائيل وتستغله.

- سلاح المقاومة العربية، تحدثنا عنه كثيرا فهناك خرق متواصل له، وحتى لو لم يكن الخرق كاملا إلا أن هناك ما يكفي من الغارات لتهناكه وإجهاض قواعده.

- إسرائيل تتعامل مع الفلسطينيين، على أنهم بدون أب ولا أم، بدون هوس، معزولين في العالم العربي، مرفوضين في دول الخليج (بسبب حرب الخليج) ومتهوبين في سوريا (بسبب الاتفاق الأخير).. فتعكم بهم وتضبط عليهم. وفي الوقت نفسه تتعامل مع سوريا، على أنها معزولة فلا تستعمل في تحريك المفاوضات معها. وتقول: مع الأردن أجهزنا كل شيء، ولم يبق سوى تنازل القمم والصراع، ومع الفلسطينيين يوجد اتفاق مبدئي ويمكن التقدم على أساسه كيما نزيد، والنسبة لسوريا، ما زال معنا وقت.

وهكذا سوريا تحصل للفلسطينيين مسؤولية هذا الاستهتار والاستخفاف الإسرائيلي، والفلسطينيون يحملون العرب مسؤولية الماطلة الإسرائيلية وإسرائيل تفرج..

- القبادة الفلسطينية من طرفها، لم تظهر بعد بكامل القوة والاتفاع أمام المفاوض الإسرائيلي أو أمام الشعب الفلسطيني. فهي تنتقل من وضعه حركة تحرر وطني تحصل بالعمل الثنائي وتقدم شعبا مشردا، إلى وضعية سلطة حكم، وهذه ليست مسألة سهلة، فقد شهدنا في التاريخ الحديث حركات تحرر أكبر والقدن م.ت.ف. عملت طوك الوقت

ياسر عرفات وفاروق كدوري



بدخل وطنها ولم يتشرد نسوي يضع من قيادتها لكنها عندما تسلمت الحكم فشلت.. ووقعت في مطبات كثيرة، ومع ذلك، فمنظمة التحرير، بوصفها شاعلا تاريخيا على تلك التجارب وعليها أن تستعيد منها، من المفروض أن تكون قاهرة على عملية الانتصاف هذه بشكل أسرع وأجبر، ولديها الأدوات لذلك. فهناك مشكلة في اتخاذ القرار، يقتضيه العديد من الشركاء، بل اخلص الشركاء في دعم مسيرة السلام مثل عدد من قيادات «فتح» نفسها في المناطق المحتلة بوجه خاص وكذلك في الخارج، ومثل حزب الشعب الفلسطيني، ومثل رئيس الوفد لمفاوضات السلام، د. جعفر عبيد الشافي أوثق مطالبين بقرارات وديمقراطية أكثر.

وطالبون بأية أخرى في اتخاذ القرار ليكون جماعيا من جهة وليكون مدروسا وغير ارتجالي من جهة أخرى.

وهناك مطالبة داخلية وخارجية، لتغيير آلية صرف الأمور داخل م.ت.ف. ف. قال كل يتحدث عن دعم عالي لبلديات الولايات، والولايات المتحدة تطالب رسميا بتغيير الآلية، والا فلن تدفع.

وهناك مطالبة بتغيير طريقة اختيار المفاوضين وضبط المتحدثين، بحيث تعطي هذه المهمة لإتسان واحد إضافة لرئيس الوفد، حتى لا يكون الصوت الفلسطيني خفيا أصوات متناقضة، هذا من ذلك متشدد.

ان كل هذه الأمور وغيرها، تفس هيبة المفاوض الفلسطيني وتضر بالتأثير موقفي في المفاوضات، ولكنها تضر قبل كل شيء في القاعدة الشعبية التي تستند إليها م.ت.ف. فهذه القاعدة، التي اتسعت كثيرا بعد التوقيع على الاتفاق، تحتاج إلى ما يساعدنا على تعزيز الأمل بالنجاح والتضرب والوصول إلى الاستقلال.. في دولة ديمقراطية حقا، بلا قمع ولا تجاوزات مالية أو غيرها.

عدم الالتفات إلى هذا الجانب، لا يؤدي إلا للتفرد

(كما لاحظنا ذلك، ولو في نطاق ضيق حتى الآن) والتفكك. وهذا أفضل غداء لمعارضى هذا السلوك وللمستعدين له، حتى يشدوا من نشاطهم الهادف إلى إجهاض اتفاق السلام.

وهم يشعرون فعلا، وتقترن بأعمال قتل تصيب أيضا الأبرياء، وهذا يزعزع ثقة الكهنيين في الجبهة الإسرائيلية بالسلام ويطرح صراعات داخلية بين الفلسطينيين أنفسهم.

••• وفي إسرائيل

إن حكومة إسرائيل، وعلى الرغم من كل ما حدثت في تفكير قياداتها من تغييرات إيجابية في المفاهيم وفي الممارسة، مازالت تخطئ في ترجمتها الأساسي نحو السلام، وتعامل على أساس أنها الطرف المنتصر في الحرب:

- أقر أُنصار هذا الانتشاء (من نشوة...) جاء من زيارة رئيس الحكومة، وإيهن، في واشنطن، حيث عاد ومعه:

ومرافقة الإدارة الأمريكية على تزويده بطائرة F16-E المغطورة جند.

تأكيد الإدارة الأمريكية على التزامها بضمان العتق الأثني لإسرائيل على العرب (بالمناخية)، ودود الفصل العربية الرسمية جاءت باردة على هذا، بل إنها جاءت على شكل لوم الولايات المتحدة على اقتناعها بالطلب الإسرائيلي، وليس انتقادها على التحيز المنهجي الواضح إلى الطرف الإسرائيلي مقابل الطرف العربي.

• تقديم وجهة أخرى من الأسلحة المجانية الموجودة في أوروبا.

• مساعدتها على تطوير جهاز الصواريخ المضاد للصواريخ.

بضمان حصة وافرة من المساعدات الغربية لتسليم مشروع السلام والاقتصاد السلام، وعدم الاكتفاء بالضمانات الأمريكية.

فيما كان الانجلاء يسير نحو السلام، فلماذا كل هذه المساعدات الحربية؟ ألا تكن الضمانات الأمريكية لأمن إسرائيل، والتي تمهنت بها الإدارة الأمريكية وقدمتها فعلا خلال عشرات السنين الماضية؟ بهذه الطريقة لا يمكن زرع الثقة والطمأنينة في نفوس المتفاوضين على الاتساع العربي، وبطل لديهم الشعور بأنه مقل على اتفاق سلامه وليس السلام. وهذا يتيح القوة لتلك العناصر، في العالم العربي، التي تنهى وصيدها على رأس الناس ويسهم.

إذا كانت اتفاقيات العسكرية آتية الذكر تقوى معنويات الرأي العام الإسرائيلي وتزيد من اطمئنان الشعب في إسرائيل وبالتالي تأييده للسلام مع م. ت. ف. والعرب، فإن وإيهن نفسه الذي صالح عرفات وأعلن أن لا بديل عن التفاوض مع م. ت. ف. هو نفسه يزعزع ثقة المواطن الإسرائيلي بنظمه التحرير، فهو هو يهاجمها (٩٣/١١/٠) بالقول: «أنها منظمة إرهابية» و «تتغير بالفساد المالي» و «الفرق فيها ضاربة أطنابها» و «لها داتها لا

تسيطر على شيء فيها».

- يهرس، المعروف بأنه أكثر التجمعين للسلام، ويواجه معارضي السلام في إسرائيل بكل قرة وحدة، هو الآخر يركز حديثه على الجانب الاقتصادي، فلا يذهب من محاوره وخطه إلا أن إسرائيل سوف تفرد الاسواق العربية وتستعمل الفلسطينيين والسلام معهم، جسرًا لهذا القصد، وهكذا يخيف الفلسطينيين والعرب أجمعين.

- وهناك نشاط المستوطنين اليهود في المناطق الفلسطينية المحتلة، وبالبالغ عددهم ستة وخمسون ألفا، لقد تجاوز هؤلاء كل الحدود في اعتداءاتهم الدموية على المواطنين العرب، ومع أن كل قيادة الحكومة والنوطة هاجموا المستوطنين، إلا أن هذا الهجوم كان يتقدم لكونهم يفرقون ما بين «أعمال التخريب العربية وبين الرد عليها من المستوطنين» أي أنهم يبررون هذه الأعمال، بوصفها رد الضحية الغاضبة، ويتقنون كونها خارقة للقانون.

لكن هذا يعتبر أكبر تشويه للحقيقة فالمستوطنون أقاموا جهازا عسكريا ضخما وصلحها يعمل وفق خطط جاهزة، ويتنظم وفق علي من الاعتداءات باستمرار على العرب، وكلما يجدون حجة «مناسبة» لذلك ينفذون إحدى هذه الخطط. هذا ما اعترف به رئيس مجلس مستوطنات الضفة الغربية والقطاع، بني كسرو، في لقاء له مع الصحفيين الاسرائيليين بالقبسة العربية (٩٣/١١/١١)، حينما قال: «اعترف بأن لدينا خططا جاهزة للرد على الاعتداءات العربية».

ولكن هناك اعترافات أخرى من مجموعة من الجنود والضباط الاسرائيليين إلى إحدى وحدات المظليين في جيش الاحتلال، التي خدمت خلال الشهر الماضي في منطقة الخليل، تعتبر إدانة أكبر للمستوطنين. وقد نشرت هذه الاعترافات في مجلة «هولام هزة» (٩٣/١١/١٧)، التي أكتسبت (أي المجلة) أن هؤلاء العسكريين مصرقون في حياتهم المنيعة كمزئدين ومصريين لأحزاب الدين، وبالأأسس للكهنة وصومست، أي أنهم من أشد المتعاطفين مع المستوطنين وأفعالهم ومع ذلك قال أحدهم:

ولا توجد حالها انتفاضة من تلك التي عرفناها إلى حد ما قبل شهرين. بل توجد هناك حجارة ولا زجاجات حارقة. لذلك أصبحنا مثل قوات الأمم المتحدة المهادية، التي تقسم الدوريات وتفصل بين الفرقاء اليهود والعرب».

وضيف: ولكن تصرفات المستوطنين اليهود تجاه العرب، تستهدف إثارة الاستعزازات. إنهم يخبرون علنا بشكل مقصود، على سبيل المثال، لقد عرفنا دائما ومسبقا عن الخطط لاعتقال مصروعات من حركة «حماص» فعرفوا علنا حتى لا تلقى القبض على هذه التواة الضليلة من الآخرين. إن مصالحهم تقتضي بأن لا يكون الشارع هادئا. وإن لا يكون جو فقام. للمستوطنين توجد مصلحة في المضاجات، لكي يثيروا أذه على الرغم من مسيرة السلام فلا يوجد هناك نظام وهدوء في المنطقة. لقد ترك الاضطراب عتدي بأنهم يمسكون حتى بالموت، كسمن ضروري مستعملين للعبة فيرانا في سبيل إجهاد المسير السليم».

ثم يكتب مراسل الصحيفة نفسها، هيئة قريفي، ما رآه بنفسه من اعتداءات المستوطنين على العرب، فيقول:

«في عدة حالات قام المستوطنون بالاعتكاف بالمواطنين العرب في الخليل أمام أعين جنود الجيش. قلبوا الصحاحير (صناديق) في السرق.. وكلموا المستن الذين يحملون السلاح، بصقوا عليهم. داسوا القواكه والخضار. قلبوا عربات بيع القواكه ودلقوا ما حمل عليها في السرق. داسوا الطعاطم، وراحوا يهاكون لعائلة عربية. رعى تفكك إبنها الميت بالصراخ. مهورك. مهورك.

فيذا هذا ضابط يميني في الجيش الاسرائيلي يقول هذا الكلام وصحفي يسجل شهادته الحية، فهل وإيهن وصحبه لا يعرفون الحقيقة عندما يتحدثون عن «رد غاضب على أعمال إرهابية عربية»؟

- يضاف إلى كل ذلك، الممارسات الاحتلالية المباشرة من الجيش، فعلى الرغم من تخفيض الإجراءات الضمنية بنسبة كبيرة، مازالت هناك أعمال قمع احتلالية منطية يروج ضحييتها قتلى وجرحى. في يوم الثلاثاء ٩٣/١١/١٦ اقتحم الجنود مطرسة ثانية في البيرة المحتلة أصيب خلالها أربعة طلاب وقتل أحدهم - (رأى عزت الغزالي - ١٧ عاما). وهذا مثل واحد فقط.

إن كل هذه ممارسات متناقضة نحو السلام بل أدل أنقتل السلام، فلهذا على القتل في اطمئنان. يصبح أن هناك من يعترض ونقاش ويرفض ويعارض، ولكن للتمتع العام هو هذا، ونحن إذ نسله، فمن باب الصدق مع الذات من جهة، ومن باب معرفة الحقيقة من أجل تغييرها من جهة ثانية.

المقاومة.. وفق المعادلة الجديدة لاتفاق إعلان المبادئ

بإعلان المبادئ إلى اعداد، الشعب الفلسطيني بالتحرك والاستقلال.

ومن هنا يمكن الإشارة بسهولة إلى العلاقة القائمة بين التصعيد في المطالب الاسرائيلية على طاولة المفاوضات وبين التصعيد الجماهيري ضد المستوطنين والنشاطات الاستيطانية بشكل عام.

ليس هذا لحسب، بل يضاف اليه ايضا التصعيد في الموقف الاسرائيلي ازاء موضوع القدس الشرقية، فبعد وصول مرشح حزب الليكود الى رئاسة بلدية القدس الغربية، ادلى بالعديد من المقالات الصحفية التي اشار فيها الى نيته لتتخذ مخطط اجلاء مخيم شعفاط من مرقعه الحالي بين مستوطنتي ومعاليمه ادوميم، والعللة القرنية، مشيراً الى نفس الوقت الى أن هذا المخطط قد وضع منذ عام ١٩٨٢ وفي عهد سلفه من حزب العمل تيدي كوليك.

وراكب هذا المخطط، إعلان عن مخطط آخر يلمس بتطويق القدس الشرقية من الشرق عن طريق الرصيف بين مجموعة من المستوطنات سيطر عليها، غرش ادوميم، وعن البعد، يشق شارع عريض يوصل هذه المستوطنات بمرکز مدينة القدس وذلك على حساب الاراضي العربية. وبالنسبة لهذه الكتلة الاستيطانية الجديدة، والتي سيجري احاقها بالقدس، فان حدودها ستصل الى مشارف اريحا، أي أن اسرائيل قررت سلقاً ومن جانب واحد تحديد حدود اريحا وفق المواصلات الخاصة بها، كما انها قررت ايضا احكام الطرق الاستيطانية حول القدس الشرقية بصورة لاتقبل التناقض في أية مفاوضات مقبلة.

حنا عيسى

رسالة القدس

الطرف المقابل لاستبدال الملابس العسكرية بالملابس الشرطية

واسباب التصعيد هنا، لاتمكن فقط في الفجوات القائمة في اتفاق إعلان المبادئ، في العديد من الموضوعات وفي مقدمتها الموضع الاسرائيلي، وانما ايضا في الاستعداد الفلسطيني للوصول الى تسويات هي دون الحد الأدنى الذي يحدده الاتفاق المذكور، وفي الاصرار الاسرائيلي على ابتزاز تنازلات في مواضع حساسة جدا مثل موضوع الاستيطان والمستوطنين والتي قد يؤدي التنازل فيها الى تنازلات بعيدة المدى فيما يتعلق بمبدأ غارسة السيادة الفلسطينية على كامل المناطق المحتلة تمهيدا للوصول

التصاعد الخطير في الاحداث في المناطق المحتلة، لانتصر اسبابه فقط على تزايد عدد العمليات ضد المستوطنين، وانما يعود بالاساس الى محاولات السلطات الاسرائيلية لفرض مقاييمها الامنية وتقسيمها الخاص لاتفاق إعلان المبادئ، ان كان ذلك من خلال رفضها لبدأ الانسحاب الشامل من غزة وريحا، او من خلال اعتباراتها الامنية التي قتلت بالمطالبة بابقاء السيطرة العسكرية على اكثر من نصف مساحة القطاع بحجة الدفاع عن امن ٣ الاف مستوطنين واعداد من الجيش الاسرائيلي تتجاوز عدد المستوطنين انفسهم.

لقد اذاع هذا الطرح الاسرائيلي في مجال الامر في ٢٠٠٠ مينة الى تجديد مفاوضات طابا، ونقلها الى القاهرة تمهيدا لاعدادها مجددا الى مكانها الاصيل اذا ما حصل أي تقدم يرضى عنه الجانب الفلسطيني المفاوض. ومن أجل تسهيل الامر فقد وافق الجانب الفلسطيني على الدخول في تفاصيل المطالب الامنية الاسرائيلية وان يبنى تفهما للمخاوف التي يهددها الجانب الاسرائيلي، الى درجة ابداء الاستعداد، كما تحدثت وسائل الاعلام الاسرائيلية، للمرافقة على الخطة التي عرضها الوفد الاسرائيلي، باستبدال وحرس بقرات من الشرطة وحرس داخل منطقتي غزة وريحا. وبالتالي تلبية المطالب الفلسطيني بالاعلان عن انسحاب الجيش الاسرائيلي، وليس اعادة انتشاره، كما طلبت اسرائيل في البداية، مقابل مرافقة الجانب الفلسطيني على إعادة انتشار الشرطة الاسرائيلية مكان الجيش، بكل ما ينطوي عليه هذا الطرح من مخاطر ومنزلات، تستحصل في استخدام الطرف الفلسطيني لاستبدال مراقبه لقاء استعداد



لنشكّل لجان الدفاع الذاتية في مواجهة الاحتلال ومستوطنيه

حالياً للجباب هذه الحطة وحتى يتسنى الاتفاق على أسس تمكننا من تحمل المسؤولية. وعلى هذا الأساس فإن تصعيد النضال الفلسطيني ضد جميع ممارسات الاحتلال، ولاسيما عديدة مستوطنيه واعتداءاتهم الدموية على جماهيرنا الامة، وتشكيل لجان الدفاع الذاتي، لحماية جماهيرنا وممتلكاتها، تعتبر مهمة ماسة وضرورية، لتفويت الفرصة على محاولات سلطات الاحتلال استخدام المستوطنات كمواقع سياسية وعسكرية لمواصلة ممارسة السيطرة بحجة الحفاظ على الامن!

ان اعتداءات المستوطنين، والتي تمت تحت حراسة واشراف جنود الجيش الاسرائيلي تقدم صورة مسبقة للماسيكون الرضخ عليه اذا ما جرى تقرير الحطة الاسنية الاسرائيلية للدفاع عن امن المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية. كما أن هذه الاعتداءات تتطلب من المجتمع الدولي ومؤسسة الامم المتحدة السعي القوي لتطبيق اتفاقية جنيف وتأمين الحماية المناطق المحتلة.

باجماهيرنا الابهة،

بمناسبة الاستقلال لترده سوباً ونرفع الشعارات التالية:

لنطعن سراح جميع المعتقلين والاسرى قورا.

- لتشكّل لجان الدفاع الذاتي عن القرى والمخيمات والاحياء والمهدة.

- لتتوفر الحماية الدولية لجماهيرنا.

- لننزع وحدتنا الوطنية.

- نعاث منظمة التحرير الفلسطينية عملاً شرعياً وحيداً لشعبنا.

- بنضالنا وسراعدنا سنوصل اعلان المبادئ الى اهدافنا بالتحري والاحتلال

حزب الشعب الفلسطيني

١٩٩٣/١١/١٥

باجماهيرنا الفلسطينية الابهة،
نحمل علينا مناسبة اعلان الاستقلال لهذا العام، في ظروف حساسة ودقيقة، تشهد فيها التحديتات ويزداد معها عزم شعبنا لمواصلة نضاله وتضحياته من أجل تحقيق اهدافه في التحرر وانها - الاحتلال والنجاز حقه الشرعي في تقرير مصيره وعودة تازحيه ولاجتيه واطلاق سراح جميع اسراء ومعتقلين وممارسة سيادته الكاملة على ارضه.

ومن هذا المنطلق بالتحديد ايديت جماهير شعبنا صوب القيادة الفلسطينية بالمواقفة على اعلان المبادئ، باعتباره مدخلا نحو تحقيق هذه الاهداف وخطرة أولى على طريق صعب وطويل من أجل تيسيد اعلان الاستقلال.

وبهذه المناسبة، وإذا بتوجه حزينا، حزب الشعب الفلسطيني بتهانيه الى جماهيرنا بحلول هذه الذكرى الميمية، فإنه يؤكد بأن -البناء- على مبادئ التوصل اليه حتى الان وايصال اعلان المبادئ الى النتيجة التي يتطلع اليها شعبنا، لا يزال يتطلب الكثير من الجهود والتضحيات والنضال، وتفصيل عوامل القوة الذاتية ممثلة بتعزيز الوحدة الوطنية بمعناها الشامل وإرساء نهج ديمقراطي في التعامل مع الجماهير وتحقيق المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدة القوى المؤيدة لتفصيل الاداء والتفاوضي وايضا تعزيز التنسيق مع الاطراف العربية وتحقيق المساندة الدولية.

ان توفير هذه العوامل الهامة والاساسية، من شأنها ان تزود اعلان المبادئ بالقوات الضرورية لوضعتها على طريق الاستقلال والحيلولة دون تكريس الاحتلال تحت اشكال جديدة. ولهذا ايضا طالب حزينا بوضع خطة شاملة والاتفاق على مرجعية تفاوضية لتنفيذ الاهداف المذكورة ولهذا ايضا فقد اعتننا عن المشاركة في المفاوضات التجارية

كل ذلك يجري طبعاً، مع استمرار فرض الحصار العسكري على المدينة المقدسة، والاعلان ليل نهار بانها ستبقى عاصمة اسرائيل الابهة وتحت سيادتها.

ولن نستطرد في سرد المواقف الاسرائيلية التصعيدية في مختلف المجالات، والتي تستهدف ضم المفاوضات سلفاً وفرض الرقابة على الارض كنوع طرحها على مائدة المفاوضات، وبالتالي تقرير تفسيرها الخاص لاتفاق اعلان المبادئ بوقائع مسبقة وحقائق غير قابلة للالغاء.

وإذا كان هذا هو الهدف الاسرائيلي، وهو كذلك بالفعل، فإنا نستطيع أن نفهم الاسباب الموضوعية للتصعيد الحاصل داخل المناطق المحتلة وأن محاولة تصعيد عمليات التجمع الراسمة وكأنها ردود فعل اسرائيلية من جانب الجيش أو المستوطنين لمواجهة ما يسمونه باعمال العنف الفلسطينية، ما هو في الأساس الا ردود فعل فلسطينية على التصعيد الاسرائيلي القائم اصلاً في استمرار فرض سلطة الاحتلال وفي المحاولات لتفريق العملية التفاوضية واطلاق المبادئ من أي معنى من المعاني التي حدثت منظمة التحرير الفلسطينية للمرافقة عليه.

لهذا فان مطالبة القيادة الفلسطينية بشجب اعمال العنف او مبادئ الاسرائيليين بالارهاب، وهذا ماتب بالفعل، لن يؤدي الى تهدئة الأوضاع ولن يمنع حدا للتصعيد وفق رغبات الجانب الاسرائيلي الذي يحاول فرض القيود على خصمه واعفاء نفسه من التبعيد بأي ضوابط او قيود، مسله مثل القتائد العسكري الذي يحاول فرض وقف اطلاق النار على خصمه واعفاء نفسه من أي التزام مماثل. وعلى هذا الأساس، فإن الايام المقبلة ستشهد المزيد من الاحداث مدامت اسرائيل تواصل تعاملها بتفكك الممثل الذي يسعى لتكريس احتلاله، ومادامت تنظر لاتفاق اعلان المبادئ كوسيلة يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف.

إن وقف التصعيد في المناطق المحتلة يقتضي ادخال تعديلات جذرية على السياسة الاسرائيلية نفسها، وايصال اعلان المبادئ الى نهايته المتصورة فلسطينياً، والوقوف عن مطالبة الشعب الفلسطيني بالتعدي والتراجع والتنازل عن مطلبه الاساسي في انهاء الاحتلال.

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني

عقدت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني اجتماعاً استعرضت فيه التطورات السياسية التي تلت التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. كما أقرت من أسفها لعدم تحقق الوفد العربي من اقتناع رئيس اللجنة الفلسطينية برحوب تفكيك هيئة مرجعية للصليبة التفاوضية الهامية حالياً تضع لها خطة تفاوضية وتعالج تنفيذها وتعين أعضاء اللجان على أساس الكفاءة ووفق معايير محددة تفتح المجال أمام مشاركة الكفاءات الفلسطينية وتوسع قاعدة القوى المؤيدة للاتفاق لتحسين الأداء التفاوضي.

ودعت اللجنة المركزية إلى إدخال تعديل جذري في التعامل مع قضية العودة الوطنية يأخذ في الاعتبار الوضع الجديد الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية أو على وجه التحديد قيادة منظمة التحرير وخلق أطر وقيادات ومؤسسات ستتعامل من الآن فصاعداً مع مجتمع له سيادة الرأسمالية والبحث عن القواسم المشتركة بين قضاياه والالتزام بخدمة تلك المصالح والانفتاح على مختلف الفئات "سار طاقاتها وقدراتها، لأن سائر قوائم الآن من أطر لم يمدد يدهم لاستيعاب الطاقات والقدرات الشعبية المختلفة.

وأكدت أن البدء في التفاوض حول اتفاق إعلان المبادئ يتطلب أولاً وجود علاقة تحالفية تقوم على الاحترام المتبادل والمشاركة وخلق جميع مظاهر الانفراد في اتخاذ القرارات وتشكيل لجان تنسيق مشتركة لرفع مستوى التعاون وتجنب الإشكالات وتحسين العلاقات. كما أن هذه العملية تتطلب تشكيل اللجان التفاوضية المناسبة ووضع سياسة وخطة عمل وتحديد الأولويات اللازمة لتنفيذها والاتفاق على خطوات المستقبل وعلى شكل ومضمون السلطة الوطنية الانتقالية وطرق ممارستها في الأراضي التي ستقام عليها. وأكدت أيضاً أن مسألة كهذه لا يمكن حلها إلا بتأمين الممارسة الديمقراطية على مختلف الصعد واحترام حقوق الإنسان والاعتناء من نخب حزاب فطحت في أوروبا الشرقية أو في الاتحاد السوفييتي

السابق أو في بعض البلدان العربية. وركز الاجتماع على أهمية الامساك بعوامل القوة الفلسطينية وتنمية هذه العوامل وخاصة في مجال العودة الوطنية ووحدة الجبهة الداخلية وتفعيل الحركة الشعبية وحشد الطاقات الجماهيرية. وفي مجال تحسين العلاقات مع الدول العربية. وزيادة التقدير العالمي لملائمة القضية الفلسطينية. ولاحظت اللجنة المركزية أن صامت حتى الآن يتعارض مع لبس الشروط والمقومات لانجاح العملية التفاوضية وترجمتها نحو أهدافها بالتنفيذ الفعلي للقرارين ٣٧٨. ٢٤٢ والالتزام بكل ما يخدم هذا التنفيذ ورفض كل ما يتعارض معه. كما ولاحظت أن ما يجري حالياً في طابا يمر من قصور في أدراك غاية المفاوضات ومن عدم جاهزية في التعامل مع هذه العملية. وهذا المأساة في حالة الفوضى والارتباك التي لازمت مفاوضات طابا منذ برسمها الأولى. وهذا ما يفسر أيضاً جملة الاخطاء التي استعرج إليها الوفد الفلسطيني للمفاوض مثل التردد على ماسبي بـ وأجراوات بناء الفكة والمرافقة التي تشكلت لجان حول هذا الموضوع كان الوفد الفلسطيني ورفض تشكيلها خلال السنتين السابقتين في راماتشن. وأكدت اللجنة المركزية أن الاستمرار على هذا الانحياز سيؤدي أخطاراً كبيرة حول الموقف الفلسطيني من المستوطنات وضباب المياه وموضوع القدس ويهدد العملية التفاوضية برمتها.

وعبرت اللجنة المركزية عن قلقها العميق ومخاوفها إزاء مواصلة قيادة منظمة التحرير للنهج المتبع في التعامل مع إعلان المبادئ ودعيتها إلى التعرف عنه ومراجعة الأمور وإعادة تدبيلها إلى نصابها الصحيح خدمة لمصلحة الشعب والوطن. مؤكدة في نفس الوقت بأن حزب الشعب الفلسطيني لا يزال عند موقفه من تأييد اتفاق إعلان المبادئ ومن محاولة الملعة إلى تحقيق الشروط اللازمة لتكون هذه المفاوضات في مصلحة الشعب الفلسطيني. ومن عدم المشاركة في المفاوضات حتى يتسنى الاتفاق على أسس يمكنها تحمل المسؤولية عما ستعرض له.

وللتأكد على مواقف الحزب إزاء العملية الجارية وإبرازها وترسيخها وحشد أوسع الجماهير حولها، فإن اجتماع اللجنة المركزية قرر الدعوة للمباشرة فوراً في تنفيذ العديد من المهام وفي مقدمتها وضع وثيقة أساسية دستورية لإقامة سلطة ديمقراطية قائمة على

التمسدية واحترام حقوق الإنسان وتنظيم الاجتماعات والتدوات لتناقشها وتقديم الاقتراحات بصدها بهدف تمهيد الجماهير من أجل الديمقراطية، وإلى تشكيل لجنة أو لجان تناقش وتصرغ وثيقة بشأن الموقف من القدس تتضمن كيفية تكثيف التواجد السياسي والاقتصادي والمؤسساتي الفلسطيني فيها، ومقاومة مخططات الضم والتهميد والدخا عن القدس واعتبار هذه الوثيقة برنامجاً نضالياً يجري تمهيد الجماهير به، وإلى وضع وثيقة تحدد طبيعة اقتصاد المستقبل وضمان التقدم الاقتصادي ورفض مقايضته بالاستقلال الوطني، وأكدت على ضرورة مواجهة خطة التطبيع مع المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية وهذا يتطلب دوراً قاعداً من البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامة والتنسيق فيما بينها ووضع برنامج شامل لمعالجة هذه المستوطنات ومقاطعتها تمهيداً، لانتفاخها من أرضاً، وإلى القيام بأوسع حملة تضامن مع المستقلين والأسرى وإلى تنظيم الفعاليات الشعبية في الجامعات وخارجها من أجل إبقاء وتنمية قضية النازحين والأجئين على جدول أعمال المفاوضات، كما دعت إلى العمل من أجل ترسيخ قاعدة القوى المؤيدة لتحسين الأداء التفاوضي وإلى تنظيم حملة انتفاخ واسعة لكل مظاهر الخلل والخراب في المفاوضات التفاوضية وإلى وضع خطة تفاوضية بالاستناد إلى المخطوط الحرس العامة للوثائق المطروحة.

وبناء على هذه القرارات والاجتماعات والتدوات وغيرها. دعت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني إلى بلورة تحرك لتجسس وطني وديمقراطي يحثي هذه المطالب ويطلب القيادة الفلسطينية بالعمل على تمهيدها والالتزام بها، وإلى إرسال المذكرات إلى رئيس اللجنة التنفيذية التي تطالب بتحسين الأداء التفاوضي واحترام القواعد الديمقراطية ودور مؤسسات منظمة التحرير.

وفي نهاية الاجتماع جرت مناقشة موضوع مشاركة حسن عصفور عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب في المفاوضات الهامية في طابا. وأكدت بأن الحزب لم يقرره بالذهاب إلى طابا وبالتالى ليس مندوباً عن الحزب في هذه المفاوضات وقد قام بذلك على مسؤوليته الشخصية. وأقر الاجتماع أن حسن عصفور سيحاسب أمام هيئة عزية مختصة بعد مثوله أمامها

أوائل نوفمبر ١٩٩٣

البحار/ العدد السادس والأربعون / ديسمبر ١٩٩٣ (٢١)

لماذا أعارض اتفاق غزة- أريحا

عبد الحفيظ العنبر

سافرت في أواخر شهر يوليو الماضي إلى الخارج وحدثت في أرائل شهر أكتوبر، ولعلنا نتع لى فرصة الكتابة في «المسار» أعداد سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر. وخلال هذه الفترة وقعت أحداث جسام في العالم العربي لعل في مقدمتها اتفاق غزة- أريحا الذي وقعته عرفات ورايين في ١٣ سبتمبر في واشنطن.

ومع أن كل متابع لمساتي في «المسار» وفي صفح عربية أخرى لابد أن يكن قد استنتج أنني لا شك أكون معارضا لاتفاق غزة- أريحا إلا أنني حرص مع ذلك على التعبير عن وجهة نظري في الاتفاق ذاته بعد معرفة نصره وهو الأمر الذي لم يقع لي من قبل. وأصب أن أوضع أولا أنني لأعارض في التفاوض مع إسرائيل من ناحية المبدأ، كما أنني من باب أولى لست ضد السلام مع إسرائيل من ناحية المبدأ أيضا. وإنما ينبع موقفى هذا من اعتقائى أن علاقات القوي بيننا وبين إسرائيل اليوم - سواء من الناحية الدولية أو الإقليمية أو المحلية - لا يمكن إلا أن تنتج اتفاقا هو بمثابة التسليم للإرادة الصهيونية في الجهر في لانتها السلات المصروفة ولا للحلوة الفلسطينية، لا للقدس، لا لعودة اللاجئين ١٩٤٨. وقد جاء اتفاق غزة - أريحا تأكيد لوجهة نظرى.

ونظرا لكثرة ما يندى في ذهنى من أفكار وخواطر حول هذا الموضوع كما قد يؤدى به إلى استقطادات مطولة ليس هنا مكانها فسوف أحاول أن أركز وجهة نظري في عدد من النقاط كما يلي:

أولا، إن اتفاق غزة- أريحا قد قلص أراضى الحكم الذاتى إلى «كافوتين»

مفصلين لا رابط بينهما، وليس للإدارة الفلسطينية المقترحة أية سلطة لأعلى الطريق بين الكانتونين ولا حتى على الجسر الواصل بين الأردن وأريحا.

ثانيا، أنه في هذا الاتفاق سقطت قضايا جهرية كالمستوطنات والقدس والولاية الجغرافية ولاجئ سنة ١٩٤٨. فإذا قيل أن هذا مؤجل إلى المفاوضات النهائية بعد عامين أو ثلاث قلنا أن هذه المفاوضات سوف تتم - إذا تمت - وليس في يد قيادة المنظمة أي سلاح تضغط به من أجل تعديل موقف إسرائيل من هذه القضايا الجهرية الرئيسية، وعلى الأرجح ستكون إسرائيل قد عبرت على جسر غزة- أريحا إلى أقطار العالم العربى من محيطه إلى غلبه. والبشارات اليوم التي جرت في مصر والمغرب وبعض دول الخليج - ولم يمس على الاتفاق سوى شهرين - تدل دالة واضحة على ما أعنيه.

ثالثا، للد جري تضخيم أهمية اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير وكثرت قصائد غزل في هذا الموضوع دون وجه حق في رأى. نعم لقد جرى الاعتراف بالمنظمة اسرايئليا وأمريكا وأوروبا، ولكن ينسى البعض أن كل هذا جرى بعد تقديم أطراف المنظمة وتدجينها بالشروط الاسرايئلية الأمريكية وأولها استنكار «الإرهاب» الذي هو في حقيقة الأمر

استنكار لمشروعية النضال المسلح ضد الاحتلال الاجنبى، مما يهدد ضمنا استنكارا لبعض قرارات الأمم المتحدة المناصرة لقضية الشعب الفلسطيني. وسوف نرى في القريب المحاولات التي سوف تجرى في الأمم المتحدة لإلفاء بعض قراراتها السابقة، وبهارة من بعض الدول العربية، كما حدث في قرار الصهيونية كمحركة عنصرية.

رابعا، والحقيقة أننا إذا دققنا النظر في اتفاق غزة- أريحا فنرى أنه ليس إلا إحدى صور مشروع ألون المعدل، بل إن هذا الاتفاق يمثل تراجعنا عما كان معروضا علي الفلسطينيين أيام كامب ديفيد حيث كان من المفروض أن تتولى الإدارة الفلسطينية كل شئون الضفة والقطاع (باستثناء الأمن والتشميل الخارجى) في المرحلة الأولى من الحكم الذاتي على أن تؤول مسألة القدس إلى المفاوضات النهائية.

خامسا، ربما يقال إن الاتفاق يحمل حالها بماهيد شهر صغير في الشارع الفلسطيني بالناخل. وأنا غير قادر على الجزم بشئ في هذا الموضوع، وإن كان من المحتمل أن يكن هذا صحيحا اليوم. وفيما يبدو فإن القادة الفلسطينية كانت تصول في قهر هذا الاتفاق على مجموعة من العوامل منها مثلا سوء الأوضاع الاقتصادية في الأرض المحتلة، وارتباط فك الحصار الاسرائيلى المضروب على الداخل بشرط التوصل إلى اتفاق... الخ.

لكن هذا في رأى وضع مؤقت وهو قابل للتغير السريع عندما تتضح أمام الشارع الفلسطيني المخاطر الحقيقية التي تعترق على تنفيذ هذا الاتفاق، وليس من أنفها الاحتلال الفلسطيني - الفلسطيني عندما يتمرض أمن المستوطنات للاحتراز تسيجة هجمات حماس وغيرها من التنظيمات المعارضة.

ولعل تصريح وزير العدل الاسرائيلى ذو دلالة حامة في فهم إسرائيل لمعنى هذا الاتفاق فقد وصف ترقيم عرفات على اتفاق غزة- أريحا بأنه اعتراف «بشرعية الحكم العسكري الاسرائيلى» للأراضى المحتلة لأنه وافق على الانخراط في إدارة تلك الأراضى مع إسرائيل. وإذا تأملنا موقف الدول الأوروبية المتسبى في زيارة عرفات لبروكسل لاكتشفنا أن هذا هو في الحقيقة فهم الحكومات الأوروبية للموقف. للد رفضت تلك الحكومات طلب عرفات بإرسال قوات أوروبية إلى منطقة غزة- أريحا كما رفضت طلبه بإعطاء المساعدات الأوروبية المقترحة إلى إدارة الحكم الذاتى.

سادساً: لقد وضع هذا الاتفاق المفاوضات السوري واللبناني في وضع حرج. والمأساة أن الطرف الفلسطيني في واشنطن كان دائم الخشية من أن يكون المفاوضات السوري سامحاً إلى عقد صلح منفصل مستغنياً بذلك عن القضية الفلسطينية فإذا بمفاوضات أوسلو السرية تثبت عكس ذلك تماماً، بل تروّج أن المفاوضات الرسمية التي كان الرقود الفلسطيني الرسمي يجرها في واشنطن لم تكن سوى غطاء لمفاوضات أوسلو السرية. ولا يوجد أدنى شك عندي في أن الدافع المباشر وراء اتفاق غزة-أريحا وبهذه السرعة- هو الخوف من تزايد نفوذ «حماس» في الأراضي المحتلة وخضوعاً في قطاع غزة الأمر الذي عبر عنه واهين صراحة، هذا بالإضافة إلى تصرفات عرفات من انتفاصات أروتي اسرائيلي يسحب البساط من تحت أقدام المنظمة.

سابعاً: قد يقال إن الاتفاق قد فتح الباب في المرحلة التالية لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في الدولة المستقلة عندما تجري مفاوضات الحل النهائي، وفي استرداد القدس الشرقية. ولي أجب أن هذا ليس إلا تعلقاً بالسرّاب. إذ إن يكون في يد المفاوضات الفلسطينية أية أوراق يمكن أن يعتمد عليها في انتزاع هذه الطموحات، فالاتفاضة انتهت بقيادة المنظمة التزمت بالقضاء على «الارهاب» والوضع الداخلي الفلسطيني سوف يكون يرقق بلا أمل في وحدة وطنية في ظل هذه الأوضاع. وعلي طول التاريخ الحديث كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية هي أغلى سلاح في يد القيادة الفلسطينية. لكن كل هذا قد انتهى الآن. وعندما تجري المفاوضات النهائية سيحكم الميمور الاسرائيلي إلى العالم العربي على جسر «غزة-أريحا» قد تم على الأرجح، ومن الصعب أن يكون هناك تراجع عن هذا الميمور حتى لو انهار جسر «غزة-أريحا» بعد ذلك.

ثامناً: ليس من حق أحد أن يقلل من قوة المعارضة الفلسطينية للاتفاق. وأنا لأشعر قسماً إلى «حماس» ومنظماته، وأنا أشعر أيضاً إلى المعارض الفلسطيني داخل المنظمة وداخل فتح ذاتها. وهي معارضة من عناصر لم تعرف العنقر في مراقبتها في يوم من الأيام. وقد يكفي أن نذكر أسماء مثل عبد الحميد الصايغ ونيس المجلس الوطني، والشاعر محمّد درويش وشوقي الخوت حضرا اللجنة التنفيذية اللذين استقالا.



ياسر عرفات
حزب التاريخ والجغرافيا

ولاقوق لدومي رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة، وعضو اللجنة المركزية بفتح خالد الحسن وعصمير المجلس الوطني أحمد صديقي الدجاني، والمخلف المرموق عالمياً د. إدوارد سعيد. وهذه مجرد عينة صفيّة من قائمة طويلة حتى ندر أن الانقسام الفلسطيني حاد وواسع النطاق. فاسمها إن من أخطر النتائج المترتبة على هذا الاتفاق هو أن المسألة الفلسطينية التي كانت في القلب لدى كل الشعوب العربية- سوف تتركف بهذا الاتفاق في خدمة اسرائيل لتسهيل أهدافها في العالم العربي. - ومعنى آخر فإن الحلف المقترح في هذا الاتفاق بين شرائع من البرجوازية الفلسطينية وبين البرجوازية الاسرائيلية يراه منه إلى إقامة حلف بين رجال الأعمال العرب في الخليج ومصر والأردن ودول المغرب وبين رجال الأعمال الصهاينة.

والواقع إلى جرت منذ ١٣ سبتمبر تبين تلفه بعض رجال الأعمال العرب على هذا الحلف، كما أن الحكومة الأمريكية (لوبي) والكوجيمس) قد بدأت حملة ضغط شديدة على كل الحكومات العربية من أجل رفع المقاطعة الاقتصادية العربية فوراً. وقد أضح وزير خارجية لبنان- بهد اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية مؤخرًا- أن هذا الطلب الأمريكي قد وجد تأييداً داخل الاجتماع من معظم وزراء الخارجية لولا موقف سوريا ولبنان اللتين عارضتا بشدة.

عاشراً: وإذا سألني سائل عن ترقيعاتي بنا على هذا النهج للأوضاع... قلت إنني في المدى القريب شديد الانزعاج من التطورات

العربية المحتملة بعد اتفاق غزة-أريحا وأقننى ألا تتطور في الوضع الداخلي الفلسطيني إلى الصدام المسلح، كما أقننى ألا تتدخل مصر أو الأردن في هذا الشأن الفلسطيني الداخلي. أما الوضع العربي فهو يتخذ بمخاطر عديدة ليس من أقلها أن «الاسرائيليين قادمين»!

ومع ذلك فإنني في المدى الأبعد متفائل بإمكانية الوصول إلى حل قائم على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومصدر هذا التفاؤل هو أنني مع الاستاذ هيكل عندما يقول إن حقائق التاريخ والجغرافيا معنا لا مع الصليبيين الجدد (المستوطنين).

ولو تأملنا تاريخ كل حركات الاستيطان الفري في مناطق العالم المختلفة لوجدنا أنها نجحت في حالات (أمريكا، اسرائيل، الأرجنتين) وفشلت في حالات أخرى (الجزائر، روديسيا، جنوب أفريقيا، إلخ). وحركات الاستيطان التي نجحت قد تم لها ذلك بفعل عاملين أساسيين:

أولهما: أنها كانت قادرة على أن تدفع موجات وراء موجات من المستوطنين بأعداد تتسوق ككثير أمداد السكان الأصليين. وثانيهما أن الدول المصدرة للمستوطنين كانت مستعدة لاستخدام أسط الأساليب وأشدّها وحشية للقضاء نهائياً على السكان الأصليين بما في ذلك حرب الجراثيم.

والعامل الأول يستحيل على الصهيونية العالمية تحقيقه إذا وضعتا حجم يهود العالم قياساً على حجم الشعوب العربية في الشرق الأدنى بحيث تستغل اسرائيل دائماً أقلية ديمغرافية وسط بحر عربي بشري واسع، كما أن طبيعة الأوضاع العالمية والرأي العام العالمي وطبيعة الاتصال الدولي اليوم لاتسمح بالهجرة إلى أسلحة الدمار الشامل.

ولتأمل حركات الاستيطان الحديث لنرى أنها فشلت في طرد السكان الأصليين أو القضاء عليهم، فلننظر إلى الجزائر مثلاً، إلى روديسيا (زيمبابوي)، إلى جنوب أفريقيا اليوم فنرى كيف أن النضال المسلح المقاوم والعمل السياسي الواسع قد أضع الدول المغتية بضرورة الوصول إلى حل مقبول شعبياً مهما طال عتاد المستوطنين وسياسيهم في أول الأمر.

ولاشك عندي في أن المستعسل من الاسرائيليين لابد أن يصلوا إلى شيء من هذا القبول عندما يرون أن خسائرهم تتسوق المكاسب المأخوذة من استمرار الاحتلال لكننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة، ومازال الشوط طويلاً.

ملاحظات أولية على السوق الشرق أوسطية

د. جلال أمين

لم تكن يتبادر من بؤره جدول للأحمال اعيد العرب، بل هي جزء من اجندا اسرائيلية فرضت عليها مناقشته قرضا .
فتحت اسرائيل الموضوع قبيل توقيع اتفاقية غزة- أريحا وروج للفكرة اسديا .
لاسرائيل في العالم العربي وخارجة . فإذا كان الأمر كذلك فلابد أن يبدو غريبا جدا أن يدافع بعض الناس عن هذه السوق ، وكأنها تنفع قاسا مع مصلحتنا، إذ من الغريب أن يكون هناك شيء يحقق كل هذه المصالح لنا، ولم يتبين اليه من قبل، وأحتجنا الي عولنا التقليدي لكي نلفت نظرها اليه.

الملاحظة الثالثة: هي ان البعض يدافع عن فكرة السوق الشرق اوسطية . ليس بالقول بانها مفيدة لنا ولكن بكلام مؤاخذ ان السوق الشرق اوسطية آتية لا محالة ، ولا مقر منها شاء العرب أم أبوا . وان الاضطرار عدم دفن الرؤوس في الرمال ، وقبول المشروع وراضين بدلا من أن نقيه صاغرين.

والذين يستخفون من هذا النوع من الحجج ، يريدون في الواقع أن يقولوا أنه حتى لو كانت لهذه السوق بعض الاضرار لنا فإن قبولها ضروري لكي نحصل من اسرائيل على بعض المكاسب الضرورية للفلسطينيين واستمراد بعض اراضيهم أو حقوقهم الضائعة.

ولكن إذا كان هذا المعنى هو المقصود ، فإن المسألة تصبح اشبه بشروط الصلح الذي يفرض على دولة مهزومة في حرب، ولا حول لها ولا قوة في قبول الشروط أو رفضها ، كما كانت مثلا حالة المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وإجبارها على دفع التعويضات

الملاحظة الأولى: قد تبدو شكلية وغير هامة ولكنها في نظري جديرة بالذكر . وتتلخص في ان عبارة «السوق الشرق اوسطية» هي عبارة قبيحة جدا لغويا قبيحا للفكرى يعكس قبح الفكرة نفسها . تصف سوق بانها «شرق اوسطية» ، هو كوصف دولة من الدول الواقعة على البحر المتوسط ، كإيطاليا مثلا ، بأنها دولة بحر متوسطية . واللغة العربية لا تصرف مثل هذا التركيب وتفر منه ، تماما كما ان العربي لا يعرف سرما اسمها السوق الشرق اوسطية ويجب أن يقرر منها كما ينفر من اسمها .

وصفة عامة، يجب أن نعلم من التعود على استعمال عبارات جديدة لا تكون صادرة منا نحن ، فكثيرا ما نفرض عليك عبارة ما فتتعود على العبارة وتقبلها ، ويؤدى بك ذلك الى أن تتعود على الفكرة وتقبلها دون أن يكون لك مصلحة في ذلك .

وسفال آخر على ذلك كلمة «الطبيعي» التي شاعت الآن في وصف العلاقات التي يبرمج البعض اتقامتها مع اسرائيل ، وكان قيام هذه العلاقات هو الأمر الطبيعي مع أن الأمر الطبيعي في الحقيقة هو ألا تكون هناك أية علاقة مع اسرائيل على الاطلاق . من أمثلة ذلك ايضا التعود على وصف ما يحدث من اتفاقات مع اسرائيل بانها اتفاقات «سلام» دون أن تتوقف اسرائيل يوما واحدا عن العدوان ، بالرغم بأن كل من يرفض الاتفاق مع اسرائيل «هو رافض للسلام» مع أن ما يرفضه هو تهديدات وتسويات معينة تحاول اسرائيل فرضها علينا دون أن تلتزم من بما يقرضه السلام الحقيقي من الامتناع عن الاعتداء على حقوق الآخرين.

الملاحظة الثانية: هي ان فكرة السوق الشرق اوسطية هذه ، ليست جزءا من «اجندا عربية (كما يقال في التعبير الانجليزي) ، أي

، او بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وإجبارها على قبول التقسيم الى دولتين .
ففي الحالتين لم يكن لالمانيا خيار بين القبول والرفض .

ولكن فلنفرض ان هذه حالتنا مع اسرائيل الآن، فما هو التصرف الأمثل من جانب سياسي أو اقتصادي عربي وطني؟ ما هو التصرف الأمثل من جانب سياسي أو اقتصادي الماني وطني في اعقاب الحرب الأولى او الثانية؟ هل هو ان يقف ويقول ان رفع التعويضات هو في صالح المانيا؟ أو ان تقسم المانيا الى دولتين هو ما كانت المانيا ترغب فيه دائما؟ هل التصرف الأمثل في حالتنا نحن ، هو ان يقف اقتصادي عربي ويقول ان التعاون الاقتصادي مع اسرائيل هو ما كنا نتمناه دائما ولكن للأسف تأخرس الجرباب هو طبعنا بالثقل ، ليس فقط لانه عكس الحقيقة ولكن لأن من شأنه ايضا ان يؤدي الى التهادن حتى في الحصول على القليل الذي يمكنه الحصول عليه ، ولكن هذا هو للأسف الموقف الذي يتخذه بعض اقتصاديين الكبار وبعض كتابنا وسياسيتنا ، ومن ثم فهم يبدون على استعداد لخافضة السوق الشرق اوسطية والاعتماد لها والدخول في اتفاقات بشأنها قبل ان يحصل الفلسطينيون على أقل القليل . فإذا كنا نساق الى حافة الهاوية ، فدمرنا على الأقل نعلقا في السبر ، على أمل ان تحدث معجزة نتقذنا من هذا المصير . ولا داعي مطلقا للسبر الى حافة الهاوية مهلين ومصقلين . بل فلنمتنع عن التهليل والتصفيق ولو من قسبيل الاحتفاظ بالبقية الباقية من الكرامة ، ان لم يكن هناك سبب واحد آخر .

الملاحظة الرابعة: البعض يدافع عن السوق الشرق اوسطية بالقول باننا نمشي في عصر التكتلات الاقتصادية وانا نحتاج الى التكتل لمواجهة التكتلات الدولية الاخرى . وهذا قول يصعب على المرء ان يصادف قولا اسفها منها . فالكلام عن مزاي التكتل بصفة عامة في الحالة التي نحن بصدها يشبه محاولة ائناق شخص بالزواج من امرأة دميمة وسيطة اللسان وسيمية الخلق بالكلام عن مزاي الزواج بصفة عامة وسواي العشي المنفرد إذن فلنفرض ان التكتل الاقتصادي مفيد ونافع ، فلماذا لم اسر اسرائيل بالثا؟ وما الذي جد ليحصل اسرائيل من العدو التقليدي الى الصديق القديم المنفرد؟

بعد توقيع الاتفاقية الاسرائيلية- الفلسطينية

المشكلة الفلسطينية والشرق الأوسطية الجديدة

حرب الصرب (١٩٥٦) وانضمام قوى القومية العربية الأخرى إليها- لاسيما حزب البعث- ثم في إنجاز الوحدة المصرية السورية (١٩٥٧/١٩٦١).. دخل المشروع في مرحلة جزر تاج تفاعل حدوده التاريخية الباقية والممارسات العدائية من قبل كتلة الغرب الرأسمالي المتقدم، الأمر الذي أدى إلى الهزيمة العسكرية الكبرى بعد حرب ١٩٦٧.

على أن التصحيح الجزئي لاختلال توازن القوى المتنازعة الذي تمجلى في نتائج حرب ١٩٧٣ لم يكن بالقدر الكافي لكي يرضى مفارقات متعززة بين الأطراف، وهي مفارقات كانت النظم العربية ومنظمة تحرير فلسطين على استعداد أن تقبلها في تلك الأيام، كما أن الاتحاد السوفياتي كان يبدع في اتجاه عقدها، والمستمر من هذا الاحباط الرهيب هو أولا وقبل كل شيء آخر توجه النظم العربية نحو سياسات الانتفاخ واستغلالها لطالب المسكر الرأسمالي السائد عالميا، بهذا أن يبدع رد الفعل في اتجاه التجذير كما كان مظهرًا من أجل خلق شروط المفاوضة الخفية.

هكذا جاءت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ تضرب وحدة الصف العربي. كما أن مستولية أوروبا التي لم تخرج من تبعيتها وراء غلط واشنطن قد لعبت دورها في احباط فرصة المفاوضة، الخفية.

ففي هذه الظروف عانت اسرائيل قوامها من أجل تعزيز انتصارها، فأخذت تضم القدس الشرقية والجولان لكيانها وزورت مستوطنات في الأراضي المحتلة وشرعت في سلسلة لانهائية لها من التدخلات العسكرية في شجون لبنان بلقت ذروتها في اجتياح عام ١٩٨٢.

ثم في مرحلة تالية جاء تفكك النظام السوفياتي (٨٩-١٩٩١) الحليف الرئيسي للمعسكر العربي وداعمه العسكري الوحيد. قطعا ليست الحركة العربية التحريرية نائجا مفتعلا للديمقراطية السوفياتية وتوظيفها في ظروف الحرب الباردة. إلا أن انحياز موسكو ومساندتها للحرب ابتداء من عام ١٩٥٥ قد اتاح فرصة لتجذير هذه الحركة والحجاز انتصاراتها في مرحلة مدحا الأولى بين ١٩٥٥ و١٩٦٧.

ثم جاءت حروب الخليج (١٩٩٠/١٩٩١) وتحطيم قوى العراق وضم نظم الخليج النفط تحت حكم الاحتلال العسكري الأمريكي الذي جعل منها محميات معزولة عن باقي الوطن العربي، متبيلة تماما.



الاتفاقية انتصارا اسرائيليا كاملا وهزيمة لاقطل خطيرة للمعسكر الفلسطيني العربي، وهي هزيمة انهمكت على مراحل متعاقبة بدءا بهزيمة ١٩٦٧.

ففي المرحلة الأولى لهذه المسألة أخذ المعسكر العربي للتحرير والعصبة المتحدة والعصبة والحزب الواحد العربية في تآكل كسان لا يبد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى انهياره. فبعد مرحلة قصيرة من مد المشروع في تطور خطة الناصرية بعد

١- استقبلت الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية التي وقعت منظمة تحرير فلسطين عليها في شهر أغسطس ١٩٩٣ استقبالا حماسيا عجميا في الرأي العام السياسي عالميا. كان هذه الاتفاقية مثلت خطوة أولى لحمل في طيها الاعتراف بحقوق شعب فلسطين المأدلة، كأنها تضمن بالضرورة تطورا يصبح تسوية معززة ونهائية، كان احتدام الصراع الصهيوني الفلسطيني خلال نصف القرن التصرف لم يكن له أساس مقبول، بل كان ناتج تطرف مفرد غير معقول، كان انها الحرب الباردة أتاح أخيرا فرصة للعقل أن يتنصر على اللاعقل وللإعتراف المتبادل أن يحل محل الرضا المتقابل.

ارتأت أن هذا الفهم لمعصون الاتفاقية وللإحتمالات التي تحويها هو فهم خاطئ. لا أساس له، فففي واقع الأمر سجلت

السادات- ريجون- اتفاقية كامب ديفيد تضرب وحدة الصف العربي





ياسر عرفات

عوامل جديدة تعمل في صالح ازدهار القوى الديمقراطية

أدنى من الحياة «العادية» لسكان البلاد. لا أقصد هنا بالطبع إقامة اقتصاد وطني متمركز على الذات وصحيح، بالأولى مجتمع اشتراكي مثلاً. أقصد فقط أولاً إحياء المؤسسات التي كانت تعمل في إطار دولة الأردن السابقة. والتي مزقتها السلطات الاسرائيلية بهدف تجويع شعب فلسطين ودفعه للهجرة، ثم توسيع الفترة الانتاجية للبلاد بحيث أن تضمن عمالاً للمواطنين وإيراداً مقبولا للدولة. على أن إحياء هذه الأهداف البسيطة لن يكون أمراً سهواً بسبب تحكم السلطات الاسرائيلية المطلق المنصوص عليه في الاتفاقية والذي يضع مؤسسات الادارة الفلسطينية تحت رحمة اسرائيل الفاعلة، الأمر الذي يفسح للأخيرة التحكم في الأموال التي قد تدفعها أطراف ومؤسسات أجنبية ودولية من أجل مساعدة فلسطين وانعاش اقتصادها المعمر قاصداً في الظروف الراهنة. وإذا أضفنا هذا الحق في التحكم المالي إلى ما سبق من استيلاء اسرائيل على الموارد المائية للأراضي المحتلة لرائنا أن الاتفاقية ترسم لفلسطين مستقبلاً شبيهاً بالياتنوساتان، وهو وضع يفرض على مواطنيها استمرار الهجرة كما يفرض أن الادارة الفلسطينية- بالرغم من الأخذ بهذا انتخابها- يمكن أن تدخل - كلياً أو جزئياً- طرفاً في هذه المؤسسات وأن بعض القيادات «الانتهازية» ستري من مصلحتها استخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها من أجل إقامة علاقات «زنينة» وتهذيباً لضمسان اشتراكها في مثل هذا الحكم «الذاتي» القاصر

عيب سيادة اسرائيل على فلسطين من خلال مشاركة شرطة محلية تتواطأ معها في حكم الشعب العربي.

يهدد أن التاريخ لا نهاية له. «والاستقلال الذاتي»- المحصور اليوم على قطاع غزة وقبة اريحا، والمحتل اعتداده في المستقبل على معظم الأراضي المحتلة- سيكون إطاراً جديداً لعوامل تضال شعب فلسطين إلى أن يحقق هذا الشعب أهدافه العرفية. وأن يعرف بحقوقه العادلة، وذلك مهما كانت القوى القانونية المفروضة على هذه «الإرادة» الذاتية- كذلك ففي احتمال تسوية بين اسرائيل ودول الجوار- سوريا ولبنان والأردن- ستكون هذه التسوية إطاراً جديداً لاستمرار التضال من أجل الوصول إلى حل مقبول في العلاقات الاسرائيلية العربية.

شئنا أم أبينا فالاحتمال الغالب هو أن «التسوية» والنظيمة» وتنفيذ الاتفاقية الفلسطينية واتفاقيات سلام أخرى متصيح أمراً واقعاً في المستقبل القريب. فليس الخيار السياسي ذو معنى هو بين القبول أو الرفض بل هو في مختلف أوجه تطوير التضال في الإطار الجديد.

يعلمنا التاريخ أن الاتفاقيات قابلة للتأويل والتطوير وأن مضمونها يتوقف على تطور ميزان القوى. وليست اتفاقية أغسطس ١٩٩٣ استثناء للقاعدة. لذلك أدرع إلي تركيز تضالنا من أجل ما أسميه «تفليلاً جديداً وولفياً وصادقاً» يفرض على الطرف الاسرائيلي تنازلات يتطلبها تطوير العلاقات العربية الاسرائيلية في الاتجاهات الأربعة التالية:

أولاً، إقامة دولة فلسطينية على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يفرض بدوره إيجاد حل مقبول للمستوطنات التي أقامتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ فالاعتصاف بهذه الدولة هو الشرط الضروري للنظر بحرية في مختلف أشكال إقامة علاقة بينها وبين اسرائيل سواء أكان الفصل العائلي بينهما ولو مصحوب بتأمينات دولية، أو تنازلاً كرتقذالية اقتصادية، اندماج الطرفين في منظومة شرق أوسطية جديدة أوسع. الخ.

ثانياً، الاعتراف بحق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم، وهو حق غيسر مذكور في الاتفاقية.

ثالثاً بناء اقتصاد محلي يحقق حنا

وفي المرحلة الرابعة والأخيرة أخذت الاتفاقية الفلسطينية تضيق نفسها وتتراخى فعاليتها. فلا شك أن الاتفاقية مثلت بين ١٩٨٨ و١٩٩١ منعطفاً تاريخياً وتحسراً إيجابياً لنضال شعب فلسطين، الذي استمرح من خلالها فتحة في نفسه، كما أنها ضربت غطرسة العدو فأظهرت حدود قواه الحقيقية. وأخيراً أخذت هذه الاتفاقية تجهد صدى في الرأي العام العالمي فأثرت في الضمائر الديمقراطية من خلال تذكيرها بظفاعة وضع الشعب الفلسطيني المادي والمعنوي في ظروف الاحتلال الاسرائيلي.

على أن الحصار الاقتصادي المالي الذي فرضته القوى السائدة عالمياً واقتصادياً- الولايات المتحدة ومن ورائها حلفاؤها الأوربيين وحكام محميات الخليج- أدى بالنتائج المرسومة له، حتى أخذت الاتفاقية في التراجع. وفي هذه الظروف المؤلمة أخذت حركة الاسلام السياسي تنصر بموازاة ومن الاتفاقية وحل التصديق على الرمح الديني محل العمل الفاعل.

هذه هي الظروف العصاة التي أحاطت بتوقيع اتفاقية أغسطس ١٩٩٣ فهي إذن اتفاقية أبرمت في ظروف أقصى اعتلال في موازين القوى، في ظروف يحتفظ الطرف الاسرائيلي بجميع أركان اللعبة بينما الطرف الفلسطيني والعربي لايمك أن يوسع مساحة التصرف. وفي هذه الظروف يمكن أن يقال أنه لم يكن هناك بديل غير الاستسلام دون شرط وهو دائماً «الحل» الذي يفرضه المنتصر إذا كانت مزعة الطرف الآخر هي مزعة شاملة. يهد أن الاستسلام دون شرط يفسح عادة المنتصر على تجاهل التطلع الطويل الأجل ويهدم تركيزه على المكتسبات الآتية كأن الاعتلال في تيزان القوى مضمون له للأبد.

هكذا لايمكن الاتفاقية أن تكون مشروع إقامة «باتنوساتان» في الأراضي المحتلة، على قط ما كان نظام الapartheid قد ابتكره في أيام مجده من أجل «حل مشكلة الوجود الاثني» في جنوب أفريقيا.

٢- تؤكد قراءتنا متنبهة لنص الاتفاقية وملاحقتها أن هدف اسرائيل الاستراتيجي لايتجاوز هذه الحدود. فلا تتعرض إقامة «ادارة» فلسطينية في تطلع بنا، «دولة» ، بل نصت الاتفاقية على إبقاء هذه الإدارة تحت رقابة السلطات الاسرائيلية. كأن الهدف الوحيد من العملية لم يعد أن يكون تخفيف

اقصد بالتحديد مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية التي تكمن وراء التسوية. المعروف أن هذا المشروع يرقم على تجهيز الوطن العربي إلى ثلاثة أجزاء: أولاً المغرب العربي الذي ينظر إليه على أنه تابع من تروابع (دون أن تكون هذه التسمية مؤذية إلى انضمام المنطقة في السوق الأوروبية)، وثانياً إقليم الخليج العربي الموضوع تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة، وثالثاً منطقة شرق أوسط «صغير» محصور على إسرائيل وفلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر. واعتقد أن حصر السوق الشرق أوسطية في هذه المنطقة يرجع إلى الرغبة في إعطاء إسرائيل أكبر قدر ممكن من الاحتمال أن تقوم بدور الوسيط الرئيسي لرأس المال السائد عالمياً.

وبالرغم من ذلك أقول هنا أيضاً أن مراجعة هذا التصديق بنجاح هو أمر ممكن. فستتأثر أم أيتها سيدفند المشروع، سواء أكانت تقبله أو ترفضه، سواء أكانت فلسطين قد تحولت إلى بانفوسان أو فرضت نفسها كقوة حقيقية. فستكون السوق المشتركة إطاراً جديداً لتواصل التضامن من أجل حلول ديمقراطية وتقديمه لمختلف مشاكل الشعوب المكونة للأقليم.

أضيف إلى ذلك «إن السوق المشتركة» هي صيغة متعددة التأويل، ومضمونها سيختلف حسب الظروف وبالتالي هي كهيكل السوق وتحديد الاستراتيجيات التي ستكون السوق علية لها والاستراتيجيات التي ستشجعها يتوقفان على التضالات المحيطة بانشاء هذه السوق.

فلما لا بد من قضيح أهداف المشروع كما هي مرسومة في الخطة الأصلية الأمريكية وهي أولاً إعطاء إسرائيل دور الوسيط-التجاري والمالي أكثر منه دور المنتج المهيمن- وثانياً إعطاء فلسطين دوراً غير مشرف للشريك الضاعف وراء رأس المال الإسرائيلي- وذلك في فرضية أن فلسطين تجاوزت حدود المشروع البانتوسان-، وثالثاً عجز المشروع أن يقدم حلولاً اجتماعية مقبولة بالنسبة إلى مصر وسوريا. إلا أن أصحاب المشروع لا يستطيعون أن يضمتروا إنجاز هذه الأهداف مسبقاً.

فيمكن أن تؤدي جدلية الصراعات الديمقراطية والتقدمية في الأقليم إلى نتائج تتحرف عن أهداف المشروع الأصلي بقدر أو آخر، بل تتعدى عن خطة قوى الرجعية السائدة حالياً عالمياً وإقليمياً وعربياً.

عالمياً.

لقد أدرك جزء من المؤسسة الصهيونية-المنظمة الراحلة هي أنسب لحظة تاريخية تتجمع لإسرائيل فرصة فرض شروطها في مفاوضات التسوية، وأن التطور اللاحق الأكثر احتمالاً لن يتجنب بالضرورة استمرار هذه الظروف الملائمة الاستثنائية. وعليه هذا الأساس فقد قررت الكتلة الحاكمة في المؤسسة الصهيونية «التغز إلى الأيام» أقول «التغز» لأن الرهان بالتسوية يحوي أيضاً «خطراً» على المشروع الصهيوني الذي عاش وفقاً على فكرة مواجهة «المخاطرة» العربية. علي أن التغز وهذا يمكن أيضاً أن يشجع القوى الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي نفسه بحيث يؤثر ذلك على مصر هذا المجتمع تأثيراً عالياً وأن يعطي فرصة-لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني- لتغير قوى تترك أن مستقبل القطر منوط في نهاية الأمر باندماجها في المنطقة. لذلك نرى أيضاً أن جزءاً آخر من المؤسسة الصهيونية ترك كاملاً المخاطر التي تحيط «بالتسوية»، وذلك بالرغم من الضمانات التي تعهدها اتفاقية ١٩٩٣ لصالح إسرائيل.

ففي هذه الظروف أتصور أن إسرائيل ستجدل صهيروها حالاً من أجل إحلال واثاث جديدة محل الوهيفة العسكرية التي خسرتها. أقصد هنا وطيفة وسط في المنظومة الأمريكية الاقليمية التي تصانها جميع القوى الرجعية والمحافظة الكومبرادورية العربية.

صدام حسين

حرب الخليج الثانية..

وسقوط الخليج تحت الحكم العسكري الأمريكي



هنا أيضاً يعطى نموذج البانتوسانات أمثلة عديدة عن ممارسات متماثلة. كما يخشى أن القرب يدخل شريكاً يتواءم مع هذه الخطة عندما بالرغم من تناقضها مع الخطاب الضجاج حول الديمقراطية.

ولهاذا تعزيز الانقسامية من خلال التسوية مع الجمار، الأمر الذي يفترض عردة الجولان إلى سوريا- وهي شرط ضروري من أجل تحقيق مساعدة سلام مع هذه الدولة- وجلاء جنوب لبنان والامتناع عن التدخل في شئون هذه البلاد.

أقول أن تنفذه الاتفاقية تقديلاً يستلهم هذه المبادئ، وهو الذي أسميته تنقيلاً ولكني رؤيتها وصداقاً- إذا هو أضرر ممكن ولكن عسيرا وغير مضمون من تلقاء نفسه. فهو عملية تضال متواصل من جميع القوى الديمقراطية في فلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر بل وإسرائيل نفسها. فإذا خرجت هذه القوى منتصرة في الممارك التي لا بد أن تخوضها من أجل فرض الأخذ بالمبادئ المذكورة، لارتفع شأن احتمال تطوير الأوضاع في صالح تسوية حقيقية عادلة ومقبولة.

أضيف هنا أن مسؤولية أوروبا في إنجاز التطوير المطلوب ليست هامشية، الأمر الذي يتطلب من الدول الأوروبية أن تعيد النظر في سياساتها السابقة ومشاركتها الولايات المتحدة في تعزيز موقع إسرائيل وإخفاف محسك العرب. «في أعقاب حرب الخليج الثانية» واحتلال المنطقة من قبل القوات العسكرية الأمريكية.

٣- بالرغم من جميع التحفظات التي أهديتها فيما سبق لا أصل إلى أن التضامن من أجل تسوية مقبولة- على فط مارسمته هنا- هو تضال خاسر. على العكس من ذلك اعتقد أن ثمة عوامل جديدة تعمل في صالح ازدهار القوى الديمقراطية في المنطقة وذلك رها للمرة الأولى في تاريخ القرون الأخيرة.

لقد خسرت إسرائيل وطيفة رئيسية في خدمة النظام الاستعماري، ألا وهي دور رأس جسر عسكري كان يقيد الغرب تماماً طالما كان التحالف العربي-السوفياتي قائماً فيهدد الغرب «بخطن»- من وجهة نظر هنا الأخير- تهجير الحركة التحريرية العربية. ولكن الآن زال الاتحاد السوفياتي عن الوجود وصارت جميع النظم العربية كومبرادورية- أو في سبيل أن تكون كذلك- فلا تلق عقبة في سبيل غزو المنطقة من قبل رأس المال السائد

وجوه
في
الآباء



صلاح حسب الله والسيدة حمدة أثناء لقى شرط الأمر المتجدة

صلاح حسب الله

الاسكان والوزير العثماني التفكير هو الحل

يجري علي هذا النحو ، وإن تحليلنا للواقع
لاختيار صلاح حسب الله ، وزيراً للاسكان
، صحيح .. تعالوا أولاً نتعرف علي الوزير
الجديد

الاختصار

- لقد تم اختيار المهندس محمد صلاح
الدين حسب الله رئيس مجلس إدارة
المقاولون العرب وزيراً ، دون أن يسبق
لاحد أن يتمكن بتعيينه من قبل ، علي كثرة
ما قيل عن التعديلات طوال حكم الرئيس
مبارك ، بصلاح حسب الله هو أحد شركاء
والعلماء عثمان قبل تأميم المقاولين
عام ١٩٦٦ و١٩٦٧ ، وهو الوحيد
في الشركة الذي كانت له صلة
مزدوجة داخل القبة العثمانية فهو
ابن أخت عثمان وزوج ابنة أخيه في
نفس الوقت وكان صلاح قد تولي
لقطرة عمليات الشركة في لبنان
والخليج كما كان المفوض الذي عينه
وزير الاسكان الأسبق المصطفى المصطفى
محسن صديقي ، بعد تنحية مجلس الإدارة ،
هروباً من المطالب القانونية والنقابية
والسياسية ، بإشراك العمال في مجلس إدارة
المقاولون ، وقد حافظ صلاح علي طريقة إدارة
الشركة إدارة قبلية فلا معلومات تطرح علي
الرأي العام أو الجمعيات العمومية أو مجالس
الإدارة أو حتى جهاز المحاسبات ، لكنه حافظ
في نفس الوقت علي سمعته ويمكن القول بثقة
أنه لا شيء خسده علي الأقل حتي الآن ،
صلاح إذن ابن للعثمانية .. ونصير قومي

مفتاح قطب

أذن ما هو الحل ما دام الأمر كذلك ، وما
دام الاتفاق مع صندوق النقد يلزم بتغيير
قوانين المساكن؟ بعيداً عن الملاحظة النافذة
للكثير مهلاً حتماً من أن اليسار يحل كل
شيء بالمنطق ، ونحن في بلد لا منطق لها ولا
قبحها ، نقول ، أن الأمر ، فيما نتصور جري
علي النحو التالي:

- أنه لابد من تجهيز الحل ، لفض توحيد
قوى اجتماعية واسعة في مواجهة التعديلات
المرتقبة.

- لابد من استدعاء احتياطي نخيري
جديد ، لدعم الحلول المقترحة

- لابد من استغلال أية تنازلات
للمستأجرين ، في تقرير ليس فحسب مكاسب
للملاك ، ولكن مكاسب للطبقات الحاكمة
بكاملها وذلك من خلال ، تمرير مطالب
الصندوق ، بخصوصية قطاع المرافق.

وقبل أن نصل إلى وإيش عرفنا أن الأمر

.. وهكذا بعد أن انتهى دور التفكيرية
- المحاسبية - في الأدب ، يجب دورها في
مجال الاسكان ليستأكد أن «الفكر»
يسبق «الواقع» بعكس ما يؤمن به اليساريين
، فبعد سنوات من عجز الحكومة وجماعات
المصالح المدنية والدينية ، عن تقرير قانون
للعلاقات الإيجارية في المساكن ، بطلتها لما
يسمى بقوى العرض والطلب ، ويضع التعاقب
عليها للقانون الذي وحده -كما كان الحال
عليه عام ١٩٤٥- أدركت النخبة الحاكمة
أنها ستكون أكثر صجراً عن تقرير مثل هذا
القانون ، في الظروف الراهن ، بعد أن أصابت
قوى العرض والطلب ، التضخمية أغلبية
الشعب المصري في مقتل ، وحيث لم يعد
يحتمل المزيد ، هذا فضلاً عن أن للاسكان
خصوصيته ، التي تجعله يختلف عن قانون
الإيجارات الزراعية ، من زاوية أن قطاعات
واسعة من النخبة الحاكمة في البرلمان
ورئاسة الوزراء ، والرئاسة والقوى
الدينية ، والتكنوقراط ، تمهز شلقاً
مؤجرة منذ مطلع الخمسينات بأخص
الأسعار .. وفي أفضل المراتع.

حسب الله
الكلمة والى
في أزمة العمل
المصال بالمقاولين
إلى صف العمال
والتمسك



١٩٩٣/١١/١٤

من التطوير الى التقييم

من الممارقات اللاحقة أن صلاح حسب الله تولى وزارة الاسكان ، بعد عشرين عاما من تولى خاله المعلم وزارة التعمير عام ١٩٧٣ ، كان عثمان رئيسا للشركة ، ثم وزيرا للتعمير ، ثم جع عام ١٩٧٤ عام التعمير الاقتصادي الجديد ، بين وزارتي التعمير والاسكان ، والأآن يتسائل كثيرون هل يكون تعيين المهندس صلاح وزيرا درجة علي طريق الترقية ، أم ان الوزير الجديد سيجع عام ١٩٩٤ - عام بداية ما بعد التنفيذ الكامل لبرنامج صندوق النقد بين وزارتي الاسكان والتعمير.

ان الاجابة على هذا السؤال مرهونة بين سيكون رئيس شركة «المقاولين» وهل هو من العثمانيين أم لا ؟ اذا جا - منهم فمن السهل ان تتوقع ان الوزير سيجع الوزيرين وان وزير التعمير الحالي هو استاذ الهندسة ، الاستشاري د. ابراهيم سليمان ، والذي يمكن تصنيفه ، من خلال علاقته بالمجعية المصرية لمقاولي البناء والتشييد ، وهي الجمعية التي يرأسها عضو جمعية النداء الجديد، محفل الليبرالية الجديدة ، المهندس «التقديس» هريه حافظ ، نقسول يمكن تصنيفه بأنه يمثل الليبرالية الجديدة ويؤازرته تكون الدولة ، ضمن إطار عام يزداد محافظة في السياسة والاقتصاد والثقافة ، يوما بعد يوم ، قد ازلت الحدود بين البمين والجديد والليبرالية الجديدة ، ووجدت بينهما في مواجهة سخط شعبي يتزايد ، على كل فان أول اغتيال لوزير التعمير سيكون من خلال موقفه حيال لاتحاد المقاولين ، الانفصال على مقاس شركة المقاولين ، والمرفوضة من

الاسكان في مجلس الشعب ، والنائب الثالث للاتحاد.

وإذا كان عثمان قد مات الي الإيد كما يؤكد لنا د. ميلاد ، فانتا تتسائل ما هو سر اختيار المهندس صلاح وزيرا ؟ تتصور ان ذلك تم وفق مقايضة غير مكتوبة مفادها أن يرز الوزير العثماني قوانين الاسكان بحنكة العثمانية ، ويهدو - مستعينا باحتياطي القوي الذهنية في قطاع المقاولات وفي شركة المقاولين وفي نقابة المهندسين وفي الحسوب الحاكم ، مقابل ذلك ترتب الدولة العثمانية الجديدة ، التي يفلها صلاح حسب الله ، والتي تضم شرائع التكنولوجيا ذوى الوجه المضاد للعثمانية .. ترتب لها ان تكون مركز الثقل في قوى البمين الجديد .. ذلك البمين الذي انتقل من مبدأ دعه ير دون ان يحصل شيئا الي دعه يحصل - اي حاجة - دعه يمر ، طبقا لرأسمالية القرن الثامن عشر المعلقة انظر الفرق في مقال محمدر وهبة عن البمين الجديد والليبرالية الجديدة في اهرام

للتجار الاخرى التي تتغلغل في الشركة .. وابن للدولتين (الدولة) التي كبر في كتفها وهو ايضا الرجل الذي لم يبعد انه تحدث في ندوة او ملتقى او مؤتمر ، او محفل على أو سياسي .. لم يتحدث الا في المناسبات الاجتماعية بالشركة ، كيوم الزفاف والولاء ، التي اقامه الشركة ، لتكريم قدامى العاملين ، حيث قال م/ صلاح والحمد لله لأنتا نشأنا في هذه الشركة ونقتضى ايماننا فيها نسير على المبادئ العظيمة التي ارساها معلمنا المهندس عثمان .. وكان عثمان حاضر الاحتفال ، وقد علفت خلفه صورة له وهو يرتدي المعاءة الساداتية المشهورة ، وفي مناسبة أخرى (يوم العمل الاجتماعي) حضرت زوجة صلاح حسب الله وتولى قص شريط الاسر المنتجة ، وكثيرا ما تحدث الوزير - رئيس الشركة - في مناسبات تكريم الصلاحيين والاطفال في نواحي الشركة ودور الحضانة لكنه لم يتحدث ابدا في السياسة.

وهو يعرف ، من طبيعة عمله قبل التأميم ، ومن خبرته وخبرة خاله ، عالم المقاولات والمريطة الاجتماعية والمقاولاتية ، بالنظرة الطبقيية وبالوعي ، وقد رعي النشاط الرياضي لمدة نراد من ادراك لاهمية الكرة ، بعد المحافظة الدينية كمدخل للناس ، (الشراري ضيف ثابت في مجلة الشركة الربع سنوية .. "شركة هي أول من ابتكر مصليات انطركات في مصر) ، وكان المهندس صلاح يشغل نائب رئيس اتحاد المقاولين ، مشكلا مع المهندس حسين ذرة ، النائب ايضا ، قطبي الاسلامية المحافظة في الاتحاد مع قطبي الاتحاد وهما محمد محمود على حسن رئيس الاتحاد ، وعضو مجلس ادارة المقاولين العرب سابقا ، وطلعت مصطفى وكيل لجنة



عثمان بلقي
كلمته والى
جماره صلاح
حسب الله
والخليفة
صورة بالمعاصرة
الساداتية

الجمعية المصرية للمقاولي البناء وآخرين ، وهي اللائحة التي كان قد أصدرها الكفراوى ، ورحب بها برأى قيادة الاتحاد.

التجزئى والصيغة والتعويض
قلنا ان الوزير الجديد ، سيمسك الي تأكيد قضية الاسكان ، جغرافيا واجتماعيا ، ليحولها من قضية لها كيف يمكن المواطن - الملهود - وبكم في جملة قضايا شركة لردود الاعمال وننقل على ذلك بالتالى .

- بدأ الوزير عمله بالاعلان عن انه مسترل عن اصدار قانون جديد يرفع الى العرض والطلب في مجال الاسكان ، بعد ايام صرح للامالى (١٢) وفي اول كشف عن افكاره بانه يعتبر اصدار قانون يخلق المساكن الجديدة للعرض والطلب ، على ان يتم اصدار قانون للمساكن القديمة بعد عامين ، وبعد اقل من اسبوع اضاف الوزير في تصريحاته «للمصري» (١٢) الى المساكن الجديدة : الحالية حاليا والتجارية ، وكشف انه سيمر القانون (لا تعرف المعالج لم الأجل) الى الاجارات في الريف ، كما كشف ان القانون - الجديد فيما يبدو - سيمتخ المالك الحق في استرداد شقته التي لا وارث لها في اشارة واضحة ومروعة الى تهديد حق الإرث وتحدث الوزير عن إلغاء كان الاجارات ، وعن ما يمكن ان تشعب انه القانون المبنى ، وعن الطبيعة المفرطة التي يريد لها ان تمتد لثني ورعا على مساكنها ، بمعنى ان تحصل الى الصيانة ، بينما ستكون صيانة القديم بالكامل على حساب المستأجرين مثلا قال للامالى ، واعتبر الوزير ان المالك والمستأجر - مظلومين والمستأجرين من وجهة نظر - ولذا استثناء من اية ميزة في خصم تصريحاته ، التي اعتدت في العربي ، لتشمل اطلاق اجارات الشقق المفروشة (وهذا موضوع يهم الكثيرين في الحزب الحاكم).

ضمن تصريحاته الى الاهالى تحدث الوزير عن تحويل الهيئة القومية لياه الشرب وهيئة الصرف الصحى الى شركات تتبع المصالحات وله هي الخطرة الاولى (التفكيكية) الى خصخصة قطاع المرافق ، تلك الخصخصة التي يمكن ان تجعل من ارتفاع فواتيرها - المياه - الصرف - الصيانة - الدمغات - الكهرباء - المدخل الخلقى لتعطيش السكان . ويعتقد كثيرون تحدثت اليهم عن ان الدولة لن تبيع الشركات الى القطاع الخاص ، لكنها ستستهلك ماساها ، وستستعمل له بعمل نشاط حوازي ، لكنها ستمدر ما تملك بنفس منطق القطاع



د. مهلا د. حنا

الخاص : الريح اولاً .

وهناك مخاوف من ان يتم دس محمل السكان في المساكن القليلة . لتكليف الصيانة ، في مشروع القانون المعالج ، كرشية للأكها (تسكين) كما ان هناك مخاوف من ان تصبح الصيانة بابا آخر لتعطيش السكان ، على أساس انها عملية مطاطة ، يمكن ان تعد لتتصل - والقانون تعجيد البيت كله .. والا فالطرد هو المصير .

وفي مجال تبعة قري جديدة ، من المبدأ ان نلاحظ ان مدير مكتب الوزير ، يعمل حاليا في شركة «المقاولون العرب» ، وان الوزير حين اختيار لجنة لصياغة قانون الاسكان اعطاه اغلب اعضائها ممن يعتمدهم بحسن السمعة .. نعم ، ولكنهم من المتشبعين بالروح الدنيى المحافظ (د. ابو زيد راجع مدير التخطيط المصرائى السابق د. مهلا هالى ابراهيم رئيس جهاز مخطط الصيانة كمال).

وحين تحدث الوزير عن انه سيمسرحر ما يتوصلون اليه على الاحزاب فان ردود الفعل تراءوت بين الشك وعدم اليقين ، حيث لم

خطاب من صلاح حسب الله ليارك



د. مهلا د. حنا

يعهد في الوزير من قبل اي ميل للشفاقة .. أو للحوار السياسى .

ويمسأ راجت شامتة - وإن لم تكن منطقية - عن ان الوزير السابق الكفراوى سيمرل رئاسة لجنة الاسكان بمجلس الشعب جريا على قاعدة ان تغلق الدولة تهاينا بين الوزير واللجنة ، تستعيد منه في تحقيق توازن ما ، فقد جاءت ترشيحات اللجان لتؤكد استمرار سيد سرحان رئيسا للجنة وهو الشديد الصلة بالمقاولين والمقالات وخضم الكفراوى ، واول من ادخل أوراقا مكتوبة من جمعية رجال الاعمال الى البرلمان ، ومن المحزن ان انتخاب رئيس اللجنة والوكيلين تم بينما الكفراوى يرقع مرضا ، وعمودا في مستشفى مصطفى كامل الاسكتندرية .. وقد قيل انه بلغ بانه يستعزم كتابات في لجنة الاسكان .. ولعل ذلك جاء نتيجة رجاءات فورية ، ولجهد الاشارة الى ان صحت هفجان شقيق المعلم ، ورئيس شركة المقاولون الاسبق لا زال رئيس لجنة الاسكان في الحزب الحاكم .

وهناك بعد آخر للسالة لا يربط بقوانين الاسكان مباشرة ، لكنه يستعسك عليها بكل تأكيد . فتح شباب اي منطق في اختيار الوزراء في مصر ، كما يقول د. ميلاد ، في اول تصريحاته ، بعد صمت طويل على التشكيل الوزارى ، فانه لم يكن يمكن عرض التوازن ، الذي اقامه الكفراوى بين اليسن واليسار ، سوى بفك بوزيرين .

ويقول د. ميلاد ان ما حدث لا يقسم بالعدل أو بالذكاء ، أو بالهفما ، فإذا كان قد تقدر فله الكفراوى ، فانه كان من الأولى ان يقرر صلاح حسب الله الى التضمير ، لانه مقاول يستطيع ان يبنى ، وان يذهب استاذ الجامعة الى وزارة الاسكان لعله يستطيع ان يجد حلا للمشكلة المستعصية في ظل الغياب الكامل لا يسمى بالحزب الوطنى الديمقراطى ، ويقرر د. ميلاد ان يصاب قطاع التضمير بالشلل وظل وجوه وزير اكاديمى بين رجال اشدا ، كواد ، للكفراوى !! ، كما يتوقع ان يبنى صلاح حسب الله مراققا لا يستطيع ان يديرها ومن ثم تصاب بالشلل ايضا ، اما قطاع الاسكان فستسببه المصافون كل وقدراته واجهاداته (تفكيك آخر).

والشعر في النهاية ان ردود الاعمال هذه المرة ، وكما هو ظاهر في الصحف - باستثناء الملة - حقا ضيقة وفاترة .. فهل تلقى الملك ان مصرم جاء له بمردوا بحاجة للصباح؟ وهل وثق المستأجرون ان عصرهم ولى ، ومن ثم لا فائدة من الصباح ، قد يكون الامر كذلك

بعد جولة من الرفع عن صيغة الصحافة: هموم الصحافة المصرية! لم تنته!

مدحت الزاهد

أنهى القرار الذى اتخذته مجلس نقابة الصحفيين يوم الأربعاء ١٠ أكتوبر بحسب مشروع قانون للنقابة- كان يستهدف تقييد حرية الصحافة- وأجبا، عمل لجنة متابعة توصيات المؤتمر العام للصحفيين، الذى عقد فى يناير ٩١ جولة من جولات الصراع حول حرية الصحافة، لم تكن الأولى، ولن تكون الأخيرة.

والواقع أن قرار المجلس كان مجرد اللبنة الأخيرة، فى دفن مشروع القانون المشبوه، الذى تلقى ضربة قاضية فى مؤتمر ١٧ أكتوبر ٩٣، الذى ارتدت فيه الصحافة أذى لئبها، وانتفضت دفاعا عن الهامش المحدود المتاح لحريتها، وتبنت بالإجماع مشروع البيان الذى قدمه الصحفي صلاح همسي، والذى كان بمثابة وثيقة للحرية، تجاوزت وضع الدفاع ضد القانون المشبوه إلى وضع الهجوم من أجل توصيات المؤتمر العام الثانى للصحفيين (حق إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب، إنهاء حالة الطوارئ والقرائين الاستثنائية، إطلاق حق تداول المعلومات والغاء كل صور الرقابة المباشرة وغير المباشرة

بالمشروع أو نيتها للتضييق على حرية الصحافة، وهى التصريحات التى يشتهى النشريات الاخبارية فى الإذاعة والتليفزيون لبلة سفير الرئيس إلى تركيا، ورغم التصريحات اللاحقة التى أدلى بها وزير الإعلام صفوت الشريف، والتى نفى فيها دور الحزب الوطنى أو الحكومة فى إعداد المشروع، وطالب فيها مجلس النقابة بالكشف عن المستولين عنه، إلا أن المعنى الذى أكدته تلك التصريحات، أن ابراهيم نافع نقيب الصحفيين، الذى نسب المشروع لنفسه- تقاديا للحزب- قد أصبح وكبش فداء هذه الجولة، وتحمل منفردا أوزار المشروع المرفوض.

ولا يمكن أن يغنى هذا الوجه للمساءلة التصريحات النارية، من مستولين ينشون لأجهزة رسمية وخفية، انتهزوا الفرصة بعد سقوط المشروع لتصفية حسابات مجمرعات السلطة، أو لتهيئة خلقة ابراهيم نافع فى مواقفه كرئيس لمجلس إدارة وتحرير الأهرام، أو كنقيب للصحفيين.

وتشهر معلومات أخرى إلى أن النقرة الحكومية لم يكن صاحب البصمة الوحيدة على المشروع، وأن هذا هو سر مطالبة وزير الاعلام، لمجلس نقابة الصحفيين بالكشف عن أصحاب المشروع- وهو يعنى بعضهم- ووفقا لهذه المعلومات فإن هناك مجموعة أخرى، كانت على الخط، تضم رجال أعمال يتجهون فى ظل سياسة الخصخصة لشراء المؤسسات الصحفية الراهبة، بينهم صاحب متزعة نموذجية يعمل بها

على النشر والطبوعات والإبداع، تعديل القوانين الخلف للقرارات على النشر... ولاية النقابة وحدها على كل أعضائها، ومقراتية وتطوير دور وصلات الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات والتحرير فى الصحف، لائحة جديدة للأجور وعقد عمل جماعى).

بعد نجاح مؤتمر ١٧ أكتوبر ورغم التصريحات اللاحقة التى أدلى بها الرئيس مبارك، ونفى فيها علم الدولة

مؤثر المناوئة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣.. يسلط القانون الشبه



قانون سلطة الصحافة

يرتبط تدهور أوضاع الصحف وأحوال الصحفيين بقانون سلطة الصحافة (١٩٤٨م-٨٠). وهو القانون الذي نقل ملكية الصحف العامة والقرمية من الاتحاد الاشتراكي والراجل، إلى مجلس الشورى. ورغم كل ما يمكن أن يشار حول مسألة الملكية، التي بدأت بإنشاء دار التحرير عام ٥٣ ثم دار الشعب بعد ذلك وتجهيزتها للاتحاد القرمي، ثم تأميم الصحف كلها عام ١٩٦٠ الذي صدر فيه قانون تنظيم الصحافة، إلا أن الدولة لم تهتم من صرور الملكية سوى بالهيئة السياسية وضبط الترجمة الاعلامي لهذه الصحف فيما هلت أموالها وأصرها واقتصاديات تشغيلها «مداخ ومداخ» معزولة لهوى رؤساء مجالس الإدارات والتحرير الذين سار معظمهم بهذه المؤسسات من خسائر إلى خسائر، والدولة تعزى الدم والرهابة وتغض الطرف عن الفساد في بعض المؤسسات مقابل الولاء السياسي.

وقانون الصحافة يلقى في هذا السياق أصرين هامين

«الهيئة السياسية وذلك من خلال أهدافها الفاضلة للفضاضة للمجلس الأعلى للصحافة» الحفاظ على القممات الأساسية للمجتمع، ضمان سلامة الوحدة الوطنية، السلام الاجتماعي والاعتزام بالقيم الدينية والروحية، والنظام الاشتراكي الديمقراطي ومكاسب الشعب المصري.

وأطلاق حق مجلس الشورى في تعيين رؤساء مجالس الإدارات والتحرير في الصحف- بالطبع من أصحاب الولاء- وبتنا على تقارير الأجهزة الأمنية.. بل يجهز القانون لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة للاتعداد ورئاسة جلساته، وينظم إجراءات تأديبية في حالة الخروج على الأهداف العامة، فضلا عن اشتراط حق إصدار الصحف برخصة المجلس الأعلى للصحافة.

«بيروقراطية الإدارة وولايتها» وذلك بالنص على حق مجلس الشورى، -معضته من المصيرين بقرارات من رئيس الجمهورية- في تعيين ٨ من أعضاء مجلس إدارة المؤسسات الصحفية، فضلا عن الرئيس والسماح للمعاملين بانتخاب ٦ فقط (الثلاث) وتحديد عدد أعضاء الجمعية العمومية في ٣٥ عضوا يختار منهم مجلس الشورى ٢٠

والالات للنظر في هذا المشروع، أنه لم يكن غفلة في اتجاه توصيات المؤتمر العام، بل تراجعات في عكس الاتجاه، فمبيتا تسير هدم والاحتمات الصحفيين في وادي، فإن مراد هذا المشروع قد سارت في واد آخر. من الدعوة إلى إطلاق حرية الصحافة إلى تقييدها!

ومن المطالبة بقرطة العمل النقابي إلى استبعاد النقاب. ومن مؤسسة نقابية للمعاملين إلى عقل لأرباب العمل وأصحاب المصالح الخاصة ومن المطالبة بتعقراطية علاقات الإدارة إلى تنظيم الصحفيين في جداول الأضخا. والواقع أن التورات على جهة الصحافة قد ارتبطت في السنوات الأخيرة بظهور الصحافة الحزبية في إطار تجميرة التعددية الحزبية المقيدة ووفقا لورقة قدمها الكاتب الصحفي حين عهد الراق إلى المؤتمر العام للصحفيين (الصحافة الحزبية، الأوضاع والمشاكل) فقد وسعت هذه الصحافة من نطاق تداول المعلومات التي يحصل عليها القارئ، وكسرت، إلى حد ما، حصار أجهزة الاعلام الرسمية لحن تداول المعلومات، وأتاحت فرصة حقيقية لمصدر الخبر والأراء في الصحافة المصرية، حتى أنها أثرت إيجابيا على صف مجلس الشورى (القرمية) في نشر أخبار لم يكن متاحا لها نشرها، وإتاحة بعض الهوامش لتعدد الآراء على صفحاتها.

ومنذ انتهت أعمال المؤتمر، وحتى اليوم، فإن الهجوم على الصحافة يأخذ على الأغلب شكل الهجوم على الصحافة الحزبية فتلعبات الرئيس مواره «في مؤتمر جامعة الاسكندرية للمباعدة» حول فرض قيود على حرية النشر حياية لا أساءة سمعة الأفراد والهيئات، تعد شكلا من أشكال الاعتماد لتوسع النيابة في قرارات حظر النشر، وبالتالي قيسا بخص القضايا الأمنية وقضايا الفساد، ومصادرة الصحف في بعض المناسبات الحساسة، وتوقيع الصحفيين بمحاكمتهم أمام محاكم عسكرية، أو حبسهم احتياطيا على ذمة قضايا النشر، بالمخالفة للقانون.

ومشروع القانون أجاز للتحقيق (!) تمحويل الصحفيين إلى مجالس تأديبية بناء على شكاوى الهيئات والأفراد (!)، فخير امتداد لهذا المناخ بالذات، ولتنشيع اهتمامات وهوم الصحفيين الحقيقية، والتي كان يجب أن تكون أولى برعاية نقاباتهم، حتى تتبين ملامح الهجمات اللائقة، واتجاهات الصحفيين في الدفاع.

خبراء اسرائيليون، فضلا عن محلات حلوى وشركة مقاولات، ومستعشرين في فندق «مجوم»، وصاحب مكتب استشارات هندسي، وقد قامت هذه المجموعة- بإعداد دراسة جدوى عن اقتصاديات تشغيل الصحف انتهت فيها إلى ضرورة تصفية جانب كبير من الصحافة من الصحفيين والعمال والجهاز الإداري.

وقد انعكس هذا الترجه في مراد المشروع التي فتحت الباب لتطهير جدول القيد لأسباب اقتصادية أو سياسية، فيما للقرى الضاغطة في إعداد المشروع.

ومعما تتعدد صور المتجهين، وواء المشروع، إلا أنه ينتهي إلى أجراء اجتماعية وسياسية وثيقة الصلة بالتهرم التي يديه المستورن على مختلف المستويات بما تنشر الصحافة من قضايا الانحراف والفساد والفتورات الاجتماعية المرتبطة بسياسة الصندوق، والتي من المحتمل أن تبلغ درجة أعلى من السخونة أثناء تنفيذ المرحلة الأخيرة من برنامج التكيف الهيكلي خلال العامين القادمين، كما إنها وثيقة الصلة بانفلاق مائلا رجال الأعمال «يرخص كسكة المؤسسات العامة» ويرخص الثغراب، وعلى الأخص الرابحة منها.

من هنا، يبدو أن جردة ٢٠ أكتوبر لن تكون آخر الجسولات في معركة حرية الصحافة، إذ لا تامل الحكومة على السيطرة على مهنة مثلمنا تحاول السيطرة على مهنة الصحافة، كما لا تتصل مهنة بهوم واهتمامات الرأي العام مثلمنا... فحرية الصحافة لا تمني حرية الصحفي بقدر ما تعنى حرية الرأي العام، في المعرفة وتداول المعلومات والأخبار، فهي مهنة تتصل بصناعة الرأي العام وتشكيل الوعي، لذلك تحرس مختلف النظم على التحكم في الصحافة والإعلام بطريقة أو بأخرى لتصبح محالة للهيئة على الإعلام الذي يعض النظم في مستوى الهيئة على المؤسسة العسكرية. وقد كان اتجاه الحكومات للتضييق على الحريات، يبدأ عادة، أو يبلغ ذروته بفرض القيود على حرية الصحافة.

ومن هنا فقد لا يجهز السؤال عن جدوى الحديث عن مشروع سست، لأنه لم يظهر مصادفة، فضلا عن أنه يعكس مزاجا وميولا وأجورا، سرف تطل برأسها من جديد في مناسبات لاحقة.



صلاح حسي
وثيقة الحريات وقضايا
المثلية



حشمة عبد الرزاق
الصحافة الحزمية



ابراهيم ناجي
كيش الفداء



مكرم محمد أحمد..
التحدي السابق ورئيس
المؤتمر الثاني للصحفيين

ويسمح بانتخاب (١٥) (١).

خير الرئاسة

وكان من آثار استمرار الهيمنة السياسية على الصحف العامة والقرصية أن هذه الصحف قد عجزت عن أن تكون نافذة الرأي العام إلى الحقيقة، وأسط مثالي على ذلك. أن خير الرئاسة يحصل إلى خير المناشيط فيها تكن أفضله أو مفزاه، حتى ليل على سبيل الدعاية أنه لو اندلعت الحرب العالمية الثالثة فإن خير المناشيط سوف يكون بسان الرئاسة في استنكار اندلاع الحرب، حتى لو كان العالم قد انتهى، ولم يبق منه، سوى أهل الثقة من المشرئين عن الصحف.

كما أن هناك مثالا طازجا آخر هو حملة التجديد لرئاسة مبارك لولاية ثالثة التي استحوذت على المساحة الأكبر من صفحات الصحف في متابعة ولاء بين رؤساء التحرير الحسينيين. ولا تختلف الأحوال كثيرا في الدرجات الأسفل من سلم الولاء فكما يصف الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين، فإن مندوبي الصحف في الوزارات والهيئات العامة قد تحولوا على الأغلب إلى مندوبين لهذه الوزارات في الصحف ونقلوا ولاهم من تقديم خدمة إخبارية أسيئة للقاري- إلى مجال الإعلان عن إنجازات الوزارة، لتبلغ المسألة ذروتها بهيمنة الإعلان على التحرير حتى بلغ الأمر إلى حد منع عمرو أحمد بهاء الدين كان يحتارل فيه بالنقد سمو الأمير الفاسي.

وكان من البديهي أن يؤدي هذا الإطار القانوني أيضا، إلى شل أي دور رقابي داخل المؤسسات الصحفية، وإقصاء جميعيتها العمومية- التي لاتعرف كيف اطلقت عليها

هذا الاسم- ومجالس إدارتها، وهو ما أدى إلى سلسلة من المشاكل سواء فيما يخص مملكات العمل أو اقتصاديات التشغيل لتغلب صفة أهل الولاء للمسئولين- في أغلب المؤسسات- فبما يتم تهميش أكفأ العناصر الصحفية، ونصبح أمام ظاهرة طغاة إخبارية للبعض وصعوب مرعب للبعض الآخر، وسلطات مظلمة لرؤساء مجالس الإدارات من جانب ثالث.

وقد أسفر هذا الوضع عن عديد من منازعات العمل والشكاوى «والمرائن» في النقابة ومكتب العمل وفي المحاكم ذاتها، وهناك عشرات من القضايا أمام المحاكم من محرري وكالة أنباء الشرق الأوسط ومجلة اكبر- وقيل ذلك «الإذاعة والتلفزيون»- وذلك بسبب العقوبة الاستبدادية لرؤساء بعض المؤسسات والذين فشلوا في معالجة مشكلات العمل.

الملكية والإدارة

ويصور تقرير لجنة الملكية والإدارة. إحدى لجان المؤتمر العام للصحفيين، بعضا من تداعيات هذه الصورة المأساوية لوضع الصحافة الحكومية فيذكر التقرير:

من جانب آخر فقد كان هناك العديد من السلبيات، فعلى الصعيد السياسي لم تكن صيغة الملكية العامة، رغم تيمتها طوال هذه الفترة لأجهزة شعبية (الاتحاد القومي الاتحاد الاشتراكي، مجلس الشورى) لم تكن هذه الصيغة هي الأكثر تحقيقا لفكرة الحرية، أو حتى فكرة الاتيماز لمصرع المجتمع، لم يتحقق الاستقلال الذي تحدث عنه قانون الصحافة، بل زادت التهمية لأجهزة الحكم، وأصبحت الصحف في كثير من الأحيان أداة

لتعبير واحد، هو تيار الحكم، ويصرف النظر عن شخص الحاكم، والحرية.. وفي موضع آخر..

وتلاحظ اللجنة أن المراد التي تحدثت عن حرية الصحافة في الدستور، والمراد التي تحدثت عن استقلال الصحافة في قانون سلطة الصحافة، قد تم إغراقها من مضمونها، بما تلاها من مواد في نفس القانون، ولا تحته التنفيذية.

ثم يضيف:

وبينا وجد مالك الصحف- أو من يملكه- سياسيا، من خلال تعلقه في المؤسسات الصحفية، فقد غاب تماما حيث يجب أن يحضر في الجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية.

وفي هذا الجانب فإن الصحفيين ينظرون لما يجري في مؤسساتهم بقلق شديد حيث تحولت فكرة المشاركة في الإدارة من خلال مجالس الإدارة والجمعيات العمومية إلى فكرة أخرى في التطبيق هي فكرة «المدير الفرد» والذي توجدت فيه مناصب رئاسة مجالس الإدارة ورئاسة التحرير ورئاسة الجمعية العمومية ولم تباشر الجمعيات العمومية صلاحياتها، وتعمل بعضها بسبب نص في القانون يعطي لرئيس مجلس الإدارة وحده الحق في دعوة الجمعية العمومية، ولم يتضمن القانون نصا للخلافات التي تقع بما فيها علم دعوة الجمعية العمومية، أو عدم عرض الميزانية عليها.

والنتيجة- وقد انتهى نص التقرير- أن الميزانيات لم تعرض على الجمعيات العمومية لعدة سنوات، ولم يناقش أحد المخالفات الواردة في تقارير الجهاز المركزي للحسابات حول الأوضاع المالية في المؤسسات، وتحول المستول الأول إلى الأمر التائي في مؤتمسته، وتحصل المسئولين هذا الفساد-

واضح- باعتباره شخصية الولا السياسي. بل أن هناك شهادات تشير إلى أن التعيين في الرئاسة الأولى قد ارتبط أحياناً باستعداد المرشحين لهذه الرئاسة.. للعداء!

الصحافة.. الحزبية

ورغم الدور البارز الذي لعبته الصحافة الحزبية في تصفية مناخ والتمتع الاعلامي، وفي درجة من إطلاق حرية تداول المعلومات، والتصدى لقضايا الانحراف والفساد، إلا أن الإطار القانوني لتجربة التعددية الحزبية المقيدة، الأزال بشكل مناخ ضاغط على حرية الصحافة الحزبية وإمكاناتها في أكثر من اتجاه..

• أدى اشتراط رخصة الجهة الإدارية في تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وحظر حق بعض القوى السياسية من تشكيل الأحزاب إلى تحول بعض هذه الأحزاب إلى ما يشبه الجبهيات أو الائتلاف السياسي. وقد ارتبط تغليب الوزن النسبي لتسيار أو آخر إلى تهيش كعلة من المحررين وصعدو غيرهم لاعتبارات سياسية، لامتعلق بالكفا..

• إن المثال البارز على ذلك هو المرتبط بالاشتقاق في حزب العمل وما ارتبط به من عرائض جماعية في النقابة وفي الحاكم وهو أمر كان يمكن تجاوزه بسياسة أو إجاز النظام للمختلئين حق تكوين حزب وإصدار صحيفة، ولكن عدم إتي استغناء الطرفين تحسباً لمعادلة الهيمنة.

والنتيجة أن بعض الصحف الحزبية ظلت تصان من إهتار في مواردها من المحررين وزينها في القيادة لاعتبارات سياسية، لعلالة لها بالكفا..

• لم تتغير بعد ثقافة كاسية بأن الصحافة الحزبية مؤسسات عمل ديمقراطية، وأن حررتها لاتعارض مع طبيعة تنظيمها المؤسسي كمنظمة ترتبط بتقاليد في المهنة وقواعد في العمل وقوانين تنظمه، فلا تحمضها الحزبية من الالتزام بكل هذه القواعد، ومن بينها شرط الضمير. والتعامل مع الصحفي كأحد العاملين في مجال الرأي والأبداع وليس مجرد مستوظف في بيروقراطية الحزب. واعتبرت الصحف الحزبية في أحيان كثيرة كملحق مطبخ للتبادة، ولم تخل من أمراض وأهل الشبهة، وأهل الخبرة، بل إن بعض أمراض النخبة المشتركة بين بعض قيادات الحزب الوطني وأحزاب المعارضة كثيراً ما

تدفع إلى التعامل مع المحررين كأجهزة «تسخ» و«تسجيل» وه «أفنان» و«رغوا عن البيروقراطية الحزبية. ينبغي أن يمتد دورهم، أو يقتصر على «تلميع» و«التأدية»، أو خدمة مصالحهم الانتهازية الشخصية حتى لو تعارضت مع مصالح الحزب وأهدافه، حيث تغيب الحدود بين ما هو شخصي وما هو حزبي في ظل سلطة القيادة وضعف آليات الديمقراطية الداخلية في الأحزاب.

• كما أن القيود المفروضة على نشاط الأحزاب، وقصر هذا النشاط في معادلة المقر والجريدة، يجعل الحزب بأسره يدور حول الجريدة باعتباره المظهر الرئيسي، وربما الوحيد لنشاطه، لتخضع الصحف الحزبية بالذات لصيغ ستالينة، فوق حزبية، باعتبارها البديل عن النشاط الحزبي الأخرى في ذلك النشاط الجماهيري والصحافة الاقليمية وكل أركان الدعاية، تصبح صحيفة الحزب شماعة ركود جوانب نشاطه الأخرى، وسر هزائمه، لضغط عليها بقسوة، مختلف الفرقاء، كل اتجاه، ولتتم النشر أحياناً تحت ضغط الابتزاز بالاسقالة.

أمراض أخرى

وليس هنا مجال حصر كل مظاهر الحالة المرضية في الصحافة المصرية فهي كثيرة، كما أنها نتاج إرث طويل، ولكن يمكن الإشارة إلى هذه من أمراض الصحافة التي سار مشروع القانون في عكس اتجاهها، مثل عدم التمييز بين دور الاتحادات المهنية لكل العاملين في المهنة، وبين دور النقابة كممثل للعاملين، أو حتى مسا هو أدنى من ذلك بالنص على استبعاد ممثل صاحب العمل- وب العمل- من الترشح لمنصب النقيب، حتى لا يهاجم جورج الخامس، جورج الخامس، ولكن البنيان المتلوي للنقابات في مصر يفسح من عدم الطريق لأرباب العمل لأن يكونوا على العاملين.. وفي الإسكان تغيب المهنيين وفي التعليم أو وكيله تغيب المعلمين.. وفي القوى



صورت الشريف
دفع الاعلام
في مدينة ورا
القانون المشهور

العامة تغيب العمال و«رئيس مجلس الإدارة» أو «التحسين» تغيب الصحفيين.. وهذا البنيان المتلوي الذي يسمح لتغيب الصحفيين أن يسن لنفسه مشرعاً يمين في إحصاء «دور النقابة»، بل يقتنع بأوباشا للعاملين في الإذاعة والتلفزيون، تنضم الموفين مع الصحفيين، بعد أن أصبح الموظف رئيس التحرير نقيب الصحفيين.

ومن بين الأمراض الأخرى أن الصحفيين يخضعون لنص قانون العمل الذي تخضع له المصالح الحكومية، والذي يهبط العمل والالتزام في دواوين الحكومة بالأساعة، كوسيلة ضبط مودنة عن العهد العثماني، وبدلاً من صلاحيات الانتاج في الصحافة، فإن القانون المشار إليه يحظر قراءة الصحف في مقار العمل- وبالفعل يهدى بعض المستولين في الصحف دهشتهم إن وجدوا صحيراً يقرأ جريدة أو كتاباً، ويعتبرون ذلك إهتاراً لوقت العمل. كما يحظر الانصراف قبل المواعيد الرسمية دون إذن كتابي من ٣ رؤساء وإجراءات يطول شرحها.. وقد يهدى البعض من الاستفاضة في الحديث عن هذا الجانب في موضوع يخص الصحافة، وفي هذه النقطة لن نتمسك إذا ما تأكد القاري، أن بعض هذه المحظورات تتضمنها اللوائح الداخلية للمؤسسات الصحية.

وأخيراً تتصل هذه الأمراض بالاحدة الأجور، وهي لاحدة تميزه بفتح أبواب الصعود ولأهل الثقة» عن طريق علاوات الاستيعاز، أو تحصر الزيادات في الأجور بمحاولة رشوة الصحفيين في مواسم الانتفاخات بعلارة مرشح الحكومة، وهي كلها أمور تمكس العقيلة الشمولية الاستبدادية التي تحكم قوانين الصحافة، ولا مجال الآن للحديث عن العقوبات.

وتلك باختصار هي الأمراض التي تعاني منها الصحافة المصرية، وكان أجدر بكتابة الصحفيين أن تكون هذه المشاكل أولى برعايتها ولكن مشروع القانون الذي رفضه الصحفيون كان يستهدف إضافة مرض جديد إلى هذه الأمراض.

وما ينبغي الانتباه إليه أن المحاولة سوف تتكرر.. والمقاومة أيضاً حتى ينتج الله الديمقراطية في إسقاط الإطار القانوني المستبد الذي يحكم مهنة الصحافة، ووضع توصيات مؤثر الصحفيين على جدول الأعمال.



مركبات القطاع العام استولت عليها الدولة ٣٠ عاماً وتخلت منها لجاناً

البنوك تصر على تحصيل مديونيات وهمية مطلوب فوراً من القطاع العام ١٢ مليار جنيه متأخرات فوائد وأقساط

تشكيل القيادة القومية الهيدلة للجماهير
صاحبة المصلحة في استمراره وتطويره .

ومن ناحية أخرى تشكل تلك المديرية
الى جانب قضية العمالة التي تعرضت لها
واليسار في العدد الماضي - عقبة ضخمة
أخرى أمام سياسات المخصصة التي ارتضى
الحكم أن يحس نفسه في إطارها تحت ضغوط
الرسالة العالمية والمحلية كحل وحيد للأزمة
الاقتصادية الناتجة عن وجوده وسياساته
فأصبح كمن يستجير من الرمضاء بالنار!!

ديون مزدوجة

وشركات القطاع العام تقع بين شقي
الرحى لديون مزدوجة تطحنها بقوة، فهناك
الشركات اللينة ، التي بلغ مجزوعة الأقساط
والقوائد المتأخرة التي يجب عليها سدادها
طبقاً للأرقام الحكومية ١٢ مليار جنيه ،
بخلاف أصل الدين ، وهناك الشركات الدائنة

حسن بنوري

بأليات السوق وانفلات الأسعار وشيوع
علاقات عمل تتسم بالتوتر والقلق والخوف من
المستقبل لدى التضاملين مع تلك الشركات
والعاملين فيها ، ويسود انطباع جماهيري عام
برفض وجود هذه الشركات أصلاً .. خاصة مع
تفكك الحركة النقابية للعمال بسبب هزال
تنظيمهم النقابي وهيمنة القيادات الهالقة عن
مكتسبات شخصية عبر ارتباطها بالحكومات ، وضعف
القائمة ، أيا كانت تلك الحكومات ، وضعف
جماهيرية نفوذ الأحزاب المندفعة عن وجوده
وتطوير القطاع العام ، وعدم تمكنها من

تراكت المديونيات على شركات القطاع
العام التي تقارب الأربعمائة شركة حتى
أصبحت عبئاً ثقيلاً يكاد يكون سداً
مستحيلاً .. كما أن استمراره يعني من
ناحية، استمرار تعثر الشركات وعدم قدرتها
على تخطيط أنشطتها وعملياتها الإنتاجية
والتصديرية والاستثمارية وتفكك سياساتها
لعدم القدرة على التنبؤ بالموقف المالي ومدى
وفائه بالتزامات تلك الشركات . والوقوع في
دوامسة لا نهاية لها من الدين لا يضطرر
الشركات للاقتراض قصير الأجل بأية شروط
لعدم قدرتها على المساومة مع الجهات الممولة
نظراً لحاجتها الشديدة ، وعدم القدرة على
وضع سياسات أجور وحوافز ومكافآت مجزية
وعادلة بما يدفع العمالة الماهرة للهروب بحثاً
عن أجر عادل يكفي احتياجات المعيشة التي
تتضمن أعباءها بسرعة كبيرة مع العمل

انخلتها الحكومة ضمن وصفة صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي دون النظر الى تأثيراتها على وحدات الانتاج التي تتعرض للاهتياز مما يهدد بعد عدة سنوات قليلة بانهيار شامل اذا استمرت تلك السياسات.

هتلان معارضان

وأزمة مديونية الشركات يتركها الجميع ويدركون حجمها الضخم ومخاطرها ، رأساليين كانوا أم عمالا حكاما أو معارضين ، خيرا ، أو نقابيين .. الا ان طريقة التعامل معها والهدف من هذه الطريقة - أيما كانت الاقتراحات والمحلل التفصيلية - تظهر أمامنا رؤيتين وهدفين في التماهي مع معاكسين قامة.

الحكومة ورجال الاعمال وأساقفة الجامعات والخراب ، ذروا المصلحة الخاصة أو الذين تقسب عنهم الرؤية الشاملة للواقع والمستقبل الوطن يعاملون مع هذه القضية باعتبارها عبء أمام «المصلحة» مثل قضية «الصالة» ينهي التخلص منها لتسهيل الطريق لمن يريد ويملك القدرة على شراء هذا القطاع الضخم الذي بني بأسواق الشعب المصري ويهدد وبها خلال ثلاثين عاما ليصبح - كما جاء في آخر تقرير لحزب التجمع عنه - مساهما في الصادرات بنسبة ٩٦٪ ونسبة ٢١٪ من الدخل القومي و ١٤٪ من المصالحات ٢٨٪ من الاجور و ٨٢٪ من الاستثمارات الشابة ، ٢ مليار جنيه سنويا فائض محوّل الى الميزانية ، ويصل به بمليين و ٢٨٨ ألف عامل و كما جاء في تقرير صدر مؤخرا عن السفارة الأمريكية بالقاهرة فإنه ينتج ٧٠٪ من الناتج القومي المصري.

سبعة ضد سبعة

الجمعية المصرية للإدارة المالية وصلت سبعة آراء ، للخبراء ، بشأن أزمة مديونية الشركات ولكل منها ما يعارضه ..

الأول - سيادي بعض رؤساء الشركات ، ويدعو لتحصيل البنوك وشركات التأمين مهمة صنع أموال جديدة ، وتيسير الحصول على قروض من البنوك التجارية وبنك الاستثمار القومي.

ثاني - يقابله اعتراضان «أولهما» ان ضخ أموال جديدة بدون مراجعة سياسات التسويق والإدارة يعني الجرح من جديد الى دوامة الخلل ، وثانيهما ان أموال البنوك هي أموال مسددة لا توجه لاقراض غير امن ، والاعتراضان انطلاقا من اساسا من رجال البنوك. والثاني - تحويل الدين الى مساهمات في الملكية عبر المستثمرين الأفراد ، مصريين



نابل عبد الندى

بالدرجة الاولى وليس هذه الريح ، وبالفعل ادى القطاع العام خلالها دورا أساسيا في توفير الخدمات الاجتماعية في كافة المجالات بامسار معقولة ، سواء في العلاج أو التعليم أو الإسكان أو الغذاء والكساد وخلافه ، فجاء أصبح مطلوبا من هذا القطاع الذي لم تهتم الدولة منذ انشائه باحتياجاته الاستثمارية والاحلال والتجديد .. ان يحل نفسه بنفسه ، وبعد ان حملته بأعباء اجتماعية ، ثم فرضته بفوائده مرتفعة منذ السبعينات فصاعدا لعمليات الاحلال والتجديد وانشاء مشروعات جديدة.

ومن الانساب السياسية العامة أيضا ما نتج من أعباء جديدة على تلك الشركات بعد توحيد سعر الصرف ورفع سعر الفائدة وتحديد سقف الائتمان وقصر ذلك من إجراءات

رؤساء الشركات يطالبون

البنوك المساهمة في حل

أزمة الديون.. والبنوك

تفضل بيع الأصول وسداد

الديون.. الدولة والمستثمر

يفضلون طرح الشركات في

مزاود دولي مفتوح.

للحكومة - خاصة في قطاع المقاولات - ومجموع الديون المستحقة لها يزيد عن ٢ مليار جنيه لا تستطيع تحصيلها ، مما يؤدي لنفس النتائج السلبية التي أشرنا اليها سابقا للشركات المديونية.

١) ومشكلة المديونيات كما يقول «محسن الخضرى المحيى» الاقتصادى في دراسة له أعدها في سبتمبر الماضى ، ذات جوانب متشابهة وتأثيرات متباينة فكثير من أساليبها لا يعود فقط الى انخفاض كفاءة إدارات الشركات ، بل يعود أيضا الى تزايد المديونيات والمطالبات الخاصة بحقوق هذه الشركات لدى الجهاز الحكومى برعايته وأقسامه المختلفة ، فضلا عن انخفاض القدرة البهيمة لكثير من هذه المشروعات لأسباب عديدة.

٢) هذه الأسباب - كما يقول نابل عبد الندى عضو الأمانة العامة للتجمع ، وعضو مجلس الإدارة المنتخب بشركة مصر لحوان للقرن والتسويق - جزء منها - وهو الأكثر خطرا أو تأثيرا على القطاع العام خاصة شركات الصناعة - ويرجع لعوامل سياسية خارجية وداخلية ، والآخر وهو متعلق في بعض الشركات وليس كلها يعود لسوء الإدارة.

ومن العوامل السياسية العامة لانخفاض القدرة البهيمة لشركات القطاع العام ، لجوء الدول الصناعية المتقدمة لسياسات دعم الصادرات وإغراق السوق بهدف السيطرة على الأسواق في بلدان العالم الثالث مما يجعل صادرات تلك البلدان تواجه منافسة شديدة خارج وداخل أسواقها ، وفرض ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادى عبر شروط صندوق النقد والبنك الدوليين ، والتي تؤدي لاضرار عديدة من أهمها إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الأكثر ثراء ، وزيادة حدة الفقر واتساع شرائح الفقراء ، وينتج عن ذلك بالضرورة حالة من الكساد وعدم القدرة على استيعاب السوق المحلى للمنتجات الوطنية وتحويلها الى مخزون راكد بالميازات من الجنيهات نتيجة العجز عن تصريفها محليا أو خارجيا .

٣) فضلا عن أن خلل الهياكل التمويلية للشركات وتراكم مديونياتها وما ينتج عنه من ارتباط الاداء الإدارى والتخطيطى والانتاجى والتسويقى والمالى ، كان سبب الحصول الجبانى في نظرة الدولة للقطاع العام ، بعد أكثر من ٣٠ عاما ظلت تستنزف خلالها فرائضه باعتبارها قطاعا ذا أهداف اجتماعية

او عرب او اجناب ويمكن لبنك الاستثمار القومى ان يكون له دور في هذا الاجراء و يخفى هذا الرأى بعض المستثمرين رجال الاعمال والوزراء الحاليين والسابقين

••• يواجه اعتراضان أيضا ، اولهما - ان سوق المال والأسهم لا يمكن ان تنجح في مصر طالما ظل سعر الفائدة في البنوك اعلى من عائد اى استثمار في الشركات ، وثانيهما - انه لا يمكن تحويل اموال المودعين الآمنة في البنوك الى أسهم عادية تتعرض للمخاطر وتحقق حاليا عائدا منخفضا .

والثالث - بأمل في نجاح الادارة الجديدة في الوصول الى عائد مرتفع يفرى المدخزين والمستثمرين علي الدخول بمحصول يخفض المديونيات في المدى المتوسط والطويل الأجل .

••• وتواجهه عقبات سعر الفائدة المرتفع وعدم وجود سوق نشط لتداول الأوراق المالية ، ومشاكل الضرائب والرسم الجمركية التي قصمت ظهر الاتجاج المحلي وجعلت تكلفته اعلى من مثيله المستورد .

والرابع - يرى ان المسألة والمديونية مشاكل جانبية لسبب رئيسى هو قصور الانتاج كما نرى ، قصور التصنيع والادارة ، ولهذا لابد من اعاده هيكلة شاملة .

••• ويرد بعض رؤساء الشركات بأن الهيكلة الشاملة أمر غير سهل بدليل وجود مناخ ما زال سائدا بأسباب الحلل والترامكات عبر السنين يجعل هذه العلاج مشروعا منه ، فعلا .

••• الحلل - من وجهة نظرم - نتيجة توسع استثمارى غير مدروس أو مفالا في مصاريف الاتفاقيات أو ظل التصنيع وانخفاض الكفاءة الانتاجية أو جودة السلع أو الخسائر المالية وكلها أمور لو استمرت ستعتمد الحلل في الهياكل التصنيعية مرة أخرى في فترة قد تطول أو تقصر .

والخامس - يطالب بعض رجال الاقتصاد ودعوى إلي خفض سعر الفائدة على الودائع في البنوك عن متوسط عائد الشركات .

••• ويرد آخرون بأن خفض الفائدة قد يؤدي للعسودا إلي الدولة ، حتى في ظل الفائدة المنخفضة للعملاء الأجنبية الرئيسية ، ويمكن ان تتحول من جلد الى مخزن للقيمة في ظل ارتفاع قيمتها بالنسبة للجانب المصرى ، بعد ان تتحول للدخرات بالجنيه الى السوق الاستهلاكى - اذا تم تخفيض سعر الفائدة عن معدلات التضخم - مما يؤدي لمزيد من التضخم .

والسادس - يرى ضرورة تحمل البنوك ولو بمقايمة جزئية مقابل خدمة الاقتصاد القومى بما

يؤدي لانتعاشها في المدى المتوسط والطويل نتيجة لانتعاش الوحدات الاقتصادية المنتجة .

••• ويرد رسال البنوك بأنه لا يصح استخدام اموال المودعين في شراء اسهم تتسم بالخطر ، كما ان القواعد المصرفية تتطلب المراجعة بين الفترة الزمنية للإيداعات والفترة الزمنية لاستخدامات هذه الاموال ، ولا يمكن استخدام اموال المودعين في استثمارات طويلة الأجل ، ويزيد تعقيد المشكلة ان بورصة الأوراق المالية غير نشيطة ، وسرق التداول تقريبا غير موجودة ، وبهذا اذا رغبت البنوك في تسهيل هذه الاسهم قلن تجد المنفذ لذلك .

والسابع - يأتي على لسان د. محمد صالح الخناوى المحبر الاقتصادي ، ويرى السماح للشركات ببيع بعض اصولها الرأكة - طبقا للقانون ٢٣ لسنة ١٩٩١ واستخدام حصة البيع في انشاء وحدات جديدة تستخدم أحدث اساليب التكنولوجيا وتحقق أكبر العوائد وتكون لها شخصية معترية مستقلة عن الشركة الأصلية ، وبذلك يمكن للوحدة الجديدة اصدار اسهم ذات عائد كبير ، ويكون للشركة الأصلية التسيب الأكبر من هذه الاسهم بمعنى ان تتحول الشركة الى شكل ما من الشركة القابضة بمنحها المال المعروف .

•••

التجمع يطرح:

* إعدام الفوائد للشركات الخاسرة

* جدولته على عشر سنوات بسعر فائدة ٥٪

* مساهمة البنوك في رأس مال الشركات

* ألا تزيد الفوائد المحتسبة عن نصف أصل الدين

•••

١٥ رأى متعارض لحل أزمة

مديونيات القطاع العام

ويؤدى هذا تدريجيا لاختفاء الوحدات غير المنتجة وظهور وحدات جديدة تحقق فائضا ، وقد تم هذا في شركة الغازات الصناعية التي باعت قطعة ارض مساحتها فدان في محرم بك بالاسكندرية مقابل ٦ مليون جنيه لانشاء مصنع جديد للأكسجين يتخذ شكل شركة مساهمة ومحقق عائدا ٣٠ ٪ ، وذلك سيجنب المدخزين والاسهم الجديدة .

••• ويرد البعض بأن هذا الرأى يقتصر تطبيقه على عدد محدود من الشركات لديها ما يباع بالملايين دون تأثير على انشاجيتها ، وأن الظروف السائدة بالفة القسوة وتجمت توجيه عائد البيع الى سداد فوائد ديون أو أجور ولا حدث انهيها .

مديونيات وهمية

ينيب عبد الفتى عضو الامانة العامة للتجمع يعترض من اقدم البنوك علي كارة اذا اعتبرت ان مديونيات القطاع العام يمكن تحصيلها ، ويؤكد انها مديونيات وهمية لانها بهذا الحجم الهائل التراكم من اصول الدين وصافرات اقساطه وفوائده لا يمكن للقطاع العام ان يسدها ، ويرى ان على البنوك ان تستهلك مخصصاتها خلال السنوات السابقة وأن تعيش خمس سنوات دون احتساب فوائد بحصول ارباحها على مخصصات ، وطرح أربعة مخارج .

••• اعدام فوائد الدين للشركات الخاسرة خلال سنوات الخسارة وتصفية الحسابات الدينة على هذا الأساس .

••• تخفيض سعر الفائدة على ديون الشركات الى ٥ ٪ لمدة عشر سنوات على ان تقوم الشركات بسداد المديونية على اقساط خلال هذه السنوات العشر .

••• مساهمة البنوك بجزء من المديونية في رأسمال الشركات .

••• العمل بالقاعدة الاقتصادية المعروفة في الاقتصاد وهي ألا تزيد الفوائد المحتسبة عن نصف أصل الدين .

القضية لم تنته بعد .. لأنها ليست قضية آراء ، واقتراحات تطرح على أوراق وتناقش في ندوات ومؤتمرات بقاعات وكهبة . ولكنها قضية المعالة وغيرها - تتطلب وضع رؤية علمية شاملة تأخذ في الاعتبار كافة التأثيرات الجانبية علي بقية قطاعات الاقتصاد القومى .

وهي .. وهذا هو الاخطر .. قضية صراع مصالح حول الفترة القومية ، وهو اخطر انواع الصراع وأكثره شراسة واحتياجا الى حشد كل قوى الضغط الممكنة !

الفلاسفة والوعاظ

فكر مخالف لما قال به السلف) وإن هذه هي علة ازدهام كتب التراث بمشتقات الكفر ومرادفاتها مثل الزندقة والضلال... وانتسبت إلي ضرورة الإصلاح الديني ووجانيه العلمانية وكيف أنهما وجهان لعملة والتواصل الحضاري والتنوير وعقل التنوير الذي لاسلطان عليه إلا العقل ذاته.

ومن أسف أن الحيز المتاح لا يسع مرضى المزيد من هذه الدراسة الشجاعة.

المهم - أنه ما إن انتهت د/فريال من تلخيص دراستها حثت غدت هدفا لهجمة شرسة من ٢٢ من بعض رؤساء أقسام الفلسفة وأساتذتها انتهالوا عليها تجريحها بمبارات خطابية إنشائية تعودنا سماعها في المساجد من الخطباء والوعاظ ولم يكن يجدر بحال من الأحوال تداولها في «جمعية فلسفية» تعقيبا على بحث فلسفي اتسم بقدر ملحوظ من الأصالة والموضوعية وشجاعة الرأي الغائبة كل هذا يدفعني إلى أن أعظم من (الأخ) ١. د. حسن حنفي أمين عام الجمعية الفلسفية المصرية أن يصير اسمها إلى «جمعية الحكماء المصريين» تأسيسا على تعريف «الجرجاني» للحكماء بأنهم الذين يكون قولهم وقلمهم موافقا للسنة.

خليل عبد الكريم

ولكن الذي حدث في «التنوية الفلسفية الخاصة» للجمعية الفلسفية المصرية وكاتب هذه السطور عضو فيها، أثبت أن المفاهيم النظرية شيء وتحقيقها عملا أو تعيينها وتثبيتها على أرض الواقع شيء آخر مختلف تماما.

كان موضوع التنوية هذا العام هو «نحو فلسفة إسلامية جديدة» وساهمت د/فريال حسن مفرس الفلسفة بكلية التربية جامعة عين شمس ببحث عتوانه (الفلسفة الإسلامية ومطالب التواصل الحضاري: إمكان أم استحالة) من مقدمة وثلاثة فصول تحدثت في الأول عن موانع التواصل الحضاري والثاني عن غياب التسامع الثقافي وفي الثالث عن أسس التواصل الحضاري أمام الفلسفة الإسلامية.

كانت الباحثة على قدر رفيع من شجاعة الرأي فتتقده في كثيرين خاصة في هذه الأيام التي يسمتص فيها الخطاب الظلامي- حتى داخل الجامعة- في الهيمنة والتسيد والسيطرة، مما دفعني إلى التعقيب على بحثها بعد لقائه محبيا ومشيدا به وبها ومطالبا بالمزيد من أمثاله.

تحدثت عن المجرى الديني والتزمت الثقافي وعن إعلان «الإيمان بالله» وتحديات الواقع وهل هو إعلان نهاية وموت والنص الديني، أم أن هذا النص يبقى بجوار «الإيمان بالله» !!!

وشرحت موانع التواصل الحضاري وركزت على التفكير وأنه ليس جديدا في الساحة الإسلامية بل له تاريخ عريق وقد مارسته جميع الفرق إزاء «الأخر» حتى التي اشتهرت بالعقلانية مثل «المعتزلة».

ثم تناولت «النص الديني» وهو في رأي الباحثة من أشد موانع التواصل الحضاري ولكنها أرجعت ذلك إلى رؤية البشر له، ومن ثم نادت بالآخذ بالتأويل العقلي وبإطلاق العنان للعقل في ذلك انطلاقا بلا حذر.

وبذات الكيفية من الجراءة والتأصيل تناولت «السنة النبوية» ثم الفلسفة الإسلامية كما منتهجها أبو حامد الغزالي وخلصت إلى نتيجة حاسمة على درجة كبيرة من الخطورة وهي: إن عالمنا الإسلامي انزحل مع الغزالي عن العقل والفلسفة بل وعن إنسانيته وكاتب هذه السطور يرى أن النتيجة على خطورتها صحيحة ولكنها انسمت بأحادية النظرة وأن هناك ظروفها تاريخية اجتماعية واقتصادية واكبت (برمجة) الغزالي للفلسفة هي التي أدت إلى عزلة المسلمين عن العقل والفلسفة.

ثم تحدثت عن عجية التسامع الثقافي الذي يؤدي إلى إجهاض كل

(منذ المصغر الغابرة) جاور الإنسان إدراك علاقته بالعالم المحيط، وطرح مسألة أصل وعييه وجسوهه وقانونيات تفسير ظواهر الطبيعة والحياة الاجتماعية). - المعجم الفلسفي المختصر- مادة الفلسفة ترجمة توفيق سلوم- الطبعة الأولى ١٩٨٦- دار التقدم/موسكو.

(ومن هنا نشأت الفلسفة كما يقول أرسطو من الدهشة وحب الاستطلاع وتقيست بتزعة نقادة ومن النقد» تزعم اعتقادات الإنسان الراسخة وتحرر تفكيره من سلطات التقليد والنقل وعدم النظر إلى الأفكار التقليدية على إنها نهائية ومطلقة تسر على الفناء وترتفع على الجدل وتغير قابلة للراجعة والتعديل، وكل مجتمع يعمد إلى وضع قيود على تفلسف الحر منها كانت الدوافع والأسباب مجتمع مختلف ثقافيا) باختصار من مادة «فلسفة» بقلم كريم متي ص ٦٥٤ من «الموسوعة الفلسفية المصرية» - المجلد الأول: المصطلحات والمفاهيم- رئيس التحرير د/معن زيادة الطبعة الأولى - من إصدارات معهد الإنماء العربي / بيروت

هذه بديهيات يعرفها طلاب السنوات الأولى في أقسام الفلسفة بكليات الآداب



اليمين على فوهة بركان

قضايا الناس وبناء الدولة الديمقراطية الحديث وإيجاد آليته لتجسّد الديمقراطية الجديد.. إن دور مجلس الرئاسة لا يمكن في توزيع الهبات والهدايا، ولكن دوره يجب أن يتصبّ على التفكير في معالجة قضايا الاقتصاد الوطني ووسائل الأمن والدفاع وإرساء دعائم الوحدة والديمقراطية وتميز وتجسّد الأمتثال وبناء اليمن الديمقراطي الحديث..

وفي مقابلة مع صحيفة «صوت العمال» الناطقة باسم اتحاد النقابات في اليمن يشرح «علي سالم البيضي» بعض أسبابه لعدم الذهاب إلى صنعاء لحلف اليمين قائلا: «إن صنعاء تشكل ترسانة أسلحة.. وإستمرار هذه الوضع يعني إحتفاظا بمقيدين وأن تعاقب فيها بيضا.. علينا أن نستفيد من حادثة إغتيال الحمدي الذي كان نتيجة الفساد ولابد من التخلص من كل أساليب المكر والخداع (وذلك في إشارة لإغتيال الرئيس اليمني «الشمالي» الذي كان من أكبر أنصار الوحدة. وقد أفتقد يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٧ عشية زيارة كانت مقررة لصنعاء). لا أريد الذهاب إلى صنعاء لأداء اليمين ولأمارس الكذب على الناس مرة ثانية.. إنني غير قادر على تحمل المسؤولية في ظل الأوضاع الراهنة التي لم تكني ولا تكني من عمل شيء منذ اليوم الأول للوحدة.. الأمانة ثقّت وكبرت علي ولا يمكنني الإستمرار في ذلك. وهناك الأجهزة التي تخلق زخما مزعجا وتتجاهل مآذير اليه. لقد كنّا مقيدين ومرجوعين صوريا صوبنا كثيرا، ولكننا لمل وصبي أن نتصلح الأمور. ولكننا كنّا لا نسمع سوى الوهم والنتيجة عدم تثليل هي».

وفي حديث طويل مع صحيفة «الحياة» اللندنية يحكي «علي سالم البيضي» تجربته مع الرئيس علي عبد الله صالح ومجلس الرئاسة..

«هل تعرف أن مشكلة قامت من أجل تحديد يوم في الأسبوع يجتمع فيه مجلس الرئاسة وأخيرا تمّ تحديد يوم الاثنين.. الألية هناك تعني أنه طلب منا بالتليفون أن نجتمع للمرة الأولى.. وحضرنا الاجتماع من دون جدول أعمال. وعقد الاجتماع الثاني على الطريقة

حسين عبد الرزاق

نائب الرئيس آل حمور. وقد عاد «البيضي» مباشرة إلى عدن، دون أن يلتقي بالرئيس علي عبد الله صالح لرأي من المسترئين في صنعاء، لهدأ أعصابه الثالث الطويل. (الاعتكاف الأول في ديسمبر ١٩٩١ بمنزلة في صنعاء، والاعتكاف الثاني في عدن وإسفر من أبريل إلى يونيو ١٩٩٢). معلنا بذلك عن إختلافه مع الرئيس والسياسات المهيمنة ورفضه المشاركة في تحمل مسؤولية ما يجري في اليمن.

ويعد أن كان الحديث يدور عسسا حول الأزمة وأسباب الخلاف ومسؤولية الأطراف المختلفة، سرعان ما انتقل إلى المنع عبر سلسلة من الاحداث والتصريحات فالبيضي يعلن أمام أعضاء النقابات العمالية في عدن.. «لا وجود لدولة تحكم اليمن بشكل قانوني وحضاري..»

ويضيف: «إنني أرفض سياسة القمع والاثاق. وعلينا القبول ببعضنا البعض.. واحترام توازن المصالح في السلطة»

وعقب انتخاب مجلس النواب اليمني لمجلس الرئاسة من علي عبد الله صالح (رئيسا) وعلي سالم البيضي (نائبا للرئيس) وعبد العزيز هيد الفقي وسالم صالح وعبد المجيد الزنتاني (أعضاء)، أعلن (علي سالم البيضي) أنه لن يحضر مجلس حلف اليمين، وبالتالي لن يمارس مسؤولياته كمضو في مجلس الرئاسة ونائبا للرئيس.. وقال «إن هذه الانتخابات لن تكون مشكلة. لكن المشكلة تكمن في معالجة

لأئمة المراقب الذي يتابع ما يجري في اليمن - عن بعد - إلا الشعور بالفرق. فالصورة كما تتناقلها وكالات الأنباء والصحف والأذاعات، وتصريحات كبار المسؤولين في الحكم، وميانات أحزاب السلطة، صورة قاتكة تهدد - في رأي البعض - اليمن الواحد، والتجربة الديمقراطية الوليدة، التي شكلت منذ الوحدة اليمنية (٢٢ مايو ١٩٩٠) وصولا إلى أول انتخابات برلمانية متعددة (٢٧ أبريل ١٩٩٣)، واحدة من أنجح تجارب الديمقراطية الجديدة في العالم العربي.

ومن الواضح أن الأزمة ليست بنت الساعة، وإنما هي نتاج لتراكمات طويلة، بعضها كان كامنا في طريقة إلهام الوحدة بين «الحزب الاشتراكي اليمني» الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوب) والمؤتمر الشعبي العام» الحاكم في الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، ولكل منهما تجربة الخاصة التي تتناقض مع تجربة الآخر أيديولوجيا وإقتصاديا وسياسيا واقتصاديا... وفي أسلوب وعلاقات الحكم بعد الوحدة وما فجرته من تناقضات جديدة.. وفي تجربة الانتخابات البرلمانية في أبريل من هذا العام. ولكن الإعلان عنها بهذه الصورة يبدأ مع ١٩ أغسطس ١٩٩٣.

في هذا اليوم عاد نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي «علي سالم البيضي» من رحلة علاج في الخارج استمرت ما يقرب من شهر ونصف، بدأها بزيارة خاطفة لآلدرن التي خلالها بالملك حسين للتشاور حول أفضل مكان في الولايات المتحدة لاجراء فحوص طبية، ثم طار إلى أمريكا حيث أجرى الفحوصات المطلوبة في «هايوكلينيك» بولاية ميسيسوبا وأطمان إلى خلو الجسم من أية خلايا سرطانية، وغتم الزيارة بقاء مع



على سالم البهيض:

أرفض سياسة الضم والإخاق
وعليتنا القبول
ببعضنا البعض

على عبد الله صالح:

اللجوء إلى المكابدة السياسية كان
يجب أن يتوقف مع انتخابات
٢٧ أبريل.. ولمتحقق القضاء على
الإزدواجية بين الجلوس على كرسي
السلطة والعمل في صفوف المعارضة

هو الذي يمنع... وفي حديث آخر يعلن
البهيض « أن الذين يعملون على تكريس الغاء
الآخرين هم الذين يمرضون الرحلة للخطر.. لم
يعد مقبولا أن يلقى طرف طرفا آخر. ولن
تقبل بذلك أو بالاعتقاد بالديمقراطية
المعدية».

رود الرئيس على عهد الله صالح
على هذه التصريحات، فقال.. « وأن اللجوء
إلى المكابدة السياسية كان يجب أن يتوقف
مع حصول انتخابات ٢٧ أبريل الماضي وقيام
تجربة الائتلاف الحكومي بين المؤتمر الشعبي
العام، والحزب الاشتراكي اليمني،
والعصم البهيض للإصلاح، وفتح الآفاق
واسعة أمام قيام معارضة وطنية حقيقية
تتحمل مسؤولياتها وتقوم بدورها في مسيرة
البناء الوطني ولتحقق بذلك القضاء على
الازدواجية، بين الجلوس على كرسي
السلطة والعمل في صفوف
المعارضة...» ولاتمتد أن هناك أزمة
حقيقية في الواقع هناك أزمة متعلقة في
أجهزة ووسائل الإعلام مستغلة بعض التباينات
في الرؤى بين أطراف الائتلاف الحكومي حول

نفسها.. ويحدد يوم الاثنين موعدا للاجتماع
الا أننا لم نوافق.. وجدول الأعمال كان يوضح
(كيفما كان) على طريقة «شيفت ليست»..
فلنا مش قام بأخى نحن كنا نشتغل في
دولة... وجدت نفسي أعمل في البيت
كأننا عصاة أو مجموعة نهر هبنا
خارج الشرعية وخارج الدولة.. كان
هناك الكثير من المبالغة في قضية الأمن.
وأي قائد هذا سيمثل إذا ظل خائفا من كل
الجدران ومن كل مكان..

.. صبرنا، في أزمة الخليج، كنا
مضطرين إلى التوقف بعضنا مع بعض حتى
على غلط نحمي دولتنا ووجدتنا وما وصلنا
اليه (في إشارة إلى انفراد الرئيس على عهد
الله صالح بإتخاذ موقف التأيد المطلق لصالح
صين)..

اليس عسما أن يوجه اليها
الرصا في صنعاء لتقتلنا.. ونصف
الصرايح إلى يوتوتا..

نحن أمسكنا السلطة ثلاث سنوات
ونصف سنة. من يمتن من اتخاذ إجراءات،
ومن الذي قيدنا.. الذي في يده آلية في المركز

بعض القضايا ونحاول أن نغير شجيجا كبيرا
حصول هذا.. بعض النشطاء تقبل مطالب
هاشمية وغير حقيقية وهي تأتي في
أطار المباحكات السياسية بين
الأحزاب ليس الا.. لأنهم كيف تثار
الدولة بالتبلسن. نحن لدينا هيئات
ومؤسسات شرعية ومنشعبة وقارس
صلاحياتها كاملة طبقا للدستور والقانون.
وأنا أمارس صلاحياتي كرئيس
لمجلس الرئاسة طبقا للمنتور. سواء
بالتفليس أو بالاجتماعات أو
بالاستقبالات أو بالفوجهيات
الكعيرة، المهم المنصور وليس
الشكل..»

ودخلت أطراف أخرى ساحة هذه
المساجلات الكلامية. فنشر «أحمد محمد
الشجني» مندوب اليمن الدائم لدى جامعة
الدول العربية (وسفير اليمن قبل الوحدة في
القاهرة) وأحد المقرين للرئيس على عهد
الله صالح رساله مفتوحة وجهها إلى أعضاء
مجلس النواب وأحزاب الائتلاف والمعارضة،
اتهم فيها على سالم البهيض بأنه «قبر بكل

ضرب مقراته، أي أكثر من مكان.. وستط للحرب عشرات الشهداء.. وكثيراً من الجرحى لا زالوا يحصلون معاناتهم ومعها معاناة الوطن كله..

.. أن المظاهر العسكرية التي أنتشرت في أجزاء من الوطن خلال الأيام الماضية قد أكدت بالأيدي مجالا للشك أن جهدا وطنيا كبيرا لازالت البلاد في حاجة اليه، وأن هذه الجهد لابد أن يتحرك بكل الاتجاهات على ذلك المواجهة الصريحة والمجادة مع القوى التي تتعالى على الحريات الوطنية بالتلويح أو التهديد بفرض خيارات المواجهة العسكرية كوسيلة من وسائل الضغط والابتزاز في إدارة الأزمة السياسية.. إن العسكرية والديمقراطية يتناقضان جملة وتصلح من حيث الجوهر.. ولا يجوز لمن يصير المدن بالسلح المدمر أن يتحدث عن الديمقراطية، كما لا يجوز لمن ينشر النقاب العسكرية ويتبنى معسكرات الأراهاب أن يتحدث عن الديمقراطية أيضا..

ورد متحدث باسم المؤتمر الشعبي العام (عهد السلام العنصرى) عضو اللجنة العامة للكتلة السياسية (المؤتمر)، قائلا، إن البيان الصادر من الحزب الاشتراكي ساهم من عهد في صلب الرئاسة على النار وفي تأجيل الأزمة والوصول بها إلى طريق مسدود.. أن استراتيجية الحزب الاشتراكي في تعامله مع الأزمة السياسية التي افتعلت منذ عودة الأخ على سالم البيض.. ترى إلى شل فعالية مجلس الرئاسة ودوره وتعطيل نشاط الحكومة والإحباط بأن أي مغفريات تعنى هزيمة شطر على آخر، والالتفاف على شرعية مجلس النواب، والخوف من فقدان الامتيازات التي يحظى بها الاشتراكيون تحت مختلف الحجج، والصل على إملاء شروط لضمان البقاء في السلطة مع كل مرحلة..

ولم يقتصر التصعيد على هذه المساجلات الكلامية، فقد سبق الإعلان عن الأزمة- مع عودة البيض- وواكبها سلسلة من الممارسات المادية وضعت اليمن على فوهة بركان.

قدم رئيس الأركان اليمنى الصميد هيد الله الشهرى استقالته في شهر يوليو الماضي بعد اعتكاف استمر شهرين تقريبا. وأعلنت صحيفة ٢٢ مايو الأسبوعية الموالية للمؤتمر الشعبي العام عن هذه الاستقالة وقالت أن الشهرى اتهم وزير الدفاع «الصميد ههم قاسم» من الحزب الاشتراكي، برفض كل مشاريع دمج القوات المسلحة خلال الفترة



هيم قاسم
وزير الدفاع (الاشراكي)

مقصودا من قبل مراكز القرار في جهاز الدولة. رفضت هذه القوى الاعتراف بالواقع الجديد الذي عبر عنه ميلاد الجمهورية اليمنية، وتسكت باليات الجمهورية العربية اليمنية لإدارة النظام الجديد وتكرس أجهزتها السابقة، مع تصليحة منظمة للأجهزة الأخرى المقابلة التي تكونت في «دولة» اليمن الأخرى ماقبل المرحلة..

وكانت الانقسامات لأعضاء الحزب (الاشتراكي) ذروة الحملة التحريضية، وكذا

ارتفاع سعر الدولار من ٤٠ ريال إلى ٦٠ ريال خلال شهر أكتوبر

حسن الزوي وزير الاعلام



عنف ولا مسئولية أزمة عنيفة خرج فيها عن أي مسئولية تلزمه كرجل دولة وكأمين عام لحزب وكمرطون التزامها. أن التصريحات الثابتة شهر المسئولة التي تتناول رئيس الدولة «الشهيد» والحليف الأكبر للأخ على البيض وصريه، واتهامه بالخيانة والقدر والقتل والفساد والاستهتار، يجب ألا تؤخذ بعقوبة أو أن ينظر إليها بأنها بريئة، فهي في كل حال تخرج عن الأساليب المسئولة المتبعة في أي دولة.. ويسمى (البيض) من وراء تصريحاته وأحاديثه وخطبه إلى الحرب وأشغال الفتنة والانفصال..

وقال الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني ورئيس مجلس النواب.. «واقعية هي أزمة وصلت إلى حد كبير من التصعيد، وقد بدأها الحزب الاشتراكي، وليس للطرف الثاني أي دور في تصديدها، اللهم إلا عبر بعض الصحف كردود انفعال».

وعقب اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي (٩ نوفمبر ١٩٩٣) في صحن برئاسة علي سالم البيض.. أصدرت بلاغا صحفيا أشار بوضوح للأزمة السياسية الأخيرة «التي مثلت بأبعادها الخطيرة أزمة تجاوزت حدود ماتمرده عليه النافسون في أروق الأزمات كاسلوب لإدارة الحكم عندما تتصاعد شكوى الناس وأنهم من فساد الأوضاع والأحوال، فلقد جرى التلويح بهذه الأزمة في وجه الوطن لمواجهة التسلل الشعبي الراسع وأسكات الأصوات التي تنادى بإصلاح أحوال البلاد ونيل المساواة التي استهدفت الفراغ الوحدة من محتواها الوطني الديمقراطية، ولتصنف بأي جهد وطني يضع البلاد في المسار الصحيح الذي تحركت عليه عجلاته يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠.. لقد مثلت

الوحدة وانما تاريخيا للنهوض الوطني الذي كانت جماهير الشعب تحكم به في أرجاء وطننا الحبيب، غير أن المصالح التي تكونت خارج هذا الحدث الكبير كانت لألسف أقدر على محاصرته في مواجهة غير متكافئة مع الاجهزة والمؤسسات والعقليات التي عمدت إلى فرض مفهوها عليه بعد أن جرى إشغال قواه الحقيقية بالفناء الفاشي وتدهور الخدمات الاجتماعية، وأحباط الفعارات.. والاختلالات الأمنية وغيرها من دوامات الخيانة، التي شالها ماكانت تعكس موقفا إما سلويا أو

الصعق التي ادعى حصوله على هذه التصريحات

وبعد ما روجت جهات مجهولة داخل اليمن أن الحزب الاشتراكي يطرح تغيير الوحدة إلى فدرالية أو كونفدرالية. وكذب ه. ياسين مسند نصان هذه الاشاعة قائلا: «إن الوحدة اليمنية قضية وطنية لا يمكن لأي طرف استغلالها ضد الآخر في إطار الأزمات السياسية لأنها خيار الجميع وارتضاها الشعب اليمني لنفسه، وهي أمر مسلم به منذ تحقيقها في ٢٢ مايو ١٩٩٠.. ولا يمكن لدولة واحدة وشعب واحد أن يعيلا فدرالية أو كونفدرالية مع نفسها... اتنا في الحزب الاشتراكي نؤمن بأن الوحدة خيسار وطني غيسر قابل للمساومة.»

ورسط هذا التآزم السياسي والأمني، ازدادت الأزمة الاقتصادية والمعيشية صعوبة. وكان من أبرز العلامات ارتفاع سعر الدولار خلال شهر أكتوبر من ٤٠ ريال إلى ٥٧ ثم إلى ٦٢ (السعر الرسمي ١٢ ريال). وبدأت قوى عديدة محلية وخارجية تتدخل للوساطة بدءا من سلطان عيسى «قاييس» ووزير خارجيته، و«رهلات»، والاردن «وليد بن سيف»، ولجنة من مجلس النواب برئاسة الشيخ هيد الله حسين الأحمر، ومشايع الثبائل، والمشير السلال والشيخ «سنان أبو الحرم، والعصيدي مجاهد في شواوب نائب رئيس الوزراء وزعيم الحزب الجمهوري.

وفي ضوء ما هو معلن من الاطراف المختلفة فإن الأزمة بدأت بشكل مباشر نتيجة للخلاف حول التعديلات الدستورية، بين الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وهي أحزاب الائتلاف الحاكم، الفائزة في انتخابات أبريل ١٩٩٣ (المؤتمر ١٤٤-١٤٥ الاشتراكي ٨٤- تجمع الإصلاح ٦٢). وتركز الخلاف حول ٤ نقاط أساسية.

١- طوعية الاجراءات والألية التي سيتم في ضوءها وبها تغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة ورئيس مجلس رئاسة، إلى رئيس للجمهورية، وما يرتبط بهذا التغيير من قضايا مثل وضع نائب رئيس الجمهورية، وهل يتم انتخاب النائب مقعرا بال رئيس في قائمة واحدة، أم ينتخب الرئيس أولا ثم يختار هو نائبه بعد ذلك. وهل ينتخب الرئيس عن طريق مجلس النواب أم بالاستفتاء الشعبي المباشر. وما هي سلطات نائب الرئيس، وهل يحل



حيدر أبو بكر هسان
رئيس الوزراء الاشتراكي

على سالم البيض تأليف ويوقعه حيث أطلق مسلحون النار على سيارتهم، ولجأوا من الحادث ولكن قتل ابن عمهم «عبد الله حامد» الطالب في الجامعة والذي كان معهم في السيارة، بعد أن أصيب بنحو ٣٠ رصاصة

وتحولت جنازة الشهيد «عبد الله حامد» في حي كبريت بحدن- والتي شارك فيها البيض إلى مظاهرة سياسية. ووقعت شعارات حادة مثل...

«حزب اشتراكي صبح النوم... لانهون بعد اليوم»

«مع رفض تسليم القسلة ويصحبهم هؤلاء اصالحهم الارهابية، هو الصانع الاول للفتنة».

«الارهاب وليد شرعي لما فيها للساد شامل في جهاز الدولة»

وفي فجر الاثنين ١٥ نوفمبر، أطلقت مجموعة مسلحة عيارات نارية بشكل مكثف من رشاشات على منزل «عدنان البيض» مدير البحث الجنائي في محافظة عدن والتجبل الاكبر لعملى سالم البيض.. وتم القبض على بعض المشيعه فيهم من أفراد الشرطة العسكرية الذين يسكنون في منازل مجاورة لمنزل عدنان البيض، الذي كان في المنزل أثناء إطلاق النار ولكنه لم يصب بضر.

ودخلت الصحافة العربية على الخط. فنشرت الامرام «المصرية» تصريحات منسوبة إلى على سالم البيض يعلن فيها عزمة على استخدام القوة المسلحة. وكذب البيض هذه التصريحات قاسا. والقريب أن الارام لم ينشر التكتيب، وأن التقرير الذي تضمن هذه التصريحات كان خاليا من اسم

الماضية وبجملتها، وتقديم مشاريع تتناهى مع أبسط القواعد العسكرية ومضامين الوحدة الوطنية. وبما هو صلاحياته بترقبه أكثر من ٣٥٠٠ ضابط في ١٤ مايو الماضي. وتحدثت الاستقالة عن سرقة واختلاس ونهب الكثير من ممتلكات القوات المسلحة والمعدات والعتى بأراضى القوات المسلحة وتوزيعها بأسلوب شخصي ولأغراض شخصية ومناطقية. وفي أكتوبر الماضي أعلنت مصادر أمنية تنسب للحزب الاشتراكي أن الجهاز الأمنى الخاص بحراسة أعضاء قيادة الاشتراكي كشف مخططا أعد بمثابة كبيرة يستهدف التصفية الجسدية لعدد من قادة الحزب وكوادره وفي مقدمتهم على سالم البيض، وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة. و«ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكترارية اللجنة المركزية ورئيس أول مجلس نواب عقب الوحدة، والمهندس هيسر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي.. وعدد آخر من أعضاء المكتب. وتبقى يحيى المحرر كل وزير الداخلية هذه الأنباء وقال لالتوجه لدى أي طرف من أطراف الائتلاف الحاكم القدرة على تهديد أي طرف آخر.

ولم يك يضى أقل من أسبوع حتى قبض حراس منزل رئيس الوزراء (احمد العطاس) على رائد من الأمن السياسي تسلل إلى المنزل. وقالت جهات الأمن أنه مريض وسجنون، رغم أن الحرس الذي حقق معه قال أنه انسان عاقل مثقف ويحمل شهادة ماجستير.

ثم وقعت محاولة اغتيال على

لماذا فقدت الثقة بين المؤتمر والحزب الاشتراكي؟

الحلل حول التعديلات الدستورية يفجر الأزمة بين الرئيس ونائبه

١٨ مطلب للاشتراكي لحل الأزمة و١٩ إلتراحا للمؤتمرا

مسجل الرئيس في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب؟

٢- مطالبية الاشتراكي بعدم مزاوله الرئيس ونائبه (ورئيس مجلس النواب) أي عمل حزبي بعد إنتخابهم كما يحدث في فرنسا والدول الديمقراطية عامة). ويؤيد الجميع البعني للأصلاح هذا الطرح بينما يرى المؤتمر الشعبي أنه « طرح غريب ومخالف للقواعد الديمقراطية ».

٣- طبيعة الحكم المحلي الذي يشرت به برامج الأحزاب جميعا، والضروابط والقواعد القانونية والاجراءات التي تكفل ممارسة هذا الحق.

٤- المادة الثالثة من الدستور الخاصة بوضع الشريعة الإسلامية من مصادر التشريع. فالاصلاح يطلب تعديل هذه المادة على النحو التالي... « الشريعة الإسلامية مصدر التشريع والاجتهاد مكثول بما لا يخالفها » بينما يطرح الاشتراكي صياغة أخرى تقول... « الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات والاجتهاد مكثول ».

وقبل أن تصل الأحزاب إلى إتفاق على نقاط الخلاف يبادر بالتقدم بطلب إلى مجلس النواب بإدخال تعديلات على الدستور، ووافق المجلس في ٤ أغسطس على هذا الطلب، ما يعني أن تطرح هذه التعديلات لتفصيل على المجلس - طبقا للدستور - بعد ٦٠ يوما، أي في بداية أكتوبر ١٩٩٣.

وبعد أن أعلن يوم ١٨ أغسطس عن توصيل الأحزاب الثلاثة المؤلفة إلى اتفاق حول هذه القضايا الأربع ، سرعان ما تبين أن هناك اعتراضات أساسية من الحزب الاشتراكي الهشيم، ويربط المحللون بين هذه الاعتراضات وعصرة الأمين العام للحزب الاشتراكي، نائب رئيس مجلس الرئاسة هلي سالم البهني. وتم التركيز اعلاهما - على أن الاعتراض ينصب على سلطات وطريقة انتخاب نائب الرئيس، واصرار الاشتراكي على أن يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس بملئمة واحدة ومن خلال التصويت الشعبي (وليس من خلال البرلمان). وأن يتزاول نائب الرئيس مهام الرئيس في حالة خلو منصب الرئيس لأي سبب كان.

وأضيف عنصر جديد للأزمة عندما وجهت انتقادات العامة في عدن رسالة إلى مجلس النواب ترفض فيها ادخال تعديلات على الدستور الحالي الذي كان موضع استفتاء

شعبى عام ١٩٩١. وأوضحت الرسالة أن رفض التعديلات ينطلق من الأسباب الآتية:

١- الدستور الحالي ليس في حاجة إلى تعديل لأنه لم يتخذ ولم ير القدر بعد، وكان الاعتماد في المرحلة الانتقالية منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠ حتى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ على الاتفاقات الوحدوية دون غيرها.

٢- تم العمل بالدستور منذ ٢٢ مايو ١٩٩٣ وحتى الآن ، وهي فترة قصيرة جدا لمعرفة النطاق السلبية واليجابية في مواده.

٣- الفترة المحددة لخلافة التعديلات وقرارها غير كافية، خاصة ومدة مجلس الرئاسة الحالي لم يتبق فيها سوى أيام معدودة. وطالبت الرسالة التي أرسلت في نهاية شهر سبتمبر الماضي بأخذ ورأي كل الشعب والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمنهية والنفقات في هذه التعديلات وإنزالها لخناقشها والاستفتاء عليها من قبل الشعب وقراءه الحرة. تم تلقيها إلى مجلس النواب لاتخاذ الخطوات الاجرائية بمشاركة المختصين.

وفي ضوء هذه الخلافات ، ظهر عنصر جديد، وهو ضرورة انتخاب مجلس رئاسة جديد بعد انتهاء دورة المجلس الحالي وكان المجلس يتكون من (٣) من حزب المؤتمر الشعبي العام، (٧) من الحزب الاشتراكي الهشيم، وفي ضوء التحالف الفلاني، كان لابد من إعطاء أحد مقاعد المجلس للجمعية الهشيمية للأصلاح. المؤتمر اقترح أن يكتفى الاشتراكي بمقعد واحد، ويعطى المقعد الآخر للأصلاح.

وبعث المكتب السياسي للاشتراكي في بداية سبتمبر ١٩٩٣ برسالة إلى المؤتمر طالب فيها بالاتفاق على « تأجيل مسألة التعديلات الدستورية وإضعاها للمناقشة والاستفتاء عليها من قبل الشعب. وانتخاب مجلس الرئاسة على أساس الدستور الحالي وقلنا

المؤتمر الشعبي العام: الحزب الاشتراكي ساهم عن عمد في صب الزيت على النار وتاجيع الأزمة والوصول بها إلى طريق مسدود.

للإجراءات الدستورية مع مراعاة قاعدة الاتفاق في تشكيل هيئات الدولة. ويقترح أن يشكل مجلس الرئاسة الجديد بنسبة ٢ للمؤتمر + ٢ للاشتراكي + ١ لتجمع الاصلاح.

وأضافت الرسالة ضرورة « وضع جدول زمني لاجراءات تنفيذية محددة لتقضايا المرحومة المتعلقة بحياة الشعب ومسيره البناء الوطنى. مشيرا بذلك إلى أن قضايا الخلاف تتجاوز بكثير قضية التعديلات الدستورية. وأي قراءة دقيقة ومنصفة تستطيع الرورسل بسرعة إلى أن الخلاف أعظم من قضية التعديلات الدستورية.

« أول الأسباب وربما أعظمها يرتبط بطبيعة القوى التي قُضت على التشهير في اليمن وحلقت الرحلة في ٢٢ مايو ١٩٩٠. أي المؤتمر الشعبي العام في صنعاء، والحزب الاشتراكي الهشيم في عدن. فالخزبان آتاسا في شطري اليمن ونظامين اجتماعيين مختلفين. أحدهما ذو توجه اشتراكي في الجنوب، والآخر ذو توجه رأسمالي تابع في الشمال. وراحت قوى عديدة داخل المؤتمر الشعبي العام، وخارج اليمن على أن الوحدة ستعزدي بسرعة إلى داهلح الحزب الاشتراكي الهشيم وإجتهات كل ما يمت للوجه الاجتماعي التقدمي الذي كان مساندا في الجنوب. ولم تفلح هذه المحاولات في الفترة التالية للوحدة مباشرة. وراحت هذه العناصر على انتخابات مجلس النواب في ٢٧ أبريل الماضي على أمل أن تؤدي هزيمة الحزب في المحافظات الشرقية والجنوبية (التي كانت تشكل جمهورية اليمن الديمقراطية) وعجزه عن الحصول على أي مقاعد في الشمال، إلى تصفيته عاليا. ولكن نتائج الانتخابات جاءت على غير هراهم. ففاز الحزب الاشتراكي بكافة المقاعد المخصصة للمحافظات الشرقية والجنوبية عدا مقعدين. واللام من ذلك النتائج التي حققها في المحافظات الشمالية. فغنى تمز حصل الحزب الاشتراكي على ١٤ مقعدا (٦ أعضاء في الحزب و٨ من أنصاره ترشحوا كمستقلين) ونجح له أعضاء في حجة وصارب والمحويل وأب والمدينة، وفي صنعاء ٣ من أنصاره دخلوا الانتخابات كمستقلين. وأدوت هذه النتائج إلى محاولة استخدام المؤتمر الأغلبية المدمدة النسبية في مجلس النواب وتقاربه مع التجمع الهشيم للأصلاح تحصار الحزب الاشتراكي وتصفيته. وربما يفسر ذلك

الحاج وعلى سالم البيضه في عديد من تصريحاته على رفض سياسة القاء الآخرين... وقالتهن يهبطون على تكريس القاء الآخرين هم الذين يصرخون الوحدة للخطر.. ثم بعد حصول أن يلقى طرف طرفا آخر. ولن تقبل بذلك أن الاستعلاء بالديمقراطية الصدية... والحزب يصر على مكانه الاخرين ولا يتصل منها. ويطلب الاعتراف بكانته وعدم الانقياس منها في علاقة معاكسة تحقق توازن المصالح الاجتماعية لقرى الشعب ولبناته ومناطق البلاد القومية الأطراف.

ويقرر د. أبو بكر الصالح استاذ الفلسفة في جامعة صنعاء (مستقل) هذه الظاهرة بقوله... وكان ربط الوحدة بالديمقراطية شرطا جنونيا لقيامها. فالحزب ذو البنية السالتيبة تعلم بالتهارج الحرية أن الديمقراطية هي المخرج الوحيد من دوامة الصراع الدموي كل بضع سنوات. وإن كان ذلك لا يضمن أنه تخلص نهائيا من ثقافة الماضي، ولكنه يمارس النقد الذاتي علنا. وهذا سالم يقيم به الحزب الصوريتهجاري الآخر المؤثر الشخصي العام. بل شق منذ قيام دولة الوحدة في المدح الذاتي، معتمدا تاريخه صراها كلد. وهو تاريخ يقوم على محاولة بناء قيادة كاريزماتية (على عهد الله صالح) تهدم لوجها المألى في الزعامات القومية الحديثة، جمال عبد الناصر، بل وصدام حسين. وهو حزب شديد الارتباط بالمجتمع التقليدي في المحافظات الشمالية. وقد أدت هذه الحقائق - مع ممارسات مادية عديدة - الى فقدان الثقة بين الحزبين، وصفة

خاصة بين الرئيس ونائبه.

هذه تلك القضية
والاقتيالات. ويقرر عدد من تم اغتيالهم من قادة ووكلاء الحزب الاشتراكي بمرالى ١٥٠ خلال العامين الماضيين. ويقول جعفر أبو بكر الطماسي رئيس الوزراء وعصر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي «إن هذه العناصر (التي تسيطر في عمليات القتل والاقتيالات) معروفة بالاسم ومواقع عملها ومناطق إقامتها معروفة» ومع ذلك لم يتم القبض عليها.

« ويقرر خلاف عسيق بين الحزبين حول توحيد القوات المسلحة. فترجم وجود قرارات واتفاقيات محددة التاريخ تقرر الدمج ومنع الوجود الحزبي فلم يتحقق أى من هذه الاقتيالات.

« رغم وجود مؤسسات دستورية، برلمان ومجلس وزراء ومجلس رئاسة. فالحزب الاشتراكي يقول أن هناك تجاوزا تم لهذه المؤسسات وعدم أعمال تحقيق لها، وأن سلطة القرار الفعلية تتركز في يد رئيس مجلس الرئاسة وعناصر حوله. ويحدد هذا الأمر إلى الأوضاع المالية.. والميزانية لا يتم الالتزام بها.. وأنته المركزى يخفض لأوامر مباشرة شخصية من الرئيس (رئيس الجمهورية).

إن قائمة الاختلافات طويلة وقد تشمل كل شيء تقريباً في السياسة اليمنية.. من الاقتصاد، للالتزام بالقضاء المالى والاقتصادى، لأوضاع القضاء، ولأوضاع مدينة عدن...



هادي بادير (اليمين)، هادي بادير (الوسط)، هادي بادير (اليسار)

الرئيس ونائبه.

فتمتلا وثيقة الحزب الاشتراكي اليمني تطلب..

- القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات والتفجيرات وتقديمهم الى المحاكمة القوية والعنيفة.

- اخلاء المدن من المصكرات والتعذيب المدن الرئيسية خلال فترة محددة.

- اتخاذ خطوات عملية لتصحيح أوضاع القضاء والنيابة العامة.

- وضع موازنة عامة سنوية والتعبد بها وعدم تجاوزها أو الخروج عنها. والعمل على أخضاع البنك المركزى لقرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته.

- احترام الهيئات وعدم التدخل في مهماتها.

- الوقوف أمام الاوضاع الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير لضبط عملية الايراد وتقليص التفاوت وزيادة الايرادات وتصحيح الاوضاع المالية والإدارية والقضاء على الفساد والرشوة والتسريب الإدارى. واجراء اصلاح مالى وإدارى وتطبيق قانون التقاعد.

وكما يقول أحد الباحثين اليمنيين فإن هذه المطالب وغيرها تدور جميعها بشكل أو آخر حول إقامة دولة عصرية حديثة في اليمن وقبلة الدولة الحديثة في اليمن وتحقيق الاتحاد الوطنى مهتمتان تشكلان مهمة واحدة لشدة تناقضها.. ويقال عادة أن الجنوب كان دولة بدون شعب والشمال شعبا بلا دولة.

ويقول د.أبو بكر الصالح.. «كان المؤتمر الشعبى العام - الحزب الوحيد الحاكم في الشمال قبل الوحدة - متحدا بالجيش والأمن والمؤسسة للتجربة في وقت واحد. ولأنه حزب تكون من أعلى الهرم الاجتماعى، فالحال عصية الاساسى وقرته المحركة. وكان النظام الإدارى في الشمال هو مزيج من الإسامة والنظام التركى والبيروقراطية المصرية والحكم الشخصى للمؤسسة العسكرية».

أما وثيقة المؤتمر الشعبى العام، فمن أبرز ماورد فيها..

- التأكيد بهذا التداول السلمى للسلطة والنتيج الديمقراطية واحترام إرادة الشعب.

- تحريم استخدام أجهزة الاعلام الرسمى للتعبير عن الخلافات الحزبية والسياسية.

- صودة المستلزمات والأراضي المصادرة والمؤمنة ورد الحقوق الى أصحابها (بالإشارة الى قرارات التأميم في اليمن الجنوبي قبل

هادي بادير (اليمين)، هادي بادير (الوسط)، هادي بادير (اليسار)

(الرحلة).

- امتناع كبار مسئولى الدولة عن التشكيك في سياستها المالية والتجدية والأمنية.

- انهاء هيئة الاتحادية الحزبية على سلطات الدولة وهيئاتها في المحافظات الجنوبية والشرقية.

- عدم الاتفاق على السلطة التشريعية بأى إتفاقات جانبية مخالفة لل دستور والقوانين.

- الاتفاق على إصدار قانون يحدد حقوق كبار مسئولى الدولة وأستيزاتهم في مورد أقصاء نهاية العام الحالي.

وكما هو واضح فالرئيسان تكشفان عن أن الحزبين يثقان على ضفتين متقابلتين.

وبقى السؤال.. هل مازال هناك أمل في عبور هذه الأزمة وحماية الوحدة والديمقراطية؟

في ضوء مفرقتين باليمن وثانه وقادته، أميل بالاعتقاد أن لا أحد - حتى الآن - سواء في الاشتراكي أو المؤتمر يجرؤ على تحمل مسئولية تهديد الوحدة أو ضرب التجربة الديمقراطية. كذلك فهناك عامل آخر ينع إقدام أى من الجانبين على المفاسرة، وهو التوازن السياسى والعسكرى بينهما وما كان وتوازن الرعب كما يطلق عليه بعض المراقبين.

ورغم غف الخسرومة والهجوم الحاد المتبادل والمجز حتى عن مجرد تحقيق لقاء بين هلى عهد الله صالح وهلى سالم البيض حتى كتابة هذا الموضع - وما يتخذه أحيانا عن تحركات عسكرية وحشود من الجانبين، بل وعمليات الاغتيال - فبيد أن جهود الوساطة تجتهد الى النجاح. فمقبب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة «حيدر أبو بكر العطاس» يوم ١٠ أكتوبر الماضى فى عدن لأول مرة منذ الوحدة، أصدر المجلس ٧ قرارات هامة.

١- تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وعرضية ثانية وعدد من الوزراء. (د. حسن أحمد مكى- عهد الوهاب الأتسى- جابر الله صبر- يحيى الموركل- حسن اسعد اللوزى- محمد سالم باستفرد) تعمل على خلق أجواء مناسبة وتهئية مناخ هادئ لخروج صريح بين الرئيس على عهد الله صالح وهلى سالم البيض نائبه، حول مجمل قضايا الخلاف المطروحة وصولا الى انهاء الأزمة

٢- تكليف وزير الاعلام منع إذاعة أو

اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي: إن العسكرية والديمقراطية يتناقضان من حيث الجوهر.. ولا يجوز لمن يعيىء المدن بالسلاح المدمر أن يتحدث عن الديمقراطية

نشر أى خطب أو تصريحات لأى مسئول كان حتى محل الأزمة وتقديم تقرير الى مجلس الوزراء خلال شهر حول خطة إعلامية جديدة.

٣- تكليف وزير الداخلية والنائب العام ورئيس جهاز الأمن السياسى التحقيق مع المعتقلين في الجرائم الارهابية والسياسية التى إرتكبت خلال الفترة السابقة.

٤- تكليف وزير الدفاع تشكيل لجنة لازالة النقاط العسكرية التى انشئت خلال الأزمة وإعادة القنرات الى مواقعها.

٥- تكليف وزيرى الداخلية والدفاع متابعة قضية النقاط العسكرية

٦- تكليف وزير الداخلية تعزيز قوات الامن لمحاربة قطاع الطرق والارهابيين.

٧- التزام جميع الاجهزة الحكومية العمل بروح وطنية ونبذة الفساد الادارى والمالى وممارسته.

وأعلن الحزب الاشتراكي أنه يقبل الحوار وهلى أساس ما جاء فى بيان الحكومة وما تضمنته القرارات السبعة الواردة فيه والتي تتفق فى جانب كبير مع ماطرحة الحزب من حلول لإنهاء الأزمة وبناء دولة النظام والقانون دون سياسة الضم أو الحاقق

وبدأت اللجنة اصمالمها بدراسة ماطرحة طرفا الخلاف وبلقاء مع هلى سالم البيض فى عدن. ثم على عهد الله صالح فى صنعاء.. بهدف تحديد موعده للقاء مشترك بينهما فى حضور قادة الأحزاب السياسية فى البلاد يماي ذلك أحزاب الائتلاف الثلاثة وأحزاب تكفل المعارضة. وعقب إجماع العطاس مع الرئيس على عهد الله صالح فى صنعاء، والذي استمر ٦ ساعات طبقا للصادر الصحفية، أعلن عن موافقة هلى عهد الله صالح على مبادرة مجلس الوزراء ونقاطه السبع.

وقام المعيد معاهد أبو هوارب نائب رئيس الوزراء بجهود خاص فى محاولة مزيد من حلحلة الأزمة. ونقل للبيض وقيادات الاشتراكي اقتراحا من المؤتمر يتضمن ثلاث آليات للحوار يمكن الاختيار بينها... الأولى تنفيذهها تقتصر على مجلس الرئاسة والوزراء. الثانية تنطهية تقتصر على المكتب السياسى للاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبى والهيئة العليا للإصلاح. الثالثة الاحتكام الى مجلس النواب بكل اعضائه.

والغرض الاشتراكي، توسيع آلية الحوار بإشراك أوسع للقوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية والابناعسية الوطنية والشخصيات الوطنية الى جانب الائتلاف الحاكم، وأن يدور البحث حول أسباب الأزمة السياسية وظلفياتها «والتي راقت الرحلة منذ قيامها وتفاقمت فى الفترة الأخيرة بصورة تثير قلقا جديا على مستقبل البلاد، الأمر الذى يحتم علينا جميعا العمل على إيجاد الحلول والمعالجات التى تؤمن مستقبل الوحدة وتعزيز مسيرة الديمقراطية»، وأن يسبق استئناف الحوار من خلال الآلية المقترحة، إعلان إيقاف الدعايات المستمرة وذلك بإعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل الأزمة الأخيرة، ومنع أى تعزيزات عسكرية بشرية ومادية، وعند وصول الحوار الى الاطفاق على وثيقة وطنية شاملة تتضمن الحلول والمعالجات مع إجراءات عملية للتنفيذ، يتم التوقيع عليها من قبل الامنيين للمؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكي اليمنى ورئيس التجمع اليمنى للإصلاح وقادة القوى والمنظمات والشخصيات المشاركة فى الحوار.

وصحلت أنها صنعاء. وحدث أن هناك ثمارا توهك أن تظهر نصيجة لتحرك أبو هوارب والعطاس، خاصة وأن مصادر عسكرية تقول أن الاوضاع العسكرية تسير فى طريق الحسن والهدوء بعد النجاح النسبى الذى حققته اللجنة العسكرية الخاصة بإيقاف مظاهر التوتر العسكرى...»

فهل تغلب الحكمة والمصلحة الوطنية والقومية ويخرج اليمن من هذه الأزمة، أكثر تسرلا على مواصلة وحدته ونجسريته الديمقراطية؟

هذا مايبلى من أجله كل انسان مخلص لليمن وشعبه.

العراق الخروج من نفق العزلة

رضوخ النظام لتلك الضغوط يأتي تلبية لمطالب الشعب العراقي نفسه وليس نتيجة ضعف النظام وعدم قدرته على المواجهة ، وفي هذا الاطار نشرت صحيفة «بابل» العراقية استطلاعاً للرأي أظهر ان ما بين ٨٢٪ إلى ٩٥٪ من العراقيين اختاروا سياسة «الصبر وعدم التصعيد».

ومن جهته سعى النظام العراقي لاقامة علاقات مع دول العالم الخارجي وإن كان لم يحقق نجاحاً طامحاً في ذلك حتى الآن ، وكان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي قد دعا الى فتح حوار بين بغداد وواشنطن لحل الخلافات «بطريقة حضارية».

أما المعارضة العراقية التي حظيت بدعم مادي ومعنوي كبير من الدول الغربية وبعض الدول العربية والتي تضم في إطارها (المؤتمر الوطني العراقي» مثليين لكل التيارات السياسية العراقية والتقسيمات الإثنية وشيعية ، اكرد ، سنة .. هذه المعارضة فشلت في الاطاحة بنظام الحكم العراقي ، وأصبح الآن هناك تفرق ملحوظ في علاقاتها مع الدول الغربية الباعثة لها ، وبالتالي تراجع هذا الدعم خاصة بعد ان روجت ان محاولات لاعتقال صدام حسين قد جرت ، وتبين فيما بعد بأنها كاذبة وإن النظام العراقي هو الذي سرب اليها تلك الروايات.

إضافة الى ذلك فإن تلك المعارضة لديها إنقساماتها الداخلية التي تؤدي الى عجزها عن الوصول للحكم وتضم بعض العناصر التي يمارسها حركتها الشبهات مثل أحط الحظي أحد المتهمين في قضية بئلهو الخراء - الاردن .

الموقف الأمريكي تجاه العراق

كانت سياسة الادارة الامريكية الجديدة تجاه الشرق الاوسط حساساً أعلنتها مارتن انفيلد المدير العام السابق لشؤون الشرق الاذني وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي الامريكي ، في أحد محاضراته امام معهد واشنطن لسياسة الشرق الاذني والتي نشرتها مجلة «ميس» ، «Mees» في ٢١ ماير الماضي ، تقوم على أساس «الاحواء المزدوج لايمان والعراق علي اعتبار انهما معاديان للمصالح الامريكية ، بدلا من مواصلة اللعبة اللقطة لتوازن القوي ، اي تعزيز احدهما لموازنة الآخر . وهذه السياسة الامريكية اصبح من الواضح أنها فاشلة في التطبيق وإن هناك تراجعاً عنها ليس فقط نتيجة رفض الحلفاء الغربيين لها كما تشير الي ذلك اجتماعات الدول الصناعية الكبرى الأخيرة ، ولغا في داخل الادارة الامريكية نفسها .

صلاح طاهر

الشعب العراقي بأنه نتيجة الضغوط الدولية علي العراق ، فإن ملف الكويت يرجع الآن ويهذا يعني النظام العراقي من المساطة عن توتره في الكويت.

وفي إذهان العراق لضغوط الأمم المتحدة فإنه يتبع اسرتهجيتين ، الأولى اعلان رفض الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة ثم تنفيذها في اللحظات التي تسبق اشد تصعيد دولي تجاه العراق.

والغاثة إقناع الشعب العراقي بأن

طارق عزيز



بعد مرور حوالي ثلاثة اعوام على هزيمة الصدام التي كان أبرز نتائجها تدمير القدرات العسكرية للعراق وخروجه من معادلات توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وفرض الخطر الدولي على العراق ، وإقامة منطقة امنية في شماله وأخرى في جنوبه بقرارات من الأمم المتحدة ، متمشية مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية ودول التحالف الغربية التي شاركت في تدمير العراق .. يأتي ما يشير الي حدوث العديد من التطورات الدافعة للتصغير في الموقفين الدولي والاقليمي من العراق بشكل إيجابي بالنسبة للعراق.

وهذا التفير له تداعياته التي توضحه وله ايضا اسبابه المرتبطة بوجود مصالح دولية اقليمية في التعامل مع جديد مع العراق وهو ما يمكن تفصيله من خلال مناقشة العديد من النقاط التالية:

تغير الموقف العراقي نفسه،

حدث العديد من التغييرات بالنسبة لتعامل العراق ككفاح حكم مع العالم الخارجي ، كما أكدت أيضا التغييرات الخاصة العراقية على ضرورة التعامل مع العراق.

فالنسبة للنظام العراقي كان اهم عامل في بقائه فشل السياسة الامريكية في اسقاطه وذلك لاستعجابته لضغوط الأمم المتحدة الامريكية واستخدم هذه الضغوط في إثارة مواجهات جديدة لتحريك المشاعر الوطنية.

فالعراق اذعن لقرارات الأمم المتحدة ، وموقفه تجاه الكويت عبرت عن التصريحات الرسمية بمقتضاه وإن ملف الكويت قد تم اغلاقه ، وتصريح كهذا يجعل معني يفهمه العالم الخارجي بأن العراق لن تعد لديه أية اطماع في الكويت ، ويحمل معني يفهمه

ويذكر البعض ان المنظمات القومية الأمريكية باتت مقتنعة بأن الخطر الأكبر على أمن الخليج قادم من إيران وليس من العراق خاصة وأن الأولى أوشكت على الانتهاء من برنامجها النووي. وتتوقع وكالة الطاقة الذرية انها ستكون قادرة بعد سنتين - علي أكثر تقدير - علي تصنيع أول قنبلة ذرية. وقد جاءت هذه التمسعات من الصين وكندا وكوريا الشمالية وكازاخستان واستندت لنفس الفرض عدد من الخبراء الروس.

كما يذكر البعض أن هناك أيضاً اتصالات بذاتها لشركات العالمية للبتروكيم مع العراق - بضم - أخضر - من الولايات المتحدة، منها شركات سبكترون وكسكو الأمريكية والف، وتوقال الفرنسية وشركات أخرى بريطانية وإيطالية.

وعلى مستوى آخر فقد فشلت عملية تهديد النظام العراقي بإقامة منطقتي الخطر الجوى، إذ أن وجود حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق يهدد مصالح تركيا أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة أكثر مما يهدد النظام العراقي، كما أن المنطقة الجنوبية يسيطر عليها النظام العراقي قاماً - رغم الخطر الجوى - عن طريق الجيش وقوات الأمن الداخلي كما يقول وأتعرض كجود سمات «أسناد دراسات الأمن القومي في جامعة جورج تاون. الحزب القلبيمة تجاه العراق،

تركيا

في أثناء حرب الخليج الثانية عبر العديد من القادة الأتراك عن تزايدهم في استغلال الفرض القلبيمة الحادثة بالحصول علي مكاسب من الأراضي العراقية وبالتالي تحدث كل سنن ترويعات أوائل وسليمان دهري من المصل الفنية بالبحرول علي احجار انها محافظة عثمانية تم التنازل عنها للعراق نتيجة ضغوط. كما طرحت تركيا نفسها باعتبارها حامية للأتليات في شمال العراق من عرب واكراد وسوريين وتركمان ولكن مع فرض قرارات الخطر الجوى علي المنطقة الشمالية للعراق وإقامة حكومة للأكراد. فيها أصبح هناك خوف تركي من أن تتنامي الأسال القومية الكردية وتتغلغل المصدري إلى الأكراد الأتراك الناطقين في مواجهة عسكرية فعلية مع تركيا. وبالتالي أعلنت الحكومة التركية رفضها أية محاولات لتفكيك العراق.

ورغم أن الأكراد العراقيين حاولوا استمالة تركيا بمنع حزب العمال الكردستاني

النازى لتركيا من استخدام الأراضي العراقية الشمالية، إلا أن ذلك لم يكن متعا بالشكل الكافي لتركيا التي تسمى للانفتاح بقوة علي الجمهوريات الاسلافية الجديدة في آسيا ويعرفها في ذلك التوتر الحادث من الأكراد في مراجعتها. ويعرفها أكثر إقامة كيان كردى علي جزر يقطع من أراضيها.

وأمام هذه المراميل أخذت العلاقات التركية العراقية في التنامي، ففي العشرين من سبتمبر الماضي زار وفد تركي يضم تسعة أشخاص العراق وعقد اجتماعات مع مسئولين في الاتحاد العام لفرق التجارة العراقية والتقى بوزير التجارة محمد مهدي صالح، وأبلغ رئيس الوفد التركي مصطفى أوغلي رغبة رجال الأعمال الأتراك في استئناف العلاقات التجارية مع العراق وتوسيعها في خدمة المصالح المشتركة.

وأتصلت تركيا بالعديد من الدول القريبة في محاولة منها لإعادة النظر في الخطر المفروض على العراق، وأعلنت قائموا تشير رئيسة الوزراء التركية في ٩ سبتمبر الماضي أثناء زيارتها لمركزو ن بلادها مستشارين مع روسيا من أجل رفع الخطر من العراق، خاصة وأن خسائرها السنوية بسبب الخطر أكثر من مليون دولار نتيجة إغلاق العراق خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر من أراضيها، حيلولة على الحفر من تعمير الكفاح القنبلة خط الأنابيب التي توقفت بالكامل أصال صيادته منذ إغلاقه.

إيران

كانت إيران تطرح نفسها في المنطقة كقظام اقلبي ترى يمكن أن يحافظ علي مصالحه المشتركة مع جيرانه ولا يقدم علي مخاطر شبيهة بما اقيم عليه النظام العراقي. وبالتالي لم تسع للتقارب مع العراق. وساهم في ذلك العديد من المشاكل المعلقة بينها مثل قضية اسرى الحرب بين الطرفين، والتصريحات التي اقترتها الأمم المتحدة لإيران، وقضية الطائرات العسكرية التي لجأت لإيران إبان حرب الخليج

دوائر أمريكية ترى أن الخطر القادم من طهران وليس من بغداد..



تركيا وإيران ومصر تعيد حساباتها مع ضدام..

العانية.

غير أن السياسة الأمريكية المعادية لإيران والقلق والتخريف الاقليميين نتيجة تنامي القوات العسكرية الإيرانية واثامها بتحصير الارهاب، أدى الي محاولة ايران السعي للتقارب مع العراق أو الاعلان عن نواياها لتقوية العلاقات معها في مواجهة الضغوط الدولية عليها.

وكان الرئيس الإيراني وفستجاني قد أعلن في مطلع هذا العام وأنه إذا ظل الرئيس العراقي في السلطة ورغب في التعاون مع إيران فنحن مستعدون للتعاون معه - حتى وإن كنا نفضل أن تكون في بغداد حكومة شبيهة - بشرط أن يتم تسمية المسائل المعلقة بينها..

والواقع أن العلاقات بين الطرفين يحكمها العامل الدولي أكثر مما يحكمها طبيعة العلاقات نفسها فكلما زاد الضغط الدولي علي طرف منهما سعى للتقارب مع الطرف الآخر.

* مصر

ترى الحكومة المصرية أن أخطر التحديات التي تواجهها المنطقة تتصلق في الأضع الإيرانية فيها وليس العراق. وقد أبدت مصر تحفظا على الضربة الجوية الأمريكية للعراق، وأعلنت رفضها لتقسيمه، وعدم القبول بتخفيض نظام الحكم في بغداد بالقوة - وهذه الرؤية المصرية شجعت العراق علي تحرير رسائل برقية في إقامة علاقات قوية مع مصر. الي الحكومة المصرية، وكان الرد المصري علي ذلك حسبما أعلن الرئيس مبارك في مؤتمر صحفي عقد أثناء زيارته لدمشق «أن العراق ترسل لنا هذه الطلبات وتقدم بتقييمها وفقا لمصالحنا»

والواقع أنه بعد اتفاق غزة - أريحا والمفاوضات المحميلة التي ترتبت عليه، والتي لا تدخل مصر طرفاً فيها مما يعني دعمها بعيداً عن الشرق والاتجاه الي الجنوب والفتح القلبي والفرق، وهو ما بعد أمراً فيه إضفاء لمصر نتيجة وجود نظام أصولي في جنوب مصر. ونظام شبه محاصر دولياً في غربها، وبالتالي فإن خروج مصر من هذا المأزق يأتي بتقوية علاقاتها مع الدول العربية الشرقية مثل سوريا والعراق.

وعلى هذا فسانه من المتوقوع أن تقام علاقات بين مصر والعراق في المدى القريب وعلى الأكثر في المدى المتوسط ويساهم في الدفع لهذا الاتجاه قدرة العراق علي الحصول علي قبول دولي وعربي.

الاسلاميون والقوميون واليسار... يخسرون الانتخابات

حزب جبهة العمل الإسلامي القوة الرئيسية في المعارضة

على الترتيب

وصلة الأردن

وأخيرا جرت الانتخابات النيابية في الأردن، في موعدها المحدد، بعد حالة من الترقب استمرت قرابة الشهر، حيث كان يجري الحديث عن احتمال تأجيل الانتخابات إلى ما بعد العيد، في تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي لتسديد من الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات النيابية من أصول فلسطينية.

وكانت أصواتا قد ارتفعت في أصقاع ترقيع اتفاق هزة - أربها تقول أنه لا يجوز للبعض أن ينتخبوا مرتين، مرة في الأردن، ومرة في الضفة الغربية، ولذلك كانت تطالب بتأجيل الانتخابات حتى يتضح من الذي سيحق في الأردن، ومن الذي سيصدر لوطنه، والمقابل ارتفعت أصوات أخرى تطالب بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر لأن تأجيلها حسب رأيها سيحقق النصر الإقليمي، وفي هذا تهديد للوحدة الوطنية، وفي النهاية حسب جلالة الملك الحسين المبدل بأن أمر بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، ودعا المواطنين من مختلف المنابر والأصول أن لا يخذلوه ويخذلوا أنفسهم وكانت هذه إرادة لدعوتهم للمشاركة في الاقتراع، ولهذا كانت نسبة المقترعين حسبما أعلنت وزارة الداخلية ٩٨٪.

الحملة الانتخابية

لقد سبق الانتخابات حملة دعائية استمرت أسبوعين، تميزت عن حملة ١٩٨٩ بأنها كانت تحمل شعارات واضحة وأصبحت في غالبيتها، وإن كان هناك بعض الشعارات الكسيرة والزائفة مثل رفض انقسام هزة - أربها، والتصريح من النهر إلى البحر، وأرض فلسطين لاتسرع بفساد، ونعم

البعث التقدمي، والعرب الديمقراطي قد خاضا الانتخابات دون أن تعلن رسميا عن أسماء مرشحيهما يعني أنهم خاضوا الانتخابات بصفتهم العشائرية وليس الحزبية، ولم تعلن هذه الأحزاب عن مرشحيها إلا بعد فوزهم في الانتخابات. والأحزاب الوسطية هي العهد وفاز بثلاثة نواب في مقدمتهم أمينه العام عبد الهادي المجالي مدير الأمن العام الأسبق، التجمع الوطني الديمقراطي الوطني وفاز بمقعدين أحدهما أمينه العام عبد الرؤوف الروابدة، وحزب المستقبل وفاز بمقعد واحد، فيما فاز الحزب العربي الديمقراطي بمقعد شغله سمير حياشنة، ونشلت مرشح حزب البعث التقدمي كما غشلت أربعة أحزاب أخرى من التيار الوسطي.

أما الأحزاب القومية واليسارية الأخرى المتمثلة بالشعبي الأردني، وحشد، الديمقراطي الاشتراكي الحرة، الوحدة الشعبية، البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق والتقدمي الديمقراطي فقد أعلنت عن أسماء مرشحيها، وغاضت الانتخابات بحوالي ٢٠ مرشحا رسميا وغير رسمي، ولكنها منيت بخسارة فادحة حيث لم يتنجح سوى ثلاثة نواب محسوبين على اليسار.

وخاض الانتخابات إلى جانب كل هذه القوى حزب جبهة العمل الإسلامي - الواجهة السياسية لحركة الإخوان المسلمين - ٣٦ مرشحا ملتزما، مؤزعين على ١٧ دائرة انتخابية، فاز منهم ١٦ مرشحا.

قبل الخوض في التفاصيل تشير إلى أن التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، والتي اقتضت حق التناوب على الإذلاء بصوت واحد قد أثرت تأثيرا كبيرا على القوتين القومية واليسارية من جهة والدينية من جهة أخرى، ولكن هناك فرق كبير في كيفية تعامل الطرفين مع التعديلات وسنأتي على ذلك في سياق رصد أسباب الهزيمة والتراجع لكلا الطرفين.

القوى القومية واليسارية، ومعظم هذه القوى منتصبة في إطار التجمع القوي العربي الديمقراطي، الذي قامت بتشكيله هذه القوى بعد فشلها في انتخابات ٨٩، وقيل وقشدا أن الهدف من تشكيله التنسيق بين هذه القوى على كافة الصعد السياسية والانتخابية في النقابات والبرلمان.

لكن يبدو أن هذا التجمع ولد ميتا، فمنذ تأسيسه وحتى الآن لم يسبق لهذه القوى أن

الاسلام هو الحل. هذا بالنسبة لليساريين القومي والاسلامي، إلا أن غالبية المرشحين رفعوا شعارات تتعلق بالقضايا المحلية مثل غلاء الأسعار والبطالة، وغيرها من القضايا التي تهم السواد الأعظم من المواطنين.

الشيء الآخر الذي لفت الانتباه في الحملة الانتخابية هو أن المؤيدين للاتفاق أيضا اقتصروا حقيقة موقفهم منه، ورفعوا شعارات تتحدث عن صومليات دون الدخول في التفاصيل.

تميزت هذه الانتخابات عن غيرها بأنها الأولى منذ عام ١٩٥٩ التي تشارك فيها الأحزاب بشكل علني، حيث شارك فيها ١٨ حزبا من عشرين، والحزبان اللذان لم يشاركا هما الرعسوليون والوطن، وسبب عدم مشاركتها تحرك لائهما غير متبهتين لحوض الحركة الانتخابية بعد، هكذا قال.

من الملاحظات الأخرى الجديدة بالاهتمام أن الأحزاب الوسطية وحزبين وقوميين هما



تأجيل الانتخابات بهدف إرباكه، ورغم ما قيل من أن قانون الصورت الواحد بهدف تحجيم دوره في المجلس النيابي.

المثال الأول الذي سنأخذ لتمييز الكيفية التي تعامل بها حزب جبهة العمل الاسلامي مع الصوت الواحد في ظل وجود عدد من مرشحيه في الدائرة الواحدة هي محافظة الزرقاء..

لقد قامت قيادة الحزب بتقسيم الدائرة إلى ثلاث مناطق جغرافية بحيث يكون لكل مرشح منطقة متساوية الأصوات تقريبا وكل منطقة تعطي أصواتها لمرشح واحد من المرشحين الثلاثة. وبذلك فازت بالمقاعد ٣.

الدائرة الثانية لها مرشحان، وأوعزت القيادة لاتصارها ومزديدها في هذه الدائرة بتقسيم أنفسهم حسب الجنس: النساء تعطي مرشحا والرجال يعطون مرشحا آخر. وهكذا تمكنت القيادة من إجماع مرشحيها اللذين في هذه الدائرة.

إلا أن هذا النجاح لم يتحقق له في دوائر أخرى كانت مغلقة له في السابق مثل محافظة البلقاء حيث خسر فيها ثلاثة مرشحين من أربعة والفائز الوحيد من بينهم هو من أبناء مخيم البقعة الفلسطيني. بعض قادة الحزب فسروا فشلهم بلياقهم بالإيمان لأصنامهم في المخيم، بعدم التصويت لغير ذلك المرشح لخوفهم عليه من السقوط، وشعر مراقبون إلى وجود خلافات حادة بين مرشحي الحزب في هذه الدائرة أسهمت في عدم نجاحهم.

وكما خسر الحزب في البلقاء خسر في الدائرة الخامسة، وخسر في محافظة أربد وللأسباب نفسها تقريبا. إلا أن بعض قادة الحزب يتهمون الحكومة بعدم إضافة نتائج ١٣ صندوقا للتنتج النهائية. والنجاح الذي حققه في دوائر أخرى غير تلك التي ذكرناها يعود كما يقول المراقبون إلى اختيار القيادة لمناصر لها وزن عشتاري كبير أسهم في نجاحها.

ونحن في غمرة رصد الأسباب التي أدت إلى تراجع التيار الإسلامي لابد أن نشير وإلى أسباب أخرى هامة أسهمت في التراجع وهي أن الصوت الفلسطيني الذي كان متفان في السابق لم يعد كما كان قبيل اتفاق هزة-أريها وغير دليل على ذلك أن مخيم البقعة الذي أقيح مرشحهم هو نفسه الذي أقيح مرشح فتح كما أقيح مخيم أربد مرشحا لحركة فتح وكذلك مخيم طابن والزرقاء أسهما في إجماع مرشح من أصل فلسطيني لعللاقة له بالتيار الإسلامي، كما أقيح مرشحا مسيحيا لا يعد معارضا لاتفاق هزة-أريها.

وملحد مسيحي، خاضت القرى الوطنية الانتخابات بهذه الدائرة بشماتية مرشحين منهم ثلاثة تنافسوا على المقعد المسيحي فتح واحد منهم، وتنافس خمسة مرشحين على الأربعة مساعد المخصص للمسلمين العرب، وحصلوا على (٢٢٦٤) صوتا وخسروا جميعا فيما حصل الفائز الأخير في هذه الدائرة على (٧٠٠) صوتا لاحاجة للتعلق. وهناك أمثلة كثيرة لاحاجة بنا لتكرارها.

قبل أن نعدد الأسباب التي يعتقد بأنها ساهمت في تراجع حزب جبهة العمل الاسلامي لابد أن نشير إلى أن هذا الحزب تمكن من اختراق الدائرة الثالثة، وهي الدائرة التي كانت تعد قبل هذه الانتخابات مغلقة أمامه، وأقيح فيها مرشحه إبراهيم الكيلاني بـ (٩١٣٤) صوتا، وكان ترتيبه الأول على الفائزين في هذه الدائرة. ويصدر بنا أن نذكر هنا كيف تعامل حزب جبهة العمل الاسلامي مع الصوت الواحد للتأنيب الواحد ويجاوز لهذه العقبة وهو الذي خاض الانتخابات في معظم الدوائر الانتخابية بعدد من المرشحين، وهو تعامل يؤكد رغم تراجعهم أنه مازال متوقفا على غيره من الأحزاب في تنظيم نفسه، وتنظيم جماهيره، رغم ما ذكرته بعض وسائل الاعلام من أن الحكومة سربت له معلومات تؤكد نيتها

انتقلت على قائمة انتخابية واحدة في النقابات العمالية ولا المهنية. وطوال السنوات الأربع الماضية كانت هذه القوى تخوض الممارك الانتخابية ضد بعضها البعض، والنتيجة كانت دائما فوز القوى الأخرى. وفقدت هذه القوى مواقعها الواحد تلو الآخر خاصة في النقابات المهنية.

وجاءت الانتخابات النيابية لعام ٩٣ لتضع هذه القوى في مواجهة نفسها مرة أخرى والسبب أنها لم تتعلم من تجاربها السابقة، ولأن الفئوية الضيقة مازالت مسيطرة على العقول فقد فشلت في الاتفاق على قائمة واحدة، وخاضت الانتخابات مرة أخرى ضد بعضها البعض، والأمثلة على ذلك تسيرة تسرق بعض منها: الدائرة الأولى: لهذه الدائرة ثلاثة مقاعد، تنافس عليها من القوى الوطنية خمسة مرشحين، اثنان منها أعضاء في التجمع القومي، وحصلوا جميعهم على (٦٩٩٨) صوتا وكانت النتيجة خسارتهم جميعا مع أن الفائز الثالث حصل على (٣٤٦٩) صوتا، مما يعني أنه كان بإمكان هذه القوى أن تتجنب نائب وطني عن هذه الدائرة لو كان هناك تنسيق حقيقي بينها.

الزرقاء: لهذه الدائرة أربعة مقاعد للمسلمين العرب ومقعد للشركس والشيشان.

رسالة الاردن

رودود قعل

وبالرغم مما ذكرناه عن النتائج الانتخابية بالنسبة لنتائج القومى واليسارى، والدينى السياسى فى الانتخابات النيابية لعام ٩٣، إلا أن الحقيقة الراسخة أن النتائج لا تعكس قوة الأحزاب التى فازت، ولا تعكس ضعف الأحزاب التى لم يعالها الحظ.

القرى القروية واليسارية لم تعجبها نتائج الانتخابات فأصدرت خمسة أحزاب منها بياناً حملت فيه على الحكومة ووصفتها بأنها صاحبة الباع الطويل فى مسلسل القرارات والمفاوضات المصرية.

وأوردت جملة من الدلائل التى قالت أنها دليل على عدم حيادية الحكومة ومؤشرات على عدم نزاهتها والدلائل التى أوردتها هي:

١- تأخير حسم مسألة الانتخابات أو عدم إجرائها حتى آخر لحظة ممكنة، مما خلق حالة عاتية ولدت الملل والشك حول موقف الحكومة وغاياتها.

٢- منع النقابات والجمعيات والمهترجات للدعاية الانتخابية وتهديد الصحف وحالاتها إلى القضاء، وهو ما يمسها من كلياتها مع الحريات المستحقة والانتخابية وحرم المرشحين من القرص الكاملة للاتصال بالجمهور وفتح برامجهم الانتخابية.

٣- التحيز الواضح فى أجهزة الاعلام الرسمية لبعض المرشحين المحسوبين على الانتماء الحزبى وعدم اعطاء فرص متكافئة والمساواة الدستورى.

٤- إجراء كثير من التقلبات والتميينات فى مواقع أساسية بأجهزة الدولة بما فى ذلك الترشحات لبعض الرافعين فى التشريع فى مناطق معينة أو دفع البعض لترشيح أنفسهم واعطاء الرواد بالأكاسب والتميينات.

٥- مشاركة بعض المسؤولين وبعض الأجهزة الرسمية فى الدعاية لترويجة معروفة من المرشحين والاقرباء.

٦- التشويش المقصود فى عمليات تسجيل الناخبين وسرقة البطاقات الانتخابية، وتكوين بعض المرشحين وأجهزتهم من الاستحواذ على كميات كبيرة من تلك البطاقات إما خروما من منافسهم أو لظنهم على أصحابها وابتزازهم، وهذا مخالف لنصوص القانون التى لا تهمز تسليم البطاقة إلا لأصحابها أو من يحمل تفويضاً شخصياً بذلك.

٧- تشتيت مراكز الاقتراع وتصددها

بالنسبة لأفراد الأسرة الواحدة ولقبول اقتراع بعضهم ورفض البعض الآخر بصورة مزاجية وحسبة تكرار تسجيلهم مع أنهم جميعا فى دفتر عائلة واحد.

٨- شطب قيود اعداد كبيرة من الناخبين بحجة أن اسماهم مكتوب وصحيفة فى دوائر انتخابية أخرى رغم اكتساب جداول التسجيل الأخيرة للدرجة القطعية وحصولهم على بطاقات انتخاب وسمية وفق القانون بعد التسجيل الأخير، وهذا يخالف نصوص القانون وتفسيره أخذاً بمساعدة الناسخ والنسخ، فى الوقت الذى جرى فيه قوبر أعداد واسعة من اصحاب البطاقات المكونة.

٩- إجراء اقتراع فى دوائر عديدة من المنطقة وخاصة فى بعض القرى بصورة علنية (تصويت امي) مما يتنافى مع سمية الاقتراع إلا لبعض الذين لا يجيدون القراءة والكتابة وهم تدعى فى مجتمعنا، وبهذا يخضع الناخبين لضغوط العسيرة والاقرباء والاصدقاء دون إرادة حرة.

١٠- التسلل الى بعض المناطق والتضييق على مناطق أخرى لقبول المترشحين أو التفتيت من شخصيتهم وإبقاء على المترشحين فى مكان بعيد عن هيئة الاقتراع بشكل يحرمهم من معرفة ما يجرى.

١١- اغتصاب لجان القرص على قراة المسئول لاسم المرشح، ومنع مندوبى المرشحين من التأكد من سلامة القراة ومطابقتها للحقيقة.

١٢- عدم إشراك القضاء فى لجان الاقتراع والفرز كما جرت العادة فى الانتخابات السابقة، حيث تتوفر الشقة لرجال القضاء

وحاجدهم ونزاهتهم.

١٣- عجز المسؤولين أو تعطلهم عدم معالجة القضايا الانتخابية والشكاوى المقدمة وإيجاد الحلول لها وحسمها فى وقت مبكر بصورة تتفق مع القانون والنطق أو مراعاة الحق والمساواة بصورة عادلة.

وقد نشرت «الجماهير» جريدة الحزب الشيوعى الاردنى تحليلها للانتخابات تحت عنوان «الانتخابات النيابية نكسة للديمقراطية».

أما الدكتور اسحق القرعان الامين العام لحزب بجهة العمل الاسلامى فقد وصف فى مؤتمر صحفى نتائج فوز حزبه بأنه مؤلم وقال أن هذا الفرجع هو تراجع اعلامى فقط لأن قراة للأرقام على أرض الواقع تشير إلى أن الجبهة استطاعت أن تخسر دوائر لم تخترقها من قبل مثل النارة الثالثة وعجلون وجرش.

وقرر عدم نجاح الدكتور عهد اللطيف عربيات رئيس المجلس النيابى السابق لثلاث دورات متتالية بعدة عوامل مشيرة إلى أنه سيعمل على دراستها وتقييمها والاستفادة من الاخطاء.

وأكد أن الجبهة لا تزال تشكل أكبر كتلة برلمانية، وأن القيود التى فرضت على عقد الاجتماعات والمهرجانات والمعارضة الانتخابية فى المساجد التى أغرت الجبهة أكثر من غيرها كما أن الصوت الواحد للمرشح الواحد حرم الجبهة من ميزة القائمة الانتخابية.

وزير الداخلية رد على هذه الاتهامات التى وجهت من الأحزاب القروية والدينية فى تقرير رفعه إلى رئاسة الوزراء أكد فيه أن إجراءات فرز الأصوات تمت تحت إشراف اللجان المركزية المؤلفة من خبراء الموقنين بقدرة ونزاهة وأمانة وحضور المرشحين أو من ينوب عنهم ثم أرسلت النتائج بواسطة أجهزة الكمبيوتر بعد التدقيق والتأكد من كل نتيجة.

وقال التقرير إلا أن هناك أقلية صغيرة جدا دون أصابع اليد أخذت تؤذى نفسها وسمعتها الوطنية بتصرفات تتناقض مع الروح الديمقراطية التى تحل بها الغالبية العظمى من الشعب الأردنى ناخبين ومرشحين على حد سواء وأخروا سواء عن قصد أو غير قصد يحاولون اختلاق الأسباب لتبرير فشلهم بالقلة، اللوم فى هذا السبب أو ذاك ما لا يشكل أكثر من الهراء الساخن خصوصاً بعد أن احتفل الوطن العزيز بالتزهي بعرض الديمقراطية الأردنية.

سبعة أيام هزت الكويت.. صراع بين البرلمان والحكومة مازال مفتوحاً

أن تنتهي الجلسة الصاخبة كتب ثلاثة نواب يملكون ثلاث كحل سياسة مختلفة طلب استجواب لوزير الداخلية. ولم يقبل النواب كلام الحكومة عن مسئولية الصحافة عما حدث. وعلن المجلس استمرار اجتماعه.

وفي اليوم التالي استيقظ المواطنون على إشاعة قوية باستقالة الحكومة احتجاجاً على ماحدث في الجلسة الصاخبة لمجلس الامه.. وبدأ الحديث عن احتمال قبول الامر بالاستقالة وأن يصدر في الوقت نفسه قراراً بحل مجلس الامه واجراء انتخابات جديدة. وذهب البعض الى الحديث عن احتمال وقف الحياة النيابية.. وفي نهاية اليوم اجتمع السعدون مع الصحفيين وقال انه لم يبلغ رسمياً بأي كلام عن استقالة الحكومة، بينما أكدت بعض المصادر البرلمانية قيام أحد الوزراء.. بالاتصال بشكل غير رسمي بالسعدون وإبلاغه نيه رئيس الحكومة الاستقالة في حالة اصرار النواب على تصعيد المواجهة على الحكومة..

وشهد اليوم التالي اجتماعات مكثفة بعد أن قطع جاسم العويذ وزير الشؤون زيارته للفاخرة وعاد للكويت ليحارس دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة بحكم رئاسته للجنة التعاون بين المجلس والحكومة. واستمرت اجتماعات النواب السريه واجتمع وزير الاعلام مع رؤساء تحرير الصحف. وفي نهاية اليوم قام نواب مجلس الامه بتقويض رئيس المجلس وقروا الغاء الجلسة الرسمية لاجتماعهم انتظاراً لما تسفر عنه الاتصالات مع امير الكويت الذي قرر التدخل والاجتماع بكل من رئيس مجلس الامه ورئيس الوزراء على حده. ونفت الصحف أية نية لتقديم الحكومة استقالته. وبعد اجتماع الامير مع رئيس المجلس ورئيس الوزراء ساد الاعتدال في كلمات النواب والوزراء.. وعلن جاسم



رسالة الكويت

النواب المسجل المحافل للنائب احمد الشريهان وطلان حبه البطاقة المكسره بعد قيام الشريهان بمرضاها على النواب ورجال الاعلام..

في الجلسة الرسمية لمجلس الامه فتح النواب كل الملفات القديمة للحكومة. تحدث النواب عن الاستثمارات النهرية وكرارة القزوه ومحاولة اغتيال النائب احمد الجهران بعد التصحير.. ولم يقبل النواب بدفاع وزير الداخلية عن نفسه وقوله أنه ضحية مغل الشريهان. وانتقدوا قيامه بتحويل القضية الى النيابة رغم أنها جنته وليست جناته.. وأدت القضية بأبعادها السياسية والاعلامية الى هتفه مزلزله للخلافات بين الفريقين السياسيين.. واتفق الجميع على الاشادة بسلوك النائب احمد الشريهان ودوره الوطني.. وتقبل

بعد أسبوع ساخن بين النواب والوزراء ، انتهت الأزمة التي سببتها قضية النائب أحمد الشريهان وكادت أن تصفح بالحسنة السياسية في الكويت.. وقائع الأيام السبعة بدأت بخرسفير نشرته جريدة «الوطن» في الصفحة الرابعة يقول أن أحد النواب قام بالتمسك على رجل شرطة. وأضافت الصحيفة أن النائب كان مخموراً وصحبته امرأة في وضع مغل بالأدب.. لم تذكر الصحيفة الاسم لكنها اشارت الى الاحرف الاولى من اسم النائب احمد لصار الشريهان.. وتصادعت بعدها دراما الاحداث مثل كرة الثلج لتصل ذروتها في مواجهة عنيفة بين النواب والوزراء .. اتهم النواب الحكومة بتخليق الحوادث وطالبوا باستجواب وزير الداخلية وطرح الفقه به.. ورد رئيس الوزراء وولي العهد الشيخ سعد العبد لله بتهديد أخر يتضمن استقالة حكومته اذا استمرت مرجه العدا.. والانتقادات من جانب مجلس الامه.. وهو ما جعل كل الاحتمالات مقترحه وعادت الى الأذهان الذكرى الحزينة لحل مجلس الامه عام ١٩٨٩ بعد مواجهه مشابهة في أعقاب استجواب وزير العدل وقتها..

قبل أن يجتمع مجلس الامه لناقشة قضية الشريهان اتصل أحمد السعدون رئيس المجلس برئيس الداخلية يطلب استقصاراً عما نشر بالزمن. وأكد وزير الداخلية الواقعه. وقال أنها مسجلة في محضر الاحمدى وأن بطاقة عضوية أحمد الشريهان قد تكسرت أثناء المصادفة مع رجل الشرطة.. وكانت تلك المصادفة بين الوزير ورئيس المجلس كغيلة بأشغال الجلسة الاستثنائية التي عقدها مجلس الامه لناقشة الموضوع.. قال النواب أن الوزير تجاوز حدوده بعدم إخطار المجلس قبل تسريح الغير إلى الصحافة.. وأن التشهير مقصود منه مجلس الامه وكل نوابه.. وزاد من حماس

الشيخ
محمد
الله
ولي
عهد
الكويت



العون عن عدة مقترحات خلق آله بين المجلس والحكومة تضمن عدم تكرار ما حدث وتوثق التعاون بين التراب والوزراء.. وانتهى اليوم السابع باعلان نواب مجلس الامه تكليفهم للجنة التشريعية بمتابعة القضية وتقديم تقارير دورية للمجلس حول آخر المستجدات.. جاء القرار بعد اجتماع نال جلسة عقدها الامير مع السعدون والشيخ سعد.. واذا كان اليوم السابع قد انتهى بقرار معتدل لكن بعض المصادر النهاية اكملت أن الازمة لم تنته بعد وأن احتمالات التقدّم باستجواب مازالت وارده على ضوء ما تسفر عنه الأحداث..

لم تكن أزمة الایام السبعة هذه الاولى بين الحكومة ومجلس الامه.. منذ انتخابات ٩٢ بعد التحرير.. كانت الازمة الاولى ايضا مع وزير الداخلية في يونيو الماضي حول السياسة الامنية والحلل الامني وكانت الازمة الثانية مع وزير الدفاع عن المجاوزات والتلاعب في مناقصات شهادة الاسلحة.. وفي كل من الازمتين طالب النواب بربط الوزراء السيادية بالكفاءة وليس على اساس الانتماء للأسرة المالكة بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء.. وكانت الازمة الثالثة بين المجلس والحكومة حول الاستثمارات الكويتية في الخارج والاختلاسات والتلاعب في قضية ناقلات النفط.. وفي الازمة الثالثة كان للنائب احمد الشريهان موقف متميز لذلك فإن بعض المصادر البريطانية قد فسرت القضية الفخارية حالها والزج فيها باسم الشريهان بأنها مؤامرة تم ترتيبها بعناية.. فالشريهان واحد من أبرز النواب المعارضين لسياسات الحكومة وشاركه نواب آخرين في وقف استغلال أحد كبار المستوردين لمزعة في الجماهير وتأجير اراضي مملوكة للدولة.. والامح أن احمد الشريهان كان واحدا من طالبيها بالسلطة السياسية للمستوردين عن كفاءة الاستثمارات الأجنبية في الخارج والاختلاسات في قضية ناقلات النفط وطالب في يونيو الماضي بمسألة رئيس الوزراء الشيخ سعد كما طالب بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء واعلان عدم التمسكين مع رئيس الوزراء.. واحمد الشريهان نائب من محافظة الجبيل.. وكان عضوا بمجلس الامه (٨٥-٨٩) وتم اعتقاله بدخول المجلس لكن مظاهرة ابناء الجبيل اودت للاجراج عنه في اليوم التالي. وفي انتخابات ٩٢ كان الشريهان واحدا من عشرة في قائمة اطلقت على نفسها اسم كتلة نواب ٨٥ بوهر كتلة مستقل عن التجمعات السياسية

القانونية والمالية والمحاسبية للاستثمارات الخارجية وشركة ناقلات النفط وذلك بناء على توصيات مجلس الامه الذي كان يستعمل لمناقشة الموضوع مرة أخرى في جلسة ١٦ نوفمبر الماضي. بينما يفحص البعض الآخر الصحف الاعلامي والسياسي الذي احاط بالقضية بأنه في امله متفعل بغرض صرف انظار الشارع الكويتي عن القضايا السياسية.. ولايعترف هؤلاء.. بنظرية المؤامرة وأن كانوا يقولون بأن الحكومة قد استغادت منها.. ومن بين التفسيرات ما قاله دوائر الحكومة عن وجود فاعل مجهول يريد وأد التصريح الديمقراطية للكويت بينما أعلنت صحيفة الوطن انها بريئة من كل ما حدث واستعنت عن ذكر مصادرها لكنها نفت ان يكون من بينها وزارة الداخلية.. وكان بعض الكتاب الاسلاميين في الوطن قد اشاروا بأن الخبر قد جاء من صحفى يعمل في مجلة الصالح لسان اتحاد عمال الكويت وانتهى الكاتب اليسار الكويتي وقبساته للنشر الديمقراطي بالتخريب والإثارة!!

واعضاء معروفون بتوجههم الليبرالي ومنهم احمد السعدون ورئيس المجلس وصالح النضالة نائب الرئيس وحيد الجوهان رئيس اللجنة التشريعية ومشاري الفهري وزير العدل..

واذا كانت الازمة بين المجلس والحكومة قد هدأت فان قضية الشريهان ستدور في الايام القادمة في النهاية وستكون محور الحديث في الديارات ومن غير المتوقع أن بهذا الحديث عنها خاصة مع الملبسات الكثيرة التي احاطت بها وعدم وجود أية قرائن على ادانة النائب سوى كلام الشرطي..

من ناحية أخرى فإن القضية والنشر عنها في الوطن جعل كثير من المراقبين يربطون بين مرافق احمد الشريهان في المجلس من قضايا الاستثمارات وبين على خلفية وزير النفط الاسبق والمتهم في قضايا اختلاسات ناقلات النفط والمالك الحالي لمدينة الوطن.. خاصة وأن نشر الخبر واثاره القضية قد جاء قبل اسبوع واحد من الموعد المقرر لتقديم الحكومة تقريرها عن الاختلاسات والتجاوزات

الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية ، وأثرها على الموقف من الديمقراطية (٣)

تواصل اليسار في هذا العدد نشر الجزء الثالث والأخير من دراسة «الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية، وأثرها على الموقف من الديمقراطية» للدكتور «علي عهد الله عباس» والتي نشر الجزء الأول منها في عدد سبتمبر والجزء الثاني في عدد نوفمبر، حيث تناول المؤلف فيهما تعريفاً لمفهوم الثقافة في إطار الفكرين الليبرالي والماركسي، وانتهى إلى استخلاص أن الروابط الإثنية والثقافية تزداد وثوقاً من جراء محاولات الطمس بالقوة، كما تناولت الدراسة في الجزئين الأول والثاني أطروحات الجبهة الإسلامية القومية في السودان والجوانب الثقافية لعملها السياسي والتناقض الفاضح بين خطابها الدعائي وسلوكها السياسي.

وفي هذا الجزء تناقش الدراسة الثقافة السياسية لحزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي وعلاقة المكايدة السياسية التي ربطت بينهما وانتهت بأفدح الحسائر على تجربة التطور الديمقراطي في السودان.

أثر سياسة المكايدة بين حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي على مستقبل السودان

عامة تجرى كل أربع سنوات وتكوين للحكومة من بعض الأحزاب التي يشكل مجملها نوابها أغلبية في البرلمان والقبول بهذا تداول السلطة مع تحفظات تتبدى للعيان عندما يحاول الحزب أو الأحزاب الحاكمة بعد تنحيها عن السلطة في إطار الصراع الديمقراطي وضع كاسة المراقيل في وجه الحكومة الجديدة قد يصل الأمر برئيس الوزراء الذي يواجه مأزق العكس من السلطة محصوره السياسيين تسليمها للجيش مثل ما حدث في عام ١٩٨٨.

تشكل المكايدة السياسية في الواقع عنصراً مهماً في الثقافة السياسية للحزبين التقليديين ليس على صعيد تداول السلطة مسلماً فحسب ولكن أيضاً على مستوى قبول حزب لما يبرمه الحزب الآخر من إتفاقيات أو ما يلقب به من مهادرات، فتعظيم الاتفاق أو المهادرة لا يتم عادة بطريقة موضوعية معانية وأخذ في الاعتبار النفع أو الضرر الذي سيحدث على السودان أو حتى على الحزب المعنى ولكن على أساس تكسبي يبت بقلب النظرة الانية التي ترى في الاتفاق كسباً سياسياً للحزب الذي أبرمه وفي المراقبة عليه هيمنة سياسية يجب تقاديرها بكل السبل، وقد يكون للأساس الطائفي للحزبين والتاريخ الطويل للتنافس بينهما وظيفان المفهوم الشخصاني للقيادة داخلهما علاقة بهذا الجانب من الثقافة السياسية للحزبين، لكن المهم بالنسبة لنا هنا هو النتائج التي تنسب على هذه المكايدة



في استعمال مفهوم الشورى غلطاً مستخدماً للأوراق مجرد للأحزاب التقليدية الفصل من بعض التبعات التي يفرضها الإلزام بالمفهوم الغربي الليبرالي للديمقراطية، ولكن موقف هذه الأحزاب التقليدية يغلغل، رغم المأخذ الكثيرة على هذا الموقف، من موقف الجبهة الإسلامية التي يشكل الإطوار الديني مرجعيتها أيضاً.

الديمقراطية والنهاية

أما على مستوى الممارسة الديمقراطية بالنسبة للحزبين التقليديين لاعتنى أكثر من النظام النهائي وما يجمع ذلك من انتقادات

أحد الأدواء التي تعاني منها الثقافة السياسية في السودان هو عدم الدقة في التعامل مع المفاهيم وتأسيس الحوار حول القضايا القومية على بعض الترهيزات التي ليس لها ما يبررها، ومفهوم الديمقراطية أفضل مثال على ذلك فهناك الفراض بأن المفهوم لا يحتاج إلى تعريف وأن هناك اتفاقاً على ما يقصده الناس بالديمقراطية، هذا افتراض لا يبرر من واقع الحال فهناك تباين كبير فيما يتعلق بالمفهوم ليس على مستوى الممارسة فحسب لكن على المستوى النظري، أيضاً فالجمعية الدينية للأحزاب التقليدية تفرض على قادتها مغللاً استعمال مفهوم الشورى كبديل أو مرادف لمفهوم الديمقراطية وهذا بالطبع يعطي المفهوم بعداً دينياً قد لا يجده في تعريف بعض القوى السياسية الأخرى للمفهوم وهي قوى قد ترى

الاجتماع الذي عقده السيد الصادق المهدي مع العقيد جبر قرق وهو فشل كان له انعكاسات سلبية للغاية على الساحة السياسية السودانية خاصة فيما يتعلق برفض السيد الصادق المهدي الموافقة على مباداة السلام السودانية فيما بعد

التعامل مع الخصم

يقودنا هذا الى مباداة السلام والتي تشكل في هذا الاطار نقلة نوعيسية في العلاقات بين السياسيين الشماليين والجنوبيين لاسباب كثيرة منها أنها شكلت اعترافا ضمنيما بأن بعض السياسيين الجنوبيين في الحزب هم لاهوا اكثر من دمي في يد قادة الاحزاب الشمالية وأنه إذا قرر للحوار بين القوى السياسية في الشمال والجنوب أن يعجزوا اطار المناورات الخيرية التي لاس القضاها الجهرية فلماذا من التعامل مع جيل جديد من السياسيين الجنوبيين لن يكون من السهل شرائهم. كان هناك أيضا استبعاد هذا الزعيم الذي للتعامل بشئ من المرونة مع قضية الدين والدولة بما جعل من الممكن التوصل الى اتفاق مع الطرف الآخر ودفع الشعب السوداني بكل قناته وقاطعاته باستثناء الجبهة الاسلامية وقيادة حزب الأمة- الى التعامل مع المباداة على اساس انها نقلة نوعية في السياسة السودانية بغض النظر عن الدوافع التي املت على راعي الحزب الديمقراطي القيام بها. ولقد كان من النتائج المهمة للمباداة أيضا تكسير الفجوة الى درجة ما بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وهيئات المجتمع المدني.

كان هذا تطورا ايجابيا آخر إذ أن العلاقة بين الحزبين التقليديين من جهة وهيئات المجتمع المدني من نقابات واتحادات طلابية الخ.. من جهة أخرى تتسم بالفتور على أقل تقدير ويمكن القول أن الحزبين التقليديين ناصبا هذه الهيئات الصدا، ولقصة طويلة من الزمن، لسبيين رئيسيين هما نجاح الحزب الشيوعي في جعل هذه الهيئات دوائر لتفروقه وثانيها لأن قيام وانتشار هذه الهيئات يتم عادة على حساب المؤسسات القبلية والطائفية التي تعتمد عليها الاحزاب التقليدية كقاعدة لها إذ أن الانخراط في هيئات المجتمع المدني يعنى- على الأقل في بعض الاحيان- تجاوز الأوامر القبلية والطائفية

«بكوتات» الاقليم أو المنطقة التي ينتمي لها السياسي في الجنوب. كان لكل حزب من الحزبين التقليديين سياسيا شماليا من أعضاء الحزب تركل اليه مهمة التعامل مع السياسيين الجنوبيين بحكم مصروفته بالجنوب وطريقة التعامل مع الجنوبيين وهو تعامل يتم تحت الاشراف المباشر لرؤسهم مع مافى ذلك من تفهيم لمؤسسات الحزب في وضع سياسته الخاصة بالجنوب ومن كسل ذهني ينظر لقضية العلاقة مع السياسيين الجنوبيين على اساس أنها قضية تتصل ببعض الترتيبات المالية لا أكثر. ليس هناك من سبب أن لإعمال اللحن أو شحذ الفكر. فعلاقة السياسيين في الحزبين التقليديين بالجنوبيين علاقة مريحة لا يشوبها التصعيد ومن هنا جاء تفصيل مالا. السياسيين في كل الانظمة المدنية والعسكرية للتعامل مع سياسيين جنوبيين من أمثال الفو أهو ديق الذي تم أرتع الناصب في نظام ماير ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء في وزارة السيد الصادق المهدي وهو يعمل الآن لحساب نظام الجبهة الاسلامية القومية ووجوب الدولة دقاعا عن سياساتها. ولهذا السبب لم يكن من السهل لقادة الحزبين التقليديين التعامل مع جيل جديد من السياسيين الجنوبيين تختلف نظرتهم للأمر وثقافتهم السياسية عن نظرة وثقافة الجيل الذي سبقهم وقد يكون هذا أحد أسباب فشل

وهي نتائج شهدنا آثارها المدمرة في الحلال حصول كوكادام ومباداة السلام السودانية خاصة الأخيرة إذ أن عدم الأخذ بالمباداة من جانب رئيس الحكومة السيد الصادق المهدي (إلا بعد فترات الأوان) دفع القوات المسلحة إلى رفع مذكرتها الشهيرة إلى الجهات المعنية وتنتج من هذا العمل ما نتج من تناقصات كان لها دورها في قرار الجبهة الاسلامية بالاستعلاء على السلطة مستغلة في ذلك. ضمن ما استغلت حالة الترويق التي أحدثتها المذكرات في أوساط الضباط والجنود مما دفع بعضهم إلى الاقتناع بأن تحرك الضباط الذين يدينون بالولاء للجبهة الاسلامية هو في الواقع تحرك على مستوى القيادة لتصبح الأوضاع هناك جانب آخر للثقافة السياسية للحزبين التقليديين كان له دوره في هذه التعاضات وهو موقف قادة الحزبين تجاه السياسيين الجنوبيين. يمثل السياسي الجنوبي التقليدي على كافة المستويات تقريباً- الإنش والفقافي والديني- الآخر بالنسبة لقادة الحزبين التقليديين وهو «آخر» تم تنطيطه بالكامل فيما يتعلق التعامل معه على المستوى السياسي، فالثقافة السياسية السائدة في الشمال تقول أن لكل سياسي جنوبي شته وقد يكون هذا الثمن منصبا وزاريا أو مبلغا من المال أو عددا من الرخص التجارية الخاصة



محمد عثمان
الميرفني

الانسحاب من الصراع

قد يكون هذا هو السبب الرئيسي في التحالف الذي عقده السيد الصادق مع مايسميهم بالاسلاميين وهو يقول في هذا الصدد: لذلك عملت على عقد تحالف أساس بين الكيان الذي انتمى اليه والاتجاه الاسلامي في القطاع الحديث- تحالف له هدفان: الاول احتواء الخطر الشيوعي والثاني هو تحقيق ترجمه إسلامي سوداني عريض يصل الى أهدافه بوسائل ديمقراطية وشعبية. يعترف السيد الصادق المهدي هنا صراحة أنه لم يكن من الممكن بالنسبة لحزبه أو على الأقل لجناحه في ذلك الوقت مناقشة الحزب الشيوعي في القطاع الحديث- تعبيره هو- وهو القطاع أو القضاء الذي تنشأ فيه هيئات المجتمع المدني وترتهر خاصة في ظل الديمقراطية وأن السبيل الوحيد لتجميع النفوذ الشيوعي في هذا القطاع كان من طريق التحالف مع الاتجاه الإسلامي. الأهم من ذلك أن هذا التحالف لم يأخذ شكل التنسيق والتعاون الا على مستوى العمل النهائي (العمل من أجل اجازة الدستور الاسلامي وطرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان على سبيل المثال. والمثال الأخير مهم لأنه يبين أن الطرق التي سلكه السيد الصادق المهدي في تحقيق ترجمه إسلامي سوداني عريض لم يكن دائما طريقا ديمقراطيا) ولكنه اتم في حالة هيئات

المجتمع المدني بانسحاب حزب الأمة من حلبة الصراع لصالح قوة سياسية أخرى اعتقد السيد الصادق المهدي أنه من الممكن عقد تحالف استراتيجي معها وفات عليه بالطبع أن موقف شريكه من التحالف قد يكون مختلفا بعضن أن يكون هذا الشريك على استعداد للتحول في تحالف مرحلي فقط حتى يكرى عوده وهذا ماحدث بالفعل ومايؤكد قول حسن مكي في كتابه حركة الاخوان المسلمين في السودان من تحالف الاخوان المسلمين مع السيد الصادق المهدي والذي تبع حسب ما جاء في الكتاب، من صعوبة التفاهم مع الاحزاب فكان التحالف مع الصادق المهدي الذي بنا اكثر تفهما للحركة الاسلامية وقضاياها بالإضافة الى أن الاسلاميين رأوا في الصادق خير نصير مرحلي، كسا كان من استراتيجيتهم. تسخير الصادق في حزب الطائفة والعشائرية والشيوعية.

إن انسحاب حزب من حلبة الصراع في القطاع الحديث حكم على الحزب بالجمود ووقف عائقا أمام تحديث الحزب وتطويره خاصة في اتجاه الممارسة الديمقراطية داخل الحزب ومؤسساته هذا هو التفسير المنطقي للمظاهرة التي كتب عنها خالد المهارك والتي تتصل بالتعبير الذي شهد ترائن القوي بين الطائفة وحلفائها من الحرييين إذ أن هذا التوازن شهد تغييرا تدريجيا منذ منتصف الأربعينيات حتى اليوم كان يوجه عام لصالح الطائفة

وعلى حساب القوى الحديثة داخل الحزبين. لايحظى هذا بالطبع أن حزب الأمة لم يتبع في العقدين الآخرين في جذب بعض المثقفين التي صفوقه ولكن النجاح هذا يعود في المكان الأول إلى حالة القبائل والمجموعات الاثنية الأخرى- خاصة تلك التي تدن بالولا- حزب الأمة في غرب السودان- لوجبه ابتائها المثقفين في أروقة السلطة، فهي تدفع بهم للعمل السياسي لكي يكونوا أذن وعين هذه المجموعات داخل أجهزة الحكم على المستويين المركزي والاقليمي وعليه ليسكن القول أن انتماء المثقل في هذه الحالة إلى حزب من الاحزاب أو استعداده للتعاون مع نظام دكتاتوري كما حدث في الحقبة المايوية لايم عبر التحول للإنتماء الاثني أو الطائفي ولكنه يشكل في واقع الأمر ترسيخا لهذا الانتماء. يشكل الإنتماء للاحزاب العقائدية في الجانب الآخر تجاوزا لهذه الاطر ولو أن الامر في حالة الجبهة الاسلامية لايعود كونه انتقالا إلى طائفة أكبر وهي طائفة المسلمين في بلد تتعدد فيه الديانات والثقافات فالتجاوز هنا لايشكل طرفة روعية حتى وأن ادعى قادة وأعضاء الجبهة الاسلامية أن الانتماء في حالتهم يتجاوز الدولة القومية إلى الأمة الاسلامية بأسرها

الولا- الجهري

هناك في الجانب الآخر الحاجة التي يحسها بعض المثقفين من أبناء هذه القبائل لتجاوز الانتماء الحزبي على أساس الطائفة أو القبيلة وهذا مادفع بعضهم إلى الانخراط في عضوية الحزب الشيوعي وحركة الاخوان المسلمين. وقد لاحظ بعض الباحثين كما يقول عبد السلام سيد أحمد تراجع الولا القوي في الأونة الأخيرة بالنسبة لبعض المثقفين من المناطق الهامشية في السودان ويظهر سيد أحمد في هذا الصدد إلى دراسة قدمها شريف حريز في مؤخر عقد بالملكية المتحدة يناقش فيها نموذج داود بولا. كتب عن تراجع الولا القوي لدى قطاع من أبناء السودان. ومن صفوته المتظمة فقد قرر بولا ترك الجبهة الاسلامية وذلك لاحساسه على مايعود بالنظيم الذي حق بأهله وعدم وجود أجابة لدى التنظيم الذي ينتمى اليه والانضمام إلى الحركة الشعبية حيث أصبح قائنا لفصيل الحركة الشعبية في اقليم دارفور أن تراجع



جمعة قرين



مشورا عاما لاجد جوانب الثقافة السياسية للحزب الاتحادي والتي لا تترك في التعاون مع الانظمة الديكتاتورية من جانب البعض حالاً بينهم وبين العضوية في الحزب بعد استعادة الديمقراطية، وقد يذهب الحزب أبعد من ذلك ويشارك تعاون أحد قادته البارزين مع نظام ديكتاتوري قانما مثل ما تفعل القبائل التي ترى أن هناك ضرورة ملحة لوجود أحد أبنائها داخل نظام مثل نظام مايو حتى يكون عين وأذن قبيلته في دهايز السلطة.

كان هناك في المقابل رفض الحزب الاتحادي لقبول عضوية عدد من المهنيين عبروا عن رغبتهم في الانضمام للحزب بعد نجاح الانتفاضة، ولقد رفض الحزب قبولهم لانهم تقدموا بطلبهم كمجموعة وليس كأفراد حسب ماسمح أعضاء مجموعة المهنيين هذه. قد يكون خوف من وجود مجموعات ضغط داخله سببا في رفضه لقبول طلب افراد المجموعة ولكن رفض فكرة مجموعات الضغط أو المناهض داخل حزب من الأحزاب في مؤسسه لتختلف الثقافة السياسية لهذا الحزب وتعبيرا آخر عن رفض الحزب للديمقراطية في أجهزته الداخلية ولاسيما ليقدم حزب من الأحزاب في إطار النظام الديمقراطي الا بأشاعه الديمقراطية داخل أجهزته وجذب المثقفين الذين ينحسبون من خلال العمل الفكري الخلاق في نشر أفكار حزبهم ومد هيمنته الثقافية ولورة برامجهم. فالانتماء بالديمقراطية على المستوى الشكلي لا يكفي لانتقال السودان من وحدته.

الأحزاب السودانية اشتغالا بالمسائل الفكرية ورغم مساهمات الأحزاب الأخرى في هذا المجال ولكن القول أن موقف الحزب من المثقفين يتسم بالكثير من الشك والخبر كما بين مرقفه من النقابات المهنية التي قادت انتفاضة السادس من أبريل ١٩٨٥. ومن المثير بالذكر أن جميع البيانات التي أصدرتها الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد- بما في ذلك الجبهة الإسلامية- أشادت بصورة أو أخرى بدور هذه النقابات في الانتفاضة باستثناء البهتان الذي أصدره السيد محمد عثمان الميرغني في الحادي عشر من أبريل ١٩٨٥ بمناسبة نجاح الانتفاضة إذ لم يتضمن هذا البيان أشارة واحدة إلى دور النقابات في تفجير الانتفاضة رغم أشادته بالجلس العسكري الانتقالي والقوات المسلحة هذا العدا. عبر عن نفسه أيضا في رفض الحزب المشاركة في مؤتمر كركادام وهو المؤتمر الذي قام بتنظيمه التجمع النقابي وشارك فيه حزب الأمة وقد رفض الحزب فيما بعد التوقيع على الاتفاق رغم المحاولات الكثيرة التي قام بها التجمع النقابي لحثه على ذلك.

قد يكون أحد أسباب هذا العدا للنقابات المهنية إنخراط عدد من القيادات النقابية العمالية التي خدمت النظام المايوي بنشاط في الحزب الاتحادي بعد سقوط نمير وتاليها لقيادة الحزب ضد التجمع النقابي الذي تعامل مع هؤلاء القادة التقيابين برصفهم «وسنة» ويحكم النظر الي قبول هؤلاء القادة في الحزب

الولا. القومي لصالح الولا. المهدي قد يسبب المزيد من الضعف للحزبين الشيعةيين ويقلل من فرص اكتسابهما للصفة القومية حقيقة وهذا قد يشكل المزيد من التهديد لمستقبل الديمقراطية في السودان إذ أن الانتماء للأحزاب على الأساس القومي هو أحد ضمانات الأمان للديمقراطية ولكن نجاح الأحزاب في التحول إلى أحزاب قومية بالمعنى الحقيقي للكلمة سيعتمد على قدرتها في أن تجد الاجابات المناسبة التي يبحث عنها مختلف من أبناء المناطق الهامشية مثل داود يحيى بولا.

قد يبدو لأول وهلة أن الحزب الاتحادي الديمقراطي أوفر حظا من حزب الأمة فيما يتعلق بقدرته على المنافسة في ساحات القطاع الحديث من حزب الأمة. فالمثاقفة السياسية السائدة في السودان تقول أن الحزب الاتحادي هو حزب الوسط وأنه الملاذ الوحيد للمثقف الذي يرفض، بشكل أو آخر، الانتماء إلى الحزب الشيوعي السوداني، أضف إلى ذلك الدور الهام الذي تلعبه شريحة رجال الأعمال في الحزب الاتحادي وهي شريحة مدينية تنتمي للقطاع الحديث كما هو معروف. كيف نفسر إذن فشل الحزب الاتحادي في استقطاب المثقفين الذين لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية الأخرى وهم كثر أو الجسورحات التي تكون بعض شرائح القطاع الحديث كاطلاب وغيرهم؟ إذا تناولنا القول الخاصة باحتلال الحزب الاتحادي لورق الوسط في المنظومة الحزبية السودانية أولا سنكتشف أنها إحدى الفرضيات في الثقافة السياسية في السودان التي لا تتم على أساس إذ أنها تعتمد على افتراض خاطئ وهو أن الحزب الاتحادي الديمقراطي يمثل استعدادا طبيعيا للحزب الوطني الاتحادي.. وهذا الافتراض بالطبع يقلل الحقيقة الهامة التي أشار إليها خالد المبارك عندما تحدث عن ظهور في ميزان القوى بين الطائفة وحلفائها، كان برجه عام لصالح الطائفة وعلى حساب القوى الحديثة داخل الحزبين وهو يتحدث هنا بالطبع عن حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي. نلاحظ أيضا أن الحزب الاتحادي هو أقل

العسكريون يحاصرون كلينتون

ومثل بذلها هذا القصر -على الأقل- وتطورات مواقف أمريكا في السياسة الخارجية تؤكد أن أهم القرارات فيها -وبالأخص قرارات الحرب والسلام- تؤخذ دون أي اعتبار لمواقف الرأي العام. دخلت أمريكا الحرب العالمية ضد إرادة الشعب الأمريكي.. بل ضد إرادة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الذي كسب انتخابات الرئاسة قبلها على أساس برنامج يعارض الحرب العالمية الثانية بشدة تورط أمريكا في ومشكلات أوروبا العسكرية « ودخلت ابضاعاً على الرغم من وعده أغلبية واضحة من الأمريكيين في صف عدم التسورط مسرة أخرى في المشكلات الأوروبية.

وليس هناك من لا يعرف أن حرب فيتنام استمرت نحو ١٣ عاماً على الرغم من معارضة شعبية لها في أمريكا استمرت من التصاعد مع تصعيد الحرب حتي وصلت هذه المعارضة إلى حد الصدام النووي في شوارع المدن الأمريكية بين الجماهير وقوات الأمن. وربما لولا فضيحة «دورفيت» التي هزت النظام هزاً عميقاً في عام ١٩٧٢، ولولا الهزيمة في ميدان القتال في الوقت نفسه، لما قبلت السلطة الأمريكية توقيع اتفاق باريس عام ١٩٧٣ الذي عله الحرب.

ولذا نذهب بعيداً في الماضي. إن القرار الذي اتخذته مجلس النواب الأمريكي في ١٧ نوفمبر الماضي بالموافقة على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، قد اتخذ بعد معركة صعبة كان من الواضح خلالها وطوال شهر عديدة أن الرأي العام الأمريكي لا يشرع بالاعتناء إلى تأثيرات هذه الاتفاقية على أرضه الاقتصادية.. وكانت النتيجة العاملة الأمريكية أكثر المتخوفين من أنها تفتح الباب على مصراعيها لهجرة رأس المال الأمريكي واستثمارات ومشاريع من الولايات المتحدة بحثاً عن اليد العاملة الرخيصة. وقد بذل معارضة هذه الاتفاقية أقصى ما يوسمهم لكي يرفضها الكونغرس ورفضوا في سبيل ذلك عشرات الالفي إلى رفضها أحد عادة في هذا المجتمع مثل قضية الطاقة العاملة وروصائل العمال الأمريكيين.. وتوسنى هذه الشعارات ووس يهود الميادير الأمريكي التي كان مرشحاً في انتخابات الرئاسة الأخيرة وحصل على نحو ١٩ بالمائة من أصوات الناخبين (..).

الحقيقة فعلاً هي أن السياسة الخارجية



د سائلة واشنطن

السياسية في قضية من قضايا السياسة الخارجية.. خاصة إذا وضعت الرئاسة عليها لافتة: «قضية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي».. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن من الحقائق المسلم بها أن الرأي العام الأمريكي يعارض بشدة برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية برمته (واعتماده سنوياً تساروح بين ٢٥ و ٣٠ مليار دولار) وتزداد معارضته له حدة ومصرارة في أزمته الكساد الاقتصادي.. كالتى قررها الولايات المتحدة الآن. ولم تزد هذه المعارضة أبداً إلى إلغاء هذا البرنامج وتوجيه اعتماده إلى الاحتياجات الداخلية. وفي العام الماضي أظهرت استطلاعات الرأي العام أثناء نظر مسألة الاستجابة لطلب إسرائيل ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار أن نسبة من يعارضون الاستجابة لهذا الطلب من الأمريكيين تزيد على ٨١ بالمائة. فما الذى حدث؟ ضرت الإدارة الأمريكية عرض الحائط بهذه الأغلبية الساحقة من الرأي العام.

كذلك فإن الرأي العام الأمريكي لا يزد كشيروا التضخم الهائل في الميزانية العسكرية.. ويعتبر أنها تهدد لامر له حتى حينما كان الاتحاد السوفيتى لا يزال قائماً.. والآن فإن الغالبية الساحقة من الأمريكيين تطالب بإعادة نظر شاملة في الإنفاق العسكري.. وحتى الآن لاتوجد استجابة حقيقية.

« خلافاً لكتنوع مع المؤسسة العسكرية والأمنية تشل قدرته على تنفيذ السياسة التي انتخبه الأمريكيون من أجلها » الجنرالات غاضبون من سياسة ترمي إلى إعطاء الأولوية للتضايقات الداخلية.. وتتجنب المغامرات العسكرية الخارجية.. « تفصيلات خطيرة عن الصراع الذي يتحالف فيه ضد كلينتون النخبة الحاكمة التي كانت لها دائماً الهيمنة على صنع القرار. قد يختلف أى اثنين من الأمريكيين أو غير الأمريكيين- على الإجابة على السؤال: من يحكم أمريكا؟ هل هو الرئيس، أو الكونغرس، أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى، أم إنه الإسلام أو الرأي العام أو الحزبان الكبيران اللذان يتبادلان السلطة التنفيذية والتشريعية فيما بينهما؟ »

بل قد يختلف أى اثنين- من الأمريكيين أو غير الأمريكيين- حول ما إذا كان النظام الذى تحكم به أمريكا هو فى الحقيقة نظام ديمقراطى.. أم غير ديمقراطى. أو لنقل أن الاختلاف يتسع حول تقدير مدى قوة الديمقراطية أو عمقها فى الحياة السياسية الأمريكية.

مع ذلك من الصعب أن نجد اثنين من الأمريكيين يختلفان على أن السياسة الخارجية الأمريكية هي شأن يخص النخبة الحاكمة، وأن العملية الديمقراطية لاتعبر منها إلا شكلياً. وأن أي من يحكم قبايته يستأثر بقرارات السياسة الخارجية مع مجموعة مغلقة فيه سرية من صانعي القرار وصانعي السياسة في المجال الذى يسمى «الأمن القومى».

قليلة للغاية هي المرات التي استطاع فيها الرأي العام الأمريكى أن يفرض إرادته



السياسة الخارجية شأنًا ثانيًا (ولانقرض ثانياً) مستجيباً بذلك لطلب شبي واسع؟

النتيجة هي ما نراه اليوم، فماذا نرى؟ رئيس تحت الحصار. محاصره النخبة التي تريد أن تكون السياسة الخارجية (الأمن) وقضاياها في العالم الخارجي مهما كان ما تتمتع به أمريكا من أمن داخلي، هي محور سياسة أمريكا وضرورة ارتكازها.

ذلك أنه إذا كسان من يؤمنون بأولوية السياسة الداخلية على الخارجية يعتبرون أن مطلبهم بسيط... وأنه لايشكل تدخلاً في انفراد النخبة بقرارات السياسة الخارجية. فإن من يؤمنون بأولوية السياسة الخارجية يرون-

التسويى ووكالة الأمن الدفاعي... الخ.

فما الذي تمنيه هذه الحقيقة عندما ينتخب الأمريكيون رئيساً على أساس برنامج يقضي بتوجيه الأولوية إلى مشكلات أمريكا الداخلية: الاقتصاد... البطالة... الجريمة... الرعاية الصحية... بعد أن طال إهمالها لحساب قضايا السياسة الخارجية: الحرب الباردة - برنامج التسليح الاستراتيجي - غزو جرينادا - غزو بنما - حرب الخليج - الشرق الأوسط - الصومال وما إلى ذلك؟

ماذا تكون النتيجة حين يأتى إلى الحكم رئيس أمريكي يرى بوضوح ويريد أن يجعل

لست شأنًا يسمح فيه للرأي العام الأمريكي بأن يملئ إرادته. حتى حينما كان الشعار الأساسي لإدارة رونالد ريجان - أكثر رؤساء أمريكا المعاصرين يمينية هو «رفع الحكومة عن كاهل الشعب الأمريكي» وكان المقصود هو إخلاء الحكومة من مسئولية البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية... الخ كانت هذه الإدارة نفسها هي التي أشرفت على أكبر توسع في ميزانيات الأمن القومي، ميزانيات «البتاجون» ووزارة

الدفاع أوالمصنعي... أي... وكالة الأمن والمخابرات الأمريكية، ووكالة الأمن

بالضرورة وتعطى هذه الأولوية نفسها - أن من يسيطر على السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحقق أهدافه ما لم تكن له سيطرة كاملة و حقة على السياسات الداخلية.

هذه هي بؤرة الصراع الدائر الآن حول كليتون.

ولكى نتفحص المشكلات التي يعانيها كليتون مباشرة لابد من أن نرى ونوضح المؤسسة الأمنية - إذا جاز لنا، التي تتشكل في العسكريين والمخابرات والأجهزة الأمنية الأخرى، بشكل خط التماس أو متصلة التماس بين مجال السياسة الداخلية والخارجية، وهي بالتحديد التي لا تقبل أن تصبح السياسة الخارجية في المركز الثاني، لأن هذا يعني تقليص أدوارها وميزانياتها. لكنها لا تتحدث عن هذا صراحة إنما تسميه «تقليص دور أمريكا اللاتيني في العالم». والمفهوم طبعاً أن إعطاء الأولوية للشؤون الداخلية يعني «خاصة في ظروف أمريكا الحالية - ميزانية عسكرية أقل، وقوات أقل، ومخابرات خارجية أقل. سواء كانت في شكل تدخل عسكري مباشر أو غير مباشر، أي عن طريق عمليات المخابرات والمعلومات السرية بأنواعها.

الأزمة الراهنة في الولايات المتحدة الآن هي ما يفعله العسكريون بكليتون.. يساعدهم في ذلك من هم على هياكل المؤسسة العسكرية بشكل أو بآخر ومن هم أعضاء زمريين في النخبة الحاكمة الذين يقضاهم الأمن القومي، فما الذي يفعلونه؟

لنبدأ الحركة من بداياتها «الرمزية» في عام ١٩٧٦ - قبل انتخاب كليتون رئيساً للولايات المتحدة بسنة عشر عاماً صدر كتاب بعنوان «الدولة الخارجية على القانون: جرائم وكالات المخابرات الأمريكية» واشترك في تأليفه أربعة كتاب أمريكيين (مع أن الكتاب صدر من دار «بنجرين» البريطانية المروفة) وكان أول هؤلاء «موردين» هـ. هالبرين، وعلى الكتاب ظهرت مع العنوان وأساساً المؤلفين أسماء الزكالات التي يتناول الكتاب جرائمها: وكالة المخابرات المركزية - وكالة الأمن القومي - مصلحة الإيرادات الداخلية (الضرائب) - مكتب التحقيقات الفيدرالي (المباحث الجنائية).

بعد تولي كليتون الرئاسة ظهر اسم صولون. هـ. هالبرين كمرشح للرئيس لشغل منصب «مساعد وزير الدفاع لشئون

الديمقراطية وحفظ السلام. وهو منصب استخدمه كليتون في إطار عملية إعادة تنظيم وزارة الدفاع لخدمة الأوضاع العالمية الجديدة بعد انتصارها - الحرب الباردة وزوال «الحظر الشيوعي».

تمثل ترشيح هالبرين في مجلس الشيوخ الذي يملك وحده سلطة التصديق على تعيينه، والأدلة قوية وواضحة على أن قلق البت في ترشيحه على الرغم من مرور ١١ شهراً على بداية إدارة كليتون هو بلعاز من الجنرالات في المتاجرون ورؤوس وكالات المخابرات والأمن.

طبعاً لا أحد يستطيع أن يقول أن كليتون لم يكن يعرف «ماضي هالبرين جيداً» وشرحه بلعاز من هذا أو ذلك من مساعديه. ليس فقط لأن هالبرين صديق مقرب للرئيس الأمريكي ولصند كبير من أركان الإدارة الحالية.. إنما لأن هالبرين ليس جديداً على السلطة. لقد كان نائباً لمساعد وزير الدفاع إبان عهد وورث هاكتامارا، أي أيام حرب فيتنام. وقبل ذلك كان عضواً رئيسياً في جهاز مجلس الأمن القومي.

لنبدأ اعتراض العسكريين والمخابراتيين والأمنيين ومحافظي الكونجرس - وحتى الديمقراطيين منهم - على تعيينه؟

إنهم يتهمونه بالسياسة. متهم بأن له «ماضي اشتراكي». بأنه عضو للمخابرات الأمريكية تسبب في مقتل عدد من عملائها في الخارج بسبب كغباته أو بسبب كغباته استغاثته اليساريين في السبعينات. والنتيجة أنه الرجل الذي يكشف ترشيحه أن يهل كليتون ليس «ديمقراطياً جديداً» كما صور نفسه في الحملة الانتخابية التي انتهت بفوزه بالرئاسة، إنما هو «ديمقراطي لا يزال يحمل الأفكار اليسارية التي كانت تسيطر عليه منذ الستينات: سياسات عامة اشتراكية ودفاع قومي ضعيف، وسياسة خارجية أحمية» - «المعارضة الجرسونة» - «لوبي الأحمية» - «اليمينية» - «المجرعة نفسها التي فتحت نشرتها الخاصة لباحث أمريكي اتهم كليتون بأنه كان في شباه عميلاً للمخابرات الأمريكية.

بعض الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي وصقروا هالبرين خارج الجلسات الرسمية - بأنه «أعني ذو روابط متينة مع الماركسية» - «اليمينية» لكنهم في الجلسات الرسمية يكتفون بوصفه بأنه كان رئيساً لقوى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية» - في منطقة واشنطن وكان مساعداً لجمي غاوفر

اليسار / العدد السادس والأربعون / ديسمبر ١٩٩٣ (٥٩)

الرئيس الأخير.

وقال عنه السناتور الجمهوري (أكبر أعضاء المجلس سناً ولتقدمهم في الصفة) ستروم كرموند ملقب هالبرين بين أنه رجل أحكامه عن طبيعة الصراع والعلاقات الدولية خائفة إلى حد عميق. إنه يقدر حملة الدفاع عن إخضاع القوة العسكرية الأمريكية للصراع الدولية المتعددة الأطراف.

وعندما وقعت أحداث الصرمال التي أدت إلى مقتل ١٨ جندياً أمريكياً في معركة مع أنصار اللرا، هديد لاحت أكبر فرصة لجنرالات «المتاجرين» لاغتتيال فرصة هالبرين في الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على ترشيحه.. فجأة قالوا إن هالبرين هو المشوغل من ما جرى لأنه تدخل وأعطى أوامر داخل «المتاجرين» أدت إلى هذه الكارثة. وسرب العسكريون هذا الكلام إلى صحيفة «واشنطن تايمز» اليمينية فنشرته عن القدر اللازم من ثلوث سرية هالبرين من ماضيه «الليبرالي» والمعادى للمخابرات..

وعندما أكد مساعدو الرئيس كليتون أن هالبرين لا علاقة له بالكارثة بما جرى من الصرمال وأنه لم يصدر أوامر ولم يبد رأياً قيصاً يجب عمله لأنه لم يتوكل بعد مهام منصبه كان الخبر قد حدث بالفعل. فالعسكريين استعروا في الادعاء بأنهم تلقوا أوامر منه. واستمرت عملية قلب الطاولة الدفينة، وهذا أسهل ما تستطيع المخابرات الأمريكية القيام به.

قالوا أنه في عام ١٩٧٥ نشرت مجلة «كاوتغر سباي» (الجمهورية المضادة) اسم وعضائه وخلص بصفحة رئيس محطة المخابرات المركزية الأمريكية في أثينا. فأدى ذلك إلى اغتياله عشية عيد الميلاد في ذلك العام. وقبضها دافع هالبرين عن مجلة «كاوتغر سباي» وعن كاتب المقال فلهلبي آبي الذي كان قد ترك الفصل بالوكالة الأمريكية وكبرن نفسه لفحص عملياتها السرية في هذه المجلة وغيرها.. وصدر حكم قضائي بسحب جواز سفره الأمريكي بعد ذلك.

قالوا أيضاً أن هالبرين اشترك لسنرات طويلة في نفساط «معهد دواصات السياسة» - وهو معهد «تقدمي» - في واشنطن - وأن ملفات المباحث الجنائية الأمريكية سبق أن كشفت عن وجود تعاون ودعم تبادل بين هذا المعهد والحزب الشيوعي الأمريكي بهدف «تطعيم الولايات المتحدة».

اليسار / العدد السادس والأربعون / ديسمبر ١٩٩٣ (٥٩)

والواقع أن اتجاهات هالبرين السياسية وصورته الفكرية لم تكن يوما من الأيام سرا. فقد كتب كثيرا ضد ممارسات المخابرات الأمريكية وأجهزتها. خاصة في وقت ساد فيه مناخ النقد ضدها إبان فضيحة «وترجيت» وإبان الوطأة الأمريكية في حرب فيتنام. كذلك إبان التحقيقات في النشاطات غير المشروعة للمخابرات والمباحث الجنائية، مثل مؤامرات الاغتيال ضد زعماء الدول المناهضة للنفسرة الأمريكي أو المصارضة للتدخل العسكري الأمريكي.

وكما ذكرنا فقد سبق هالبرين أن شغل مناصب عليا في إدارات سابقة. في وزارة الدفاع وفي مجلس الأمن القومي.

لكن عطية عرقلة التعديلات على تعيينه الآن تأتي في إطار حملة عامة تظهر وجود معارضة قوية، بين العسكريين والقرى التي تحصلت منهم عادة، للرئيس كلنتون وسياساته الداخلية والخارجية على السواء.

محرمة تعيين هالبرين ليست سوى واحدة من الممارك التي يشنها العسكريون على كلنتون. والتي تصبغ كلهم بالفزع حينما يفكرون في احتمالات تطورها إلى مواجهة على الطريقة التي انتهت باغتيال جون كينيدي قبل ثلاثين عاما. حتى أن بعض الأمريكيين يعتقدون أن كلنتون نفسه ليس غافلا عن هذا الاحتمال، وأن إشارته في خطاب ألقاه أخيرا في برسطن إلى التنازل بين سياساته وسياسات مثله الأعلى الراحل جون كينيدي مقصودة لهذا المعنى بالذات (...).

وليس من المفارقة أن نقر أن في التاريخ الرئاسي الأمريكي كله لم يخضع رئيس أمريكي لإهانة من جانب العسكريين مثل ما يتعرض له كلنتون الآن. وهذا مثل واحد... في حدود ما يتسع له المجال.

منظمات المعارين للعداء الأمريكية قطر البهت الأبيض هذه الأيام بسيل من خطابات الشتم ضد كلنتون مكتوبة بلغة لاتلوق في صخاوية الزلا. أو المروسين. مع أنها تخاطب القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية. يروى تومسون رئيس والفرقة الأمريكية- وهي أضخم هذه المنظمات على الإطلاق أنه تضم أكسير من ثلاثة ملايين

عضو- قال في رسالة إلى كلنتون إثر مقتل ١٨ جنديا أمريكيا وقرار كلنتون بتحديد اليوم الأخير من شهر مارس المقبل موعدا لاستحاب القوات الأمريكية من الصراتال قال فيها أنه «سالم يتخذ عمل سريع وفعل من جانب الحكومة الأمريكية فإن الأعضاء الشجعان الذين يتصرون للقوات المسلحة سيمانون بصورة متزايدة من بين القيادة القوية».

عضو في منظمة معاربي فيتنام للعداء له قريب بين قتلى القوات الأمريكية في الصومال بحث برسالة إلى كلنتون أكثر شعورا في إظهار العدا له: «ابن عصى الذي اغتيل في الصومال.. خلافا لك كان يستعد لأن يقاتل وأن يموت من أجل هذا البلد. أختار أن يضحي على ملوح نظامكم العالمي الجديد في عمل برلين تحت إشراف الأمم المتحدة بلا غرض».

لقد قتل جهي وفهرو من فريق والقرى «دنا» ليزودك بالرجولة التي لم تكنسبها أبدا. باللمحافة، إن رجلا مثلك معاد للعسكريين، مناصر لأبي الأمم المتحدة هو وحده الذي يستطيع أن يرسل ٣٠٠ مقاتل أمريكي ضد آلاف من الصوماليين الذين قتلهم الكراهية بلا خطة لإرسال- تمزيقات سريعة لرد عليهم. أن الفارين من الخدمة العسكرية- أمثالك لا يستطيعون أن يفهموا.. «يا لك أن تستسلم لاي وهم بأننا يمكن أن نعتقد أنك ستفهم أبدا التضحية من أجل الرب والأسرة والوطن» (...).

وليزال المرض مستمرا لما يعرف الآن بوصف «تراجيديا الأخطار» التي ارتكبت «بحق القوات الأمريكية في الصومال» وفي فهم معنى مهمة هذه القوات هناك.. ويظهر الرئيس الأمريكي فيها رجلا متوهدا. أميل لاحتلال الإهانة لما جرى للقوات التي تنظر إليه باعتباره «القائد الأعلى» وجرى تذكير الأمريكيين يوميا بأنهم وقسموا في خطأ لا يخفى عندما انتخبوا رجلا لم يؤد الخدمة العسكرية في شبابه، بل إنه كان على الجانب الآخر المناهض لحرب فيتنام. كذلك فإن تجنب كلنتون القروج في مسألة عائلة في هايتي بحسب ضده. قاما مثل قراره بحسب القوات من الصومال.

في هايتي ظلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية صامدة عن تقاريرها السرية عن رئيس هايتي الشرعي أرسيفد. إلى أن بدأ الرئيس الأمريكي محاولته لتفليذ اتفاق عودة أرسيفد إلى مكانه الشرعي كرئيس لهايتي منتخب مباشرة من الشعب. ولايكاد يكون هناك تغيير لمرلف حكم هايتي العسكريين الذي تصلب فجأة ضد عودة أرسيفد، وإلى حد مقاومة رسو القوات الأمريكية في العاصمة المناء «بورتو برانس» لإكرن علاقة هؤلاء العسكريين بالمخابرات الأمريكية وجنرالات «المتحاجين» تجعلهم على ثقة من أنه إذا كسان الرئيس كلنتون ضدهم مع أرسيفد فإن هناك من هو معهم وضد كلنتون في قلب واشنطن.

ما أن اتخذ كلنتون قراره بضم إدخال القوات الأمريكية هايتي حتى خرجت المخابرات الأمريكية بتقريرها: أرسيفد مجنون. مختل عقليا. ميال للعنف. تورط في أعمال فحش على قتل خصومه. ولا شيء في تقارير المخابرات المركزية عن أعمال القتل التي ارتكبتها العسكريين ضد الزوايا والقضاة وأنصار أرسيفد من كل فئة لا شيء عن حقيقة أن أرسيفد قسيس. رجل دين معروف ببلوغه وتقراره. يحمل درجة دكتوراه في الفلسفة. مؤلف لست كتب تلقى احترام المتخصصين في الأبحاث الأكاديمية الأمريكية.

مع ذلك يصرفه بأنه مختل عقليا. الاتهامات موجهة إلى أرسيفد. لكن المؤكد أن المقصود هو كلنتون وإظهاره بأنه «دنا في صحة معترفين مثل هالبرين. لكن جنائين مثل أرسيفد. يكره صحة رجال المخابرات الأمريكية والجنرالات.

معنى هذه الهجمات قاله بوضوح أحد مساعدي أرسيفد للصحفي الأمريكي كريسفولر هيفتون: «العالم كله يعرف أن انقلابا عسكريا قد وقع في هايتي. لكن أحدا لا يعتقد أن هناك انقلابا صامتا في الولايات المتحدة. إن السياسة التي تفرض الآن هي سياسة إدارة يوفي السياسة التي يجدها العسكريون..».

وليس هناك من لا يعرف أن العسكريين الأمريكيين يفضلون تلاميذهم أمثال الجنرال راؤول سيغاس حكم هايتي هؤلاء تدبروا على أيديهم على القتل وعلى التمتع وعلى السياسة. ولهذا يستعمر سلاوي فسي التعبد. بكل رقة عن والعلاقات العسكرية الطويلة بين هايتي والولايات المتحدة ويذكر بأن ٧٥ بالمائة من ضباط قواته المسلحة

الجنرالات غاضبون من سياسة ترمي إلى إعطاء

الأولوية للقضايا الداخلية.. وتتجنب المخابرات العسكرية الخارجية..

تلقوا تدريجهم في الولايات المتحدة. ولن تلبث أن ظهرت حقيقة أن حكام هايتي عملوا لحساب الرألة طويلا.

يستمر دكتاتور هايتي في التصرف والتحدث كأنه يعرف عن عملية صنع القرار بشأن هايتي كما بشأن الأمور السياسية الأخرى - ما لا يعرفه الرئيس الأمريكي كلنتون. فللرجل أسلحة - كفسيرين في واشنطن في السلطة وخارجها. ومن ثم بين بين، مسلح هنري كينستون وزير الخارجية الأمريكي الأسبق صاحب النفوذ غير العادي في واشنطن على الرغم من أنه لم يشغل منصبا رسميا منذ عام ١٩٧٦. فقد ساهم كينستون في ترويض الاهتمامات الخارجية ضد أروستيد، وصقله بأنه شخصية مرموقة وقاتل.

كذلك ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي في المصير النقيض خربة القوات المسلحة الأمريكية في إثبات قدراتها، من غزو بنما إلى عاصفة الصحراء - بدأ حلفه الانتخابية لنيل ترشيح الحزب الجمهوري لحركة الرئاسة (١٩٩٦) مستخدما اتصالاته الوثيقة مع جنرالات «البنجاريين» في إخراج كلنتون بشأن الصرمال وبشأن هايتي.

التعمير الشائع الآن في وصف موقف وكالة المخابرات المركزية من سياسة كلنتون إزاء هايتي، أي تأييده لصدرة أروستيد وضروية تنحية العسكريين، فغرض حصار بحري بدلا من تنفيذ «خطة غزو» فورية لإبتيات قسرة أمريكا على جسم الأسير كالعادة - هو أن الدوسي، أي، «تشن لأن «حرب عصابات في واشنطن». والحقيقة أنها ليست حرب عصابات السي، أي، أيه. وجها. فلقد تأكد أن الشهادة التي أدلى بها بويان لا تكمل رجل المخابرات المخضرم أمام الكونغرس، وأورد فيها معلومات السي، أي، أي. بأن أروستيد مختل عقليا فأرج كلنتون والإدارة الأمريكية كلها. تقطعي بقاء كينستون المسؤولين في الدوسي أي. أي بويان أجهزة المخابرات الأمريكية، بما فيها إدارة المخابرات والبحوث التابعة لوزارة الخارجية.

بل يبدو أنه يوجد داخل مجلس الأمن القومي الذي يرأسه كلنتون نفسه - من يعتقد أن «الرئيس مقصر» في طريقه إدارته لأدوار السياسة الخارجية المتعلقة بالأمم. أي المتعلقة باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في أزمنة خارجية. لهذا صرحت إلى جيم هوجلاند مدير تحرير صحيفة «واشنطن

بوست» المعلومات التي نشرها (الأحد ١٠/٩٣/١٩٧٦) والتي تقيد أن كلنتون لم يرأس اجتماع مجلس الأمن القومي منذ توليه الرئاسة سوى ٨ مرات. أي يجعل يقل عن مرة واحدة شهريا. وهو جلاند معروف منذ السبعينات بملاقته الوثيقة مع المخابرات الأمريكية. الأمر الذي لم يغير بتغير العهود والرؤساء. والإدارات. ويقول هوجلاند أن كلنتون يميل أكثر إلى الاعتماد على مناقشاته مع عدد محدود من خصاصه المقربين: انطوني ليه مستشاره للأمن القومي (الذي يوصف في دوائر واشنطن بأنه «الخ») ووزير الخارجية كينستون وانه مادلين أولبرايت الصغيرة لدى الأمم المتحدة ومدير المخابرات المركزية. وولسي.

وليس بين هؤلاء عسكري واحد. والمفروض أن رئيس هيئة أركان الحرب الشترية يحضر عادة اجتماعات مجلس الأمن القومي. لكن هذه العادة لم تعد متبعة بدقة منذ بداية رئاسة كلنتون. فسادا عن وولسي مدير المخابرات. مشكلته الوحيدة أنه من اختيار كلنتون. لأحد يطعن في كفاءته ولا أحد يشك في انضمامه بالوكالة وميزانيتها وامتيازاتها. لكنه ليس من رجال جورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة، والرئيس الأسبق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وعلى ذكر بوش لابد من الإشارة إلى أنه - فيما يبدو استجابة لفضيحة السي. أي، أي. ضد كلنتون - قرر فجأة خرق «اتفاق جنجنان» كان قد عقده مع كلنتون إثر فوز الأخير بالرئاسة بأن لا يشارك في انتقاده طوال العام الأول من رئاسته، ولا - بوش للمخابرات المركزية أثبت أنه أقوى من احترامه لهذا الاتفاق. لهذا فاجأ المجتمع السياسي بانتقاد مواقف كلنتون بالنسبة للصرمال وبالنسبة لهايتي.

وقد جاءت انتقادات بوش في أغرب الأوقات. في الوقت الذي بدأ فيه بعض الأمريكيين يتذكرون حقيقة أن الصرمال وهايتي كليهما من مخلفات إدارة بوش

خلافا كلنتون مع المؤسسة العسكرية والأمنية تشل قدرته على تنفيذ السياسة التي أنتخبه الأمريكيون من أجلها

التي لا تزال تسبب صداما حادا للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد كلنتون. وصل الأمر إلى حد آثار انزعاج بعض الذين يؤمنون فعلا بأن كلنتون رئيس ضعيف في مجال السياسة الخارجية. وقد كتب أحدهم - المعلق السياسي واستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية براشنتن أموس بيهلوتري، يقول: «إن عجز الرئيس كلنتون الواضح واقتضاه إلى الحسم، فضلا عن عدم انضمامه بالشؤون الخارجية في خدمته كقائد أعلى. ليس مبررا لتجديد الدستور وتطبيقاته الطويلة الأجل في مجال السياسة الخارجية».

هناك إذن شعور بأن الذين يريدون تحدي كلنتون يعملون في ذلك إلى درجة تظهر استعاضهم لتجاوز الدستور الأمريكي. وقد ظهر هذا الانزعاج بشكل خاص بين كثيرين من أعضاء الكونغرس الأمريكي - الديمقراطي بشكل خاص - عندما تهددت أخيرا المناقشة حول حدود سلطة الرئيس فيما يتعلق بقانون سلطات الحرب. وهو القانون الذي يحدد الصلاحيات بشأن استخدام القوات المسلحة في الخارج.

قائد السناتور الجمهوري وروبرت دول - زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ والحالم الأيدي بالرئاسة - حطلة من أجل تقليص سلطات كلنتون في هذا الصدد، وهو الذي كان أداة الكونغرس الفعالة طوال رئاستي ريجان وبوش في الدفاع عن سلطة الرئيس وحده بشأن قرارات الحرب واستخدام القوات المسلحة. وقد بدأ أن السناتور دول يمكن أن يتجعد. فيكون بذلك قد أخرج كلنتون وأحضر انتصارا ضد «الرئيس الذي لم يؤد الخدمة العسكرية». لكن شعور الشيوخ النواب الديمقراطيون بفداحة مثل هذه الخسارة بالنسبة لمركز رئيس ديمقراطي، بل أول رئيس ديمقراطي ينتخب منذ عام ١٩٧٦ جعلهم يتكلمون وراء كلنتون، وكان هذا هو بعد ذاته خروجا على القاعدة السائدة منذ تولي كلنتون الرئاسة حيث يواجه معارضة مبررة من شيوخ ونواب حزبه في كافة القضايا والمشروعات التي تعرض علي الكونغرس. من المبرازية إلى الرعاية الصحية إلى قوانين حماية البيئة. فضلا عن معركة السماح للشوذا جنسيا بالخدمة في القوات المسلحة.

وهذه المعركة كانت بداية الاتفاق الخطير بين كلنتون وجنرالات البنجاريين وقد جرت عليه متاعب كثيرة، على الرغم من أنه قبل التوصل إلى حل وسط بشأنها أبدى فيه

القضاء الأمريكي (إما في ذلك المحكمة العليا) وأيد الرأي العام. كانت بداية. جرت وراها كثيرا من المشكلات بين كلتنون والعسكريين. ولا تبدو المسألة مجرد اختلاف وجهات نظر. الطريقة التي يعبر بها العسكريين عن «غضبهم» واستيائهم» من كلتنون وسياسته الخارجية تتجاوز حدود اختلاف الآراء في تصريح لصحيفة «الوس انجيليس تايمز» مؤرخا (١٩٩٣/١٠/١٩) قال روبرت جاستيكيون- وهو مسخطط استراتيجي سابق في «النتاجون» وتقول الصحيفة أنه لا يزال يحتفظ باتصالات وثيقة مع كبار القادة العسكريين- «والناس الذين تحدث إليهم في النتاجون مشغولون. الشمر السائد بين كثيرين منهم هو أن الفريق» وهو يتحدث عن الفريق الذي عينه كلتنون لتعزل مسؤوليه وزارة الدفاع برئاسة الوزير أسبيتا» ليس واثقا من الجهاد ولا من عمله».

مسؤول سابق آخر هو راولد ألكالا وهو كولونيل متقاعد من الجيش وتصفه الصحيفة أيضا بأنه من يضافون على انفعالاتهم داخل «النتاجون» يقول والمراجع السائد في النتاجون يتراوح بين خيبة الأمل والارتعاج. الناس هناك يشعرون بأن هناك فجوات في الخبرة داخل فريق صانعي السياسة المدنيين.

والشيء الواضح قاسما هو أن كلتنون لا يتمتع بثقة كبار الجنرالات والأميرالات. وهذا يعني أنه سواجده مزيدا من التعقيدات والمشكلات في أداء سياسته الخارجية، خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وليس هناك عامل وراء غضب الجنرالات من كلتنون أشد وطأة من عامل خفض الميزانية العسكرية الأمريكية. وعلى الرغم من أن القواعد والوائح- وهو شيء لا تفرده أمريكا- تقتضي بأن ينفذ العسكريين المحترمون أوامر القيادات المدنية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وأن لا يشاركون علنا في توجيه انتقادات إليه. إلا أنه يبدو أن كبار القادة العسكريين الأمريكيين يظهرون منذ تولي كلتنون الرئاسة استعدادا غير مألوف لانتهاك هذه القواعد وهم وإن كانوا لا يدلون بتصريحات علنية تنسب إليهم بأسمائهم ومناصبهم بعد أن عوقب أحدهم بعد وقت قصير من تولي كلتنون بصفته من الخطة لتعزله بالنداء الجارح للقتال الأعلى- إلا أنهم ينشطون الآن أكثر من أي وقت مضى في

عقد اتصالات واجتماعات مع أعضاء الكونجرس يصرخون فيها عن غضبهم واستيائهم. وما هو أكثر حدة. والمظهر في الأمر أن كلا منهم يحاول أن يلقى مسؤولية الأخطاء العسكرية على عاتق المسؤولين المدنيين، ويصل بها إلى كلتنون نفسه. هذا ما حدث -مثلا- عندما قال الجنرال جوزيف هور قائد المارينز في لقائه مع مجموعة من رجال الكونجرس مؤرخا أن المسؤولين المدنيين في النتاجون رفضوا طلبا له في الصيف بعدم ملاقة اللواء هيديد. ثم رفضوا طلبا آخر له بإرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى الصومال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال هور كان على رأس قائمة المرشحين لنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة خلفا للجنرال كولين بالود. وتوسى. باعتصار الرئيس كلتنون للجنرال شاهلغا شطلي.

وتعزز شكوى الجنرالات الحالصة بتصريحات رؤسائهم المدنيين من الإدارات السابقة. وعلى سبيل المثال فإن كاسبر وايتهير وزير الدفاع في إدارة ريجان السابقة قال في حديث مع صحيفة «الفايز» البريطانية أن العسكريين الأمريكيين اليوم يشعرون بأنهم يتعرضون لسخرية شديدة لأدوارهم في الصراعات الإقليمية مؤرخا. إن الأداة الحالية لانتهم العسكريين، بل يبدو أنها لا تحبهم».

ماذا يقول كلتنون ردا على هذه الانتقادات ضد سياسته الخارجية ضد قراراته بشأن استخدام القوة العسكرية أو الإحجام عنها.

قال كلتنون في لقاء مع الصحفيين تطرقوا فيه إلى هذا الموضوع ولدى أشخاص كانوا شركاء في الإدارتين السابقتين (إدارتي ريجان وبوش) و«لا يقولون أن عملية اتخاذ القرار في صد الأمن القومي هي في هذه الإدارة مثل الكفاءة التي كانت بها الإدارتين السابقتين إن لم تكن أفضل». وقال في لقاء آخر إنه نجح في الصومال مستجملتي أكثر حذرا بشأن وضع القوات الأمريكية في دور حفظ السلام.

وقد انعكس هذا التصريح في قرار غير معلن -حتى الآن- اتخذ كلتنون بالتحفظ على قرار التدخل العسكري الأمريكي في البوسنة. ومعنى هذا أن كلتنون لم يتراجع عن تفرده من التدخل العسكري تحت مسمى الجنرالات على سياسته الخارجية. وربما يكون

هذا معنى ما يؤكد المسؤولون «والنتاجون» من أن كبار الضباط العسكريين يزدادون عزلة، بل يصيروا تجاهلهم في المناقشات الأساسية المتعلقة بالأمن القومي في البيت الأبيض تحت رئاسة كلتنون.

ويذهب أحد كبار ضباط البحرية الأمريكية- من يعملون داخل هيئة رئاسة الأركان- إلى حد تشبيه الموقف بما كان عليه الحال (إلى فشل العملية العسكرية الأمريكية لإتخاذ الرهائن في طهران التي أصدر الأمر بها الرئيس كارتر في عام ١٩٨٠. وتجددت الإشارة هنا إلى أن إخفاق هذه العملية يعد السبب الرئيسي لخسارة كارتر الانتخابات بعدها بشهر في مواجهة رونالد ريجان.

ومن الواضح أن حينه العسكريين الأمريكيين إلى أيام ريجان، إلى حقيقة الثنائيات والميزانية العسكرية المتزايدة سنويا. وإلى أعمال علي فرار الإغارة على ليبيا، وغزو جزيرة جرينادا. بعد ذلك غزو بنما ثم حرب الخليج بقرص الوصف. بعضهم يقول إن ريجان ما كان ليهتدي في اللجوء إلى الحبار العسكري لرد على امتناع ليبيا عن تسليم المصحفين في قضية طائرة لوكسبري. على العكس قاسما من «الاجليات» المتعاقبة من جانب كلتنون. وماكان ريجان أو بوش ليهتدي في تدبير جانب كبير من مذبذبات تدبيره كاملا لو كان ذلك ما يتطلب التضي على اللواء هيديد. أو قتله.

في تصريح لصحيفة واشنطن فايز يقول كولونيل في الجيش سبق أن أدى الخدمة العسكرية في فيتنام: «من المؤكد أننا في أيام ريجان كنا نشعر بثقة عظيمة في النفس وبراعة على العمل. وبالتأكيد ليس هذا هو شعورنا اليوم».

إن الرئاسة الأمريكية في قبضة صراع حاد ربما لم يسبق له مثيل بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية. بين الرئيس المنتخب. والمؤسسة العسكرية. ومشكلة الطرف الأول (كلتنون) أن باقي الأقوياء يخوضون المعركة ضد: المخابرات المركزية. مكتب التحقيقات الاتحادية. وكالة الأمن القومي. أبطال كتاب «النولة الخارجية على القاتل» (١٠).

الوجه الحقيقي للمعادلة في هذا الصراع، الذي لا يظهر فيه على السطح إلا ما يشبه الجرة الظاهر من جبل الجليد، هو أن حماية كلتنون هم خصومه وهم أقوياء. وكادرون. وخطرون.

اطلبوا الحل ولو في الصين! الاقتصاد العالمي يعاد تشكيله والمانيا تسعى للخروج من الأزمة

وأصبح الحل أمام المسؤولين عن هذه السياسات الاقتصادية هو زيادة التوجه نحو الخارج. عبرت برلين صياقته يوم ١١/٢٠ عن نظرة متشائمة كاتبة « بمناسبة زيارة كول للصين... سيجلب كول عقودا من الصين بلباسات الماركات. ورغم ذلك لن تستطيع الصناعة الألمانية الاستعلاء على أسواق منظمة النمو الآسيوية، لأن ثمة كتلا جديدة أخذت في النمو، في شمال أمريكا وفي منطقة المحيط الهادئ ». وصيحب هذا التطور بعض المحللين الألمان بالقلق بأن يكون اللحصاق بقطار التوسع الاقتصادي الخارجي قد أصبح بالغ الصعوبة.

وترتبط قضية الانتصار في صمركة الأسواق الخارجية بغض تكلفة الصادرات. وهنا يواجه العمال الألمان وضعا بالغ الصعوبة. الحكومة وأصحاب الأعمال يضغطون ليس فقط لتقليص الخدمات الاجتماعية بل وأيضا لتقليص الأجور... وتوجه السياسة لحدوث خفض حاد في الأجور يصل إلى ٢٠ بالمائة. ويأتي هذا في عرض يقدمه أصحاب الأعمال (غروب صانع فولكس فاغن) بإعادة توزيع العمل. العمال يعملون ٤ أيام في الأسبوع ليحصلوا على ٨٠ بالمائة من الأجر. وفي طرف الأزمة ووجود ملايين العاطلين، لائلكه التقاعدات أن تنصرف بدون حذر في استخدام سلاح الاختراب.

النموذج المذكور قبلته النقابات مع تحفظ على نسبة خفض الأجور، إذ أن العمال في النهاية سيقفون نفس المقدار لرغف إيجارات بيوتهم وعلى الطعام والملبس بدون تخفيض.

نيلسون

رسالة جولين

تخصيص الاستثمارات الكافية في مجال البحث العلمي في صناعتهما في الغرب، بحيث يقرر الاقتصاديون اليوم أن ألمانيا على تقديمها قد تخللت نسبيا عن صالقة الصناعة في العالم. ولم يعد انتاجها يملك الجاذبية الضرورية في الأسواق الدولية بالمقارنة باليابان على سبيل المثال. وكان التوسع في سوق ألمانيا الموحدة ظاهرة مؤقتة إذ مالبت نفس السياسات أن أدت لتقليص القوة الشرائية وانتهاء الراج المؤقت،

«المعجزة الألمانية الثانية» لم تصحق. ومكان الخطابات المتفائلة عن مستقبل ألمانيا الموحدة المزدهر محل حل الحديث عن الأزمة التي تهدد نطاقاتها من الاقتصاد إلى السياسة وإلى كافة مظاهر الحياة الاجتماعية. وبينما أصبح العمل أكثر السلع ندرة في ألمانيا الغربية، واضطر الملايين من الناس إلى اللجوء لصناديق البطالة والمصروفات الاجتماعية، جاءهم الحكم بتفسيره لأسباب الأزمة. وخلاصته أن ارتفاع تكلفة العمل في ألمانيا هي السبب، وأن مستقبل ألمانيا يكمن في زيادة الصادرات القادرة على المنافسة في العالم.. أي أن الاجور يجب أن تنخفض. والأسواق الخارجية يجب أن تفتح.

لم تتحقق توقعات السياسيين الألمان أن تكون الوحدة الألمانية «موتور» الاقتصاد الألماني لسنوات طويلة. وكان الاعتراض يقوم على أن رأس المال الألماني الغربي سيفكر شرق ألمانيا بالاستثمارات ليعمله إلى أحد أكثر مناطق الاقتصاد العالي تقدما. واستطردا انتشر التصور أن شرق ألمانيا سيكون جسرا لاستثمارات ألمانيا واسعة في شرق أوروبا. وكان خطأ السياسة يكمن في فهمهم الكامل لمراكز ولقانون الرأسمالية الأساسي. وترجمته أن الرسائل يسمي أساسا للرفع. وقد وفرت عملية ضم شرق ألمانيا أرباحا هائلة لاستثمارات ألمانيا الغربية، إذ استولت فجأة على سوق يمكنه ١٦ مليون إنسان. ولم يصره هذا الرفع السهل والتوسع أن عن تستثمر في الصناعة في شرق ألمانيا وحسب، بل صرلها أيضا عن



في العالمة القادمة. ويستند هذا التقرير إلى حجم السوق الصيني (١/٤) سكان العالم)، ودرجة نموها الاقتصادي، إذ تنتج الصين حاليا مايساوي ضعف الدخل القومي الألماني، وهي البلد صاحب أعلى معدلاته تنمية في العالم حاليا، (١٣٪ في عام ١٩٩٢). وبخبرة النظم تكتب الصحف الألمانية عن تأخر ألمانيا فيما يخص تنمية العلاقات مع الصين فبينما تستثمر ألمانيا في (١٣٠ مشروعاً) في الصين تتجاوزها اليابان (١٨٠٠ مشروع) وأمريكا (٢٢٠٠ مشروع) والصين الوطنية (٩٥٠٠ مشروع).

وماذا تريد الصين من ألمانيا؟

لهجة التعامل الألمانية مع الصين تختلف كثيراً عنها بالنسبة لروسيا أو بولندا وغيرها. وقد تبين هذا من المنشور عن رحلة كول إلى الصين. إذ سافر مستشار ألمانيا من بلد، هو رغم قوته الاقتصادية في أزمة، إلى بلد، رغم تخلفه الاقتصادي في نحو يسيل لعاب البلدان الصناعية الكبرى الباهضة عن أسواق. وقد تسالط إحدى الصحف الألمانية عما يحمله المستشار كول في جعبته من حجج يساندها مطالبته للاخذ باقتصاديات السوق بدون أي تردد كما تحدث مع الأوروبيين الشرقيين. نشر الصينيين قبل زيارته الكثير عن اقتصاد ألمانيا وكيف أدى الانتقال الراديكالي إلى الرأسمالية - عبر أسرع وأوسع عملية خصخصة شهدتها التاريخ - أدى إلى كارثة اقتصادية (القضاء على ٨٠٪ من الصناعة في ألمانيا الشرقية وطرد مايقارب من نصف العاملين في ألمانيا الديمقراطية من عالم العمل).

أما ما تريد الصين من ألمانيا فهو التكنولوجيا الحديثة التي تدعم عملية التصنيع والتحديث السريعة الجارية في هذا البلد. والصينيون يرون أنهم أقدر على معرفة أفضل الاشكال الاقتصادية لبلدهم، وعلى تحديد أي المجالات تترك لتقطاع الدولة وأبها للقطاع الخاص.

ومع التطورات المتسارعة في التجارة الاقتصادي للصين وما وصلت اليه الآن ينبغي طرح الأوهام جانباً عن أنها لازالت تسير على خط اشتراكي. وبحول الصين المذكور يوضحه الجدول التالي:

تحول أشكال الملكية في الصين:

فتح سوق الصين للاستثمارات وللمنتجات الألمانية. وكانت حكومتها قد صاغت ترحا استراتيجيتها تجاه آسيا. وقضية التوجه لآسيا - كما تبدل التحليلات المنشورة- هي قضية حاسمة خاصة في ظل التحولات السريعة في بيئة الاقتصاد العالمي، والتي تشهد نشوء تكتلات جديدة وقهرلات في التكتلات القائمة. ويعد أن نقلت اليابان إلى اسواق أوروبا وأمريكا بشكل واسع تتوجه ألمانيا الآن لتوسيع وجودها الآسيوي ومواجهة اليابان في محيطها المباشر. توصل كول إلى اتفاقات اقتصادية حجمها نحو ٨ مليارات مارك مستخدم في تنشيط الاقتصاد الألماني الغارق في الركود. ويقول تقرير صادر في شهر أكتوبر عن البنك الألماني أن الصين الشمسية متصع وأهم مناطق النمو الاقتصادي في العالم.

الصراع الجاري حول مايسمى الحفظ على «سوق ألمانيا» الاقتصادي يسير نحو الحسم لفهر صالح الحال رغم تهديداتهم النقابية للقدرة. السبب يكمن في الأزمة الحارقة من ناحية، ولكن في موقف حزب المعارضة الرئيسي الاشتراكي الديمقراطي الذي يسير من تنازل لآخر دون أن يقدم بديلاً مقنعاً ومتقلاً من السياسات الرسمية.

ماذا تريد ألمانيا من الصين؟

وعلى خلفية صراع داخلي حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبذرات اقتصادية متشائمة أعلنها الحكما، الخمسة (تمثل خمسة معاهد اقتصادية كبرى تعد تقريراً سنوياً عن أوضاع ومستقبل الاقتصاد الألماني) حمل المستشار كول عصى الترحال وتوجه لزيارة الصين الشعبية. والاهداف الألمانية الاقتصادية المباشرة هي

السنة	قطاع الدولة	القطاع غير التابع للدولة
١٩٤٩ (سنة الثورة)	٪٢٩٠٢	٪٧٣٠٢
١٩٥٧	٪٥٣٠٨	٪٤٦٠٢
١٩٥٨ (القفزة الكبرى)	٪٨٩٠٢	٪١٠٠٨
١٩٦٦ (الثورة الثقافية)	٪٩٠٠٢	٪٩٠٨
١٩٧٩ (الإصلاح الاقتصادي)	٪٧٨٠٥	٪٢١٠٥
١٩٩١	٪٥٢٠٨	٪٤٧٠٢

المصدر: مجلة WOCHENPOST برلين ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ عن QIAN/XU (LSE1993)

الخوف من هجرة الصناعات إلى بلد الاجود التخفضة المكسيك، وفي المكسيك الخوف من أن تقضي الصناعات الامريكية الشمالية القادمة بكفائها كلها على الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، كذلك الخوف من أن تعود الولايات المتحدة للإحتلال على الثروات الوطنية المزمعة تحت راية الخصخصة.

وقد أفسح تصريح وزير الخارجية الأمريكي كروستوفو بشكل غير مباشر عن الصلة بين التجمعين اللذين لاتغنى الولايات المتحدة مطالبتهما بتزعجهما. قال كروستوفو إنه الرأي العام الأمريكي لن يقبل انشقاقنا بأسيا إلا اذا فحمت أسواقها لهضائتنا». ويمكن من هنا أن نفهم بدون صعوبة أن التمر الانتاجي المقترض يمتد في التجمع الاقتصادي الأمريكي سيهي لغزو اسواق دول آسيا بمساعدة التجمع الاسيوي الجديد.

ولاحاجة للقول أن عملية إعادة التشكيل الجارية لبنية الاقتصاد العالمي تقض نفاق المحدثين عن حرية التجارة العالمية. فكل التكتلات الاقتصادية القائمة بزعماء الغرب هي تكتلات اقتصادية حثائية تخلق أرضا ضاغطة ضد كل من لا ينتمى إليها وأبضا على من ينتمى إليها من الدول الضعيفة اقتصاديا.

والاشتراف تأثير هذه التكتلات على فرض أسعار المواد الخام والمواد الصناعية وتقسيم الاسواق، بل يعتمد على خلق الأدوات النافذة لفرض السياسات الاقتصادية بكاملها، بحيث يتم توجيه اقتصاد دول العالم الثالث (الناقلة في هذه الكتل أو التي يخارجها) بشكل شبه كامل. هذا الوضع يضيف أسلحة جديدة لخرسانة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لأن حصار الدول المصرة على الحفاظ على شيء من السيادة سيستكمل من الغرب والشرق.

في ظل هذا التطور تقض مأساة الوضع العربي بمصقتها الكامل، إذ تعتمد بنوك أمريكا وأوروبا التي تحمل عمليات التشكيل الاقتصادي في أرجاء مترامية من العالم أيضا على رأس مال عربي تحتاجه بأفاح عمليات التنمية في المنطقة.

وبدون أرواح من الدور المبك لشيوخ المال العرب. أليس لديهم من ينصحبهم بأن يستغفروا جزءا من مالهم في بنا وعديث اقتصاد بلادهم قبل أن تنضب منابع النفط وأساس وجود بلادهم؟

قضية حقوق الانسان والتي جرى معها بشكل هامشي، وقضايا سعى المانيا مع حلفائها الأمريكيين إلى قصر احتكار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة على حلف الاطلنطي، ودفع دول العالم النامية لتبني وصفة اقتصاد السوق بلا تردد.

التكتلات الجديدة وأعادة تشكيل الاقتصاد العالمي

مسير المساعي الألمانية ستعترف أيضا على التحولات السريعة الجارية في بنية الاقتصاد العالمي.

فلم يكد كلفنتون يحصل على موافقة الكونجرس الأمريكي على إقامة منطقة التجارة الحرة التي تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك NAFTA حتى اتجه إلى هدف أكبر وأكثر تأثيرا فيما يخص المواجهة مع المجموعة الأوروبية. أن سعى امريكا للدخول في علاقة خاصة مع المجموعة الاقتصادية الآسيوية المظلة على المحيط الهادي APEC يرتبط بإقامة مجموعة NAFTA بشكل وثيق. وقصد تجم كلفنتون على الأقل في أن يعقد مؤتمر قمة

غير مسبق حضره رؤساء وزراء وخارجية واقتصاد الدول المظلة على المحيط الهادي جامعا لأول مرة على الصين الشعبية ودولة تايران حول مائدة مقاضات واحدة. وبعد تجمع NAFTA معارضة قوية في الولايات المتحدة والمكسيك. في الولايات المتحدة

وتجميع الكتابات والالام الرثائية التي تصالح التطور في الصين على انتشار العلاقات الرأسمالية، وأشكال تذكر بأول عهد الرأسمالية من حيث قسوة ظروف العمل وشدة الاستغلال وتفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية.

ويظل الفرق بين هذا التطور وذاك الذي يجري في شرق أوروبا كائنا في أن العملية الاقتصادية لازالت محكومة سياسيا لصالح بناء الدولة موحدة، وقباعد والانتجاء الاجتماعي والسياس الذي إن حدث في بلد مثل الصين سيؤدي إلى كسائرته بالنسبة إلى الصين وليس الصين وحدها. إن استمرار الدولة في الحفاظ على سلطة القرار فيما يخص التوجهات الكبرى للاقتصاد والسياسة غير واردة في ظروف بلد نام اذا أطلقت العنان بالقيود للخصخصة إذ عندما تكون الدولة مجبرة من قساعة اقتصادية قوية كيف لها أن تقوم برهانتها السياسية والاجتماعية والوطنية عموما في مواجهة الاحتكارات الاجنبية العملاقة التي ستكون الحائز الأكبر على ملكية المؤسسات الاقتصادية.

ورغم أن الصحف قد بدأت ترها في تحليل نتائج زيارة المستشار كرو إلى الصين إلا أن بوسع المرء أن يستخلص أن الضرورات الاقتصادية الأنية قد غلبت على ماعداها من اهتمامات منجوبة على جدول الاعمال الدبلوماسية الألمانية. من ضمن هذه القضايا

المعقول واللامعقول فنى الكنفخو

عند السلام نور الدين

الاسم الرسمي للرئيس صاحب العصا
السحرية ، قائد الاوركسترا البهلوانية ، عازف
النوتة الموسيقية التي لا يستمتع بها إلا
القتلة والصوص ، والمرتقة والبطجية الذين
أصبحوا بفضل معجزات مفارقات العالم
الثالث حكماً ، الاسم الرسمي لرئيس أرض
البحيرات ، والمستنقعات ، وعصير
الكسوكسو ، الأرض التي تمتشق الرقص
حتى مطلع الفجر ، والجئس حتى الإيدز ،
والخرية حتى الموت ، تغرد بذلك الإسم كل
وسائل الإعلام في الكنفخ صباح مساء ،
وتعزده ذلك الاسم الفضائحي الطويل دون
خجل في وكالات الأنباء العالمية ، منذ أن
صعد بمزامة لحسابه الخاص قبل أكثر من ربع
قرن من الزمان ، حين غادر بصديقه الحميم
«باتريس لومبا» شعبة الكنفخ فاطفاها ،
وزين له الدماء القبلى التأسرى أن يصطاد
عصفورين بحجر ، فلم «لومبا» يبيده الى
المترواح الكتيبالي «تشومبي» ليشرب من
دمه حتى إذا ارتوى وسال الدم على شفتيه
وانثال إلى ركبتيه اتهمه بمصاص دماء الثوار
، فتجمل في عيون البلجيك وفرنسا فراق لهم
وصفت له زاتير .

ينطبق ذلك الاسم الفرائس القضائحي :
الديك الذي نزا على كل دجاجة أو «موهورو»
سبحى سيكو» كركو لمهبثو وان
بالمها» على المنسى المصحب الذي ليس
كشله في الشراة والمخاتلة والتحرلات من
أعلى إلى أسفل والمصامية في التجرد من
القيم أحد .

فسرقها بأوامر جمهورية وفسد ، وتفسخ على
مهله دون أن يكدر عليه صفو تحلله أحد .

الديك الذى «قتل الدجاجة التى تبيض ذهباً» .

باتريس لومبا



يقتصر الرئيس الزائيري الذي صعد وتزا على كل دجاجة بجدارية الصنف غير الطيرى الذي يضم أغنى أقبية العالم، فأسواله في البهوك السويسرية وحدها تساوى ثروة ملكة بريطانيا الهوايث الفانية التي اضطرت مؤخرًا وخضوعًا لإرادة المواطنين في المملكة المتحدة أن تقطع منها الضرائب رغم حرصها الذي صرفتها في حفظ المال وصنائه والدفاع عن حقوقه حتى لا يعيد فيما يليه أولاً بفيد، الشيء الذي يجبرها ذاتًا على التشفيف، وإعلان شد الحزام والطوارئ في أرجاء قصر الامبراطورية التي غابت عنها الشمس.

وإذا كان البريطانيون إضافة إلى أولئك الهمازين المشاهير بالتمهية في كل بلاد العالم، والذين لا شغل لهم غير تقصى تقاص الوجعها والأمراء والملوك ولجود الدائرة البلورية والمجتمع والسياسة من كل شاكلة ولون وتجمعهم إلى مفادهم ثم الاستغراق في متعة التهمك والضحك، يعرفون بواطن ثروة الملكة الهزاتب اللسانية وتقاصيل قائمة مقتنياتها ومشترياتها البرمية أبدًا من الملابس والاحذية والبعض والمختصرات، وانتمها بأكراميتها النادرة التي تجود بها حينما يحتل توازن فراجها ويغترق نصف درجة صرب السخا، فلا أحد خارج الكونفو حتى وكالات الصجس والبنوك يمكن أن يمتنى له أن يعرف على وجه التقريب مقدار الثروة الحقيقية لذلك زائير الذي لم يتروك دجاجة لم يتق عليها ومع ذلك فإن أي مواطن كتنزولى يمشى على قسبعين، وقد بلغ سن النطق، ولم تتشكك منه ذبابة النوم ال تمسى تمسى، يعلم يقينًا أن الكونفو (زائير) بأجسها: البشر والحيوان، والنبات، والجماد، وسياج الذهب، والماس والهيوآنسزم، والبن

والشاي وشار الأشجار والمستنقعات والأنهار وما يسبح فيها وما يترسب والتجارة والصناعة والسوق السوداء، والتهرب والعملات الصعبة والمحلية والزائفة باختصار كل شيء حتى حيات الرسل والإينز الذي أحصى شعبيًا بعد ملكية شخصية وخاصة للرئيس الذي نزا على كل دجاجة، ولم يقبل أبدًا ولن يسمح لأحد أن يجترأ على منافسته أو يحاول أن يتقاسم معه أو ينازعه أو يعارضه، أما أولئك الذين قد اجترأوا على منافسته أو معارضته فقد وصل عددهم مئات الآلاف ومع ذلك فقد انتقلوا جميعًا لمفضل الرحمة الواسعة التي لم تعرف طريقها برما إلى قلب الرئيس الذي، إلى الأجياد السماوية.

يقول أحد الخبراء الدوليين في قلة اسما رؤساء أفريقيا وعلاقتها بالتمنية والوطن قدام أرض الكنف مع بدايات صعود نجم ديك كشاشا في سنوات الستين وكان الجيبر على مرعد معه لتعميده رئيسًا. وإن لاسم مويوتو والذي يعنى حرفيًا في لغة القبيلة التي ينتمى إليها الرئيس: -الملك الذي لم يتحرك دجاجة دون أن يتزو عليها- دلالة تنصوية عصية ذات بعدين:

الأول، وراثي عضوي والثاني سايكولوجي وطبيقي، وكلاهما يصبان في مجرى حب البقاء وإعادة الإنتاج. -وقسر

مويوتو سيسى سوكو



الجيبر الاقتصادي الدولي في إحدى جلاجل تقاريره التي لم تقطع طوال خمسة وعشرين عاما بواقع تقرير في كل أسبوع إلى رئاسته في روما ولهاى ونويورك على ورق صليل متقوش صنع أصلاً كدخاتر صكوك لكبريات بركو العالم- بقرلو الجيبر- إذا كانت الكنف زائير هي الدجاجة التي تبيض ذها وهي بحق كذلك وإذا كان الرئيس مويوتو هو الملك الذي لاقتل من تحته دجاجة، فإن ذلك الملك القفل يملك الشرعية الكاملة أن يجمع البيض الذي خرج بايلوجيا من لقابحه، وأن يصنعه في سلته الخاصة، وأن تلك الشراسة والتروش والدمرية التي يبدىها الملك مويوتو من حين لآخر إزاء معارضيه ومناقصيه ومنازعيه والذين يتطلعون لتفككهم معه طبيعهم رغم أنها خطيرة وأنها جنور وراثية وسايكولوجية لا يمكن تجاوزها أو إغفالها أو التقليل منها، ثم يضيف جيبر التعمية الدولي في تقريره الهام والذي أراد له أن يركن الأخير، (لقد طاب به الزمان في أرض الكنف وقد أن له أن يرحل؛ -صحيح أن الملك الذي لم يتروك أبة دجاجة دون أن يتزو عليها يملك حقًا يوضع اليد في الصفح بالدجاج والبيض مما إلا أنه قد لوط في الستين الأخيرة، أن لثة انحرافا حادا يصل إلى مستوى البلاء العضال الذي لاقضاه، محم قد أصاب ديك الكنف العظيم. ولعله إحدى العجليات الحفعية لمرض فقدان المناعة المكتسب الراجع الانتشار في المنطقة حينما يصل إلى خلايا الخغ فيدمرها، وإلا كيف يمتنى لنا أن نفسر ظاهرة أن النديك القفل لم يعد يكتفى بالقفسز على ظهر الدجاجة حتى إذا قضى وطره نزل ولكنه يتصادى في العدوان فينشق منقاره الحاد في يافوخ الدجاجة حتى يسيل مخها على صفحتي جناحيها ثم لانتلث أن تفارق الحياة).

ويواصل الجيبر الدولي في تقريره مقبرا وأن ديك الكنف يمثل الآن كسارطة بيئسية وطبيسية وتنموية كالتروث والقيضانات والجفاف إذ أن الديك على هذا النهج يقضى على الدجاج الكنفى الذي يبيض ذها، لذلك يرمى جيبر التنمية الدولي أن تقوم كل الأطراف المعنية بحماية البيئة والطير الأفيق والفرشة برضع حد لهذه الكارثة الطبيعية حتى إذا انتضى الأمر أن ينص الديك أو اللهاياجيا، صلبة جرامة لعله يقع في سمر الأبدية، ولما كان لا بد مايس منه بد فلا بد من السير قداما في تنفيذ الإجراءاته قبل أن تتحول أرض الغطاء وزائير إلى قفر يباب دون دجاج أو ذهي.

البعض منهم وكنا نجتمع اسبوعيا لقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي ومناقشته، وقد أفادتني هذه الحلقة فائدة كبرى، ويرجع إليها الفضل الأول في إرساء المبادئ الماركسية الأساسية للاقتصاد السياسي في ذهني. وكذلك درسا كتابا هاما معاديا للصهيونية، وهو الذي ألفه الشيوعي الألماني وأبو هيلبر، وأسمه «نهاية اليهودية» والحق أن هذا الكتاب كان أساسا في تربيته الفكرية المعارضة للصهيونية معارضة تامة (صفحات ١)

لكن هذا النشاط كسان لم يزل أجنبي التصور وأسألة: وما هي مدى علاقة الاتحاد أنصار السلام بالمصريين؟ وبجيب: ويمكن القول أنها كانت علاقة خفيفة وقليلة، وقد نجح الاتحاد في جذب بعض المصريين وخاصة في المؤتمرات العامة والتي تتعلق بالنضال ضد الاستعمار مثل مشكلة الحبشة، ذلك أن مسألة السلام لم تكن مفهومة لدى الرأي العام الوطني المصري، باعتباره كان يريد الحرب ضد الاستعمار.

وبواصل: وبعد أن دخلت الجامعة، أذكر أنه كانت هناك محاولة من بعض أعضاء مصر الفتاة لإقامة مؤتمر لنصرة فلسطين. ودخل بعضهم المدرج هاتفا ضد اليهود وأناقضت وأعلنت احتجاجي وتكلمت بلغة عربية ذات لكتة أجنبية متحدثا عن الفارق بين اليهودية والصهيونية وقلت اليهودية دين، والصهيونية حركة سياسية معادية واستعمارية، وطلبت إلى المجلس أن يهتفوا صمى: تتسقط الصهيونية (هكذا... ص ٢٥٤)

وفي عام ١٩٣٩ قامت الحرب العالمية الثانية، ولم يعد هناك معنى لاستمرار الاتحاد أنصار السلام، واجتمعنا وكنا عشرة أو خمسة عشر شخصا، واتفقتنا على ضرورة حل الاتحاد وأسسنا جماعة أخرى أسميناها وجماعة اليهود، وكانت ناديا ثقافيا ومقرها في شارع علي.

وقضى الأحداث بهذه المجموعة ذات العدد المحدود، الموزلة عن الشعب المصري، والتي وإن كان بعض أعضائها مصريين مثل يوسف درويش وروفيون وديبلكنة كان مجرد استثناء، وكان أيضا ذا ثقافة شبه أجنبية: لكن يوسف درويش فعلها، كان يقسم في شارع سكة جلال الملك في يولات، وهناك تعرف بمجموعة من العمال وأئسن منهم

كانت المسألة محض مصادفة. ولقد تسألني وماذا لو لم تكن هذه المصادفة، وأقول: بصراحة لا أعرف، ربما كان هناك طريق آخر.

جمال صديق السعيد



د. وقت السعيد

السعيد- هكذا تكلم الشيوعيون (ص ٢٥٣). وبدأت أطلع على بعض المؤلفات الماركسية الصادرة بالفرنسية، وأذكر خاصة البيان الشيوعي الماركسي والمجلد الذي ألفهني حماسا لتعريبه البنائي، والتطلي المحكم، وباعتباره يقدم أداء علمية رائعة لتحليل التاريخ وشي الانجماحات السياسية (أحمد صادق سعد. صفحات من اليسار المصري ص ٣٩).

وفي عام ١٩٣٧ يلتحق الفتى الملتهب بكلية الهندسة، وكان عليه أن يرحل إلى القاهرة حيث الجامعة الوحيدة، وبدأ هناك في التردد على مقر اتحاد أنصار السلام. وفي هذه الفترة تعرفت على المهندس يول جاكودي كزيب، والشاعر القبرصي توماس ديميس وزوجته الكستورا، وروفيون دويش ويوسف درويش ومخرج حنين وغيرهم وانضمت إلى حلقة دراسية كونه

.. وثأتى المصادفة مبكرا جدا، وأنا مجرد طالب ثانوي، في مدرسة اللبسية الاسرائيلية بالاسكندرية (مصحح بك)، وهي مدرسة صغيرة محدودة الطلاب. وتكون المصادفة عندما قرص مدرسة التاريخ، ومحل محلها مدرسة أخرى مؤقعا... كنا في هذه السنة ندرس تاريخ الثورة الفرنسية، ودخلت المدرسة الشابة وبدأت المحصة قائلة في نجد: إنكم تدرسون التاريخ بشكل خاطئ. ولكي تفهموا التاريخ فلهما صحبها يجب أن تدرسوه على ضوء الصراع الطبقي، وشرحت لنا باختصار المادية التاريخية، وأهتق البعض منا بالأمر ووجدنا فيه بابا جديدا للتعرف، وبدأت هذه المدرسة في تزويدنا ببعض الكتب الماركسية، ثم دعيتا لحضور جلسة في مقر اتحاد أنصار السلام بالاسكندرية، وكان هذا أول اتصال لي بهذه المنظمة، المدرسة التي لا أنساها ولن أنساها هي أنا طوي (هكذا ذكر اسمها في حوار المسجل ص ٦-٤-١٩٧٥). لكنه عندما تحدث عنها في كتابه صفحات من اليسار المصري (ص ٣٩) أورد اسمها قبل الزواج وقبل أن تحصل على اسم زوجها.. وكان اسمها الأصلي أناكايكرو) (رقت

ومعهم «جماعة الشباب للقائفة الشعبية» وبدأ العمل المصري.. فقا

.. الفلاحي

لكننا هكذا نسرع الخطى متجاوزين الأصل.. ذلك الرجل السوسري الجنسية، الذي أسس الجهاد أنصار المسلمين، وظلت عيناه البتة تفتش عن مصرين أو شبه مصريين يتكلمون العربية، يستحقون أن يحملوا رسالة الماركسية إلى مصر.

استقرت العين البتة على ثلاثي «يوسف درويش» و«عبد الله» أحمد صادق سعد» تركت لهم مهمة بناء تنظيم وعادت أدراجها لعمل اجتماعي وثقافي وسط الأجانب.

وكان بول جاكبي يمتلك حساسية خاصة إزاء دور الأجانب، استمع إليه: «أنا مصمم أني لم أؤسس تنظيما.. أنا وضعت البذور، ثم تركتها تنمو، أنا كنت من الناحية المبدئية ضد أن يقوم أجني بتأسيس تنظيم.. أني أقدر بوضوح أن تاريخ هذه المجموعة الشيوعية قد بدأ بعد أن نتحت أنا عن العمل» (محضر نقاش في ٢٦-١-١٩٧٠ في باريس).

وقضى بالثالث أحداث عدة.. يصور مجلة الفجر الجديد، يؤسس دار النشر العشرين للنشر، لكنه لا يؤسس تنظيما شيعيا بالمعنى المفهوم..

ويقول صادق سعد: «لقد كان هذا الأول فهم مصر وإنقاذ علاقات جماهيرية بالحركة الشعبية الوطنية والديمقراطية المصرية.. لأنه ليس من الممكن فهم مصر من الكتب، وكذلك اختيار مدى صحة هذه السياسة في التطبيق العملي.. وأيضا كعملية تحضيرية لتجميع وإعادة العناصر اللازمة لبناء التنظيم في المستقبل».

وبناء على ذلك يقول: «وعلى هذا الأساس فقد تمعنا أنيقنا عن وعي من إعلان تأسيس تنظيم شيوعي.. وكنا نعتقد أن تأسيس حزب شيوعي في هذا الوقت كان سيضلنا في مهام تنظيمية تمعنا بدورها من أن نصق الهدفين السابقين.. وهكذا تميز الثلاثي عن الآخرين الذين أسرعوا بتأسيس تنظيمات شيوعية. ولعله يذلل قد وضع نفسه موضع المسألة خاصة عندما كتب شهدي عطية (باسم سري هو محمود حطفي) مقالا في «الجماهير» بعنوان «يريد الشعب حزبا من نوع جديد» ورد عليه أحد عملي هذه الجماعة (أحمد وهدي صالح) معارضا..

فتفتح هذا الموقف باب التصاريات التي تفرض أن جماعة «الفجر الجديد» ترفض تأسيس حزب شيوعي لأنها تطلع إلى موقع في مسار حزب الوعدية، مكتفية بملامحات الوثيقة بالطلبة الوعدية.. وعندما كنت أساوره (سما ١٩٧٥) قال صادق سعد: «والحقيقة أنني الآن.. وبعد مراجعة متأنية لما حدث أعقد أن موقفنا في هذا الصدد كان جزئيا.. غائبا.. وذلك أنه كان من الممكن بطبيعة الحال إيجاد تنظيم دون أن يتبع ذلك تحقيق الهدفين، بل وربما يساعد ذلك على تحقيقهما بشكل أفضل» (هكذا ص ٢٥٩).

لكن صادق سعد يقرر في شجاعة: «وأخيرا أقرر أن النقد الحقيقي الذي يمكن أن يوجه لنشأتنا في هذه المرحلة، أو الذي يمكن أن أوجهه لنفسي هو أن أهدافنا الاشتراكية لم تكن واضحة، كنا باسم الشيوعية أو باسم الماركسية ديمقراطيين إلى النهاية، ووطنيين إلى النهاية، ولما لم نوضح بما فيه الكفاية أهدافنا الاشتراكية، ولم ننز كسر ق طبقي محصور، ولذلك امتزجنا إلى حد ما بالحركة الوعدية-الشيوعية» (هكذا ص ٢٦١).

لكن العمل العنني تسد أبراهه.. كل أبراهه على يد الطاغية صديقي، «الفجر الجديد» والضمير» ودارالقرن العشرين وأقلت، لجنة نشر الثقافة الحديثة، ملت، ولم يعد مناس من تأسيس تنظيم.

ط-حي-ت

من كان صاحب الفكرة.

سأنتدأ بآب: أنا

ويقول: «اتفقنا أولا على إعطاء الوثائق الأساسية للتنظيم وعملنا لائحة خط سياسي وخط تنظيمي، وخط جماهيري، وخط نقابي واتفقنا على الاتصال بعدد من الأصدقاء الذين كانوا على علاقة وثيقة بالجزء الجديد والضمير، وعرضت عليهم الوثائق، وجعلناهم مع عدد من الزملاء الآخرين، إما على أساس جغرافي أو على أساس محل العمل، وقت المرافقة على الوثائق بعد إدخال بعض التضميدات عليها، وقامت كل مجموعة بانتخاب مسئولها بعد أن قمنا نحن بتزكية عدد من المرشحين، هؤلاء المسئولون (عددهم سبعة أو ثمانية) اجتمعوا في سبتمبر ١٩٦٤ في مقهى خرستو بشارع الهرم، وقت في هذا الاجتماع عملية إقرار الوثائق، واعتبر

الاجتماع مؤتمرا تأسيسيا.. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من ثلاثة: أنا مسئول سياسي، يوسف درويش مسئول تنظيمي - أحمد العسكري مسئول عمل جماهيري، واعتقد أن أحمد وهدي صالح ضم إلى اللجنة المركزية بعد ذلك».

وكان التنظيم مطلق السرية، حتى اعضائنا لبارفون اسمه، وأحيانا لبارفون أنهم أعضاء في تنظيم شيوعي.. وكان شعاره الحكم «الابتغى بصر» بمعنى أنه طالما أن «المعلومة» ليس من الضروري معرفتها، فمن الضرر التعرف عليها.. ولعل هذا الشعار المحكم قد حرص التنظيم طويلا.. وإن كان البعض يعتقد أنه قد قيد خطره طويلا..

وقضى رحلة التنظيم ويشير الاسم أكثر من مرة «الطلبة الشعبية للفرط-ط-حي-ت» و«الديمقراطية الشعبية-ط-حي-ت» و«حزب العمال والفلان الشيوعي المصري»، لكننا في كل ما سبق نتحدث عن جانب واحد من الرجل السياسي والمنظم تاركين الأهم، المفكر.

الفكر

ومنذ البداية كان صادق سعد متميزا على قرائته سواء في كتاباته الأكثر اتقاناً أو في تحليلاته المميزه..

ورغم حداثة السن والجدة في العلاقة كانت مقالاته في الفجر الجديد (١٩٦٥) تنبئ.. ببلورة مفكر..

..وتحاول أن نخترنا بضعة أسطر من مقالات عديدة (استغرقت ٢٠٨ صفحة من كتابه صفحات من اليسار المصري) ..

كانت مصر الفتاة قد أعدت مذكرة بخصوص الطالب القومية وقعت إلى القصر الملكي وملئت عليها صادق سعد قائلا: «ويستمر قرائن المذكرة وثلاثة الأفكار الاستعمارية عند أحمد حسين حين يتحدث عن السودان وعن ضرورة ضم مصر إله يقول: «لأن سكان مصر الذين يتضاعف عددهم في كل عشرة أيام أن يمتزجوا بالدمع الروسية في السودان» فيستجامل ما في فقر المصري من أسباب طبقية هي المسئول الأول عن جوعهم، ويتجاهل ما في المرتبة الأولى أن السبب الرئيسي الذي يجعلنا نطالب بتخلص السودان من الاستعمار الإنجليزي ليس سببا استعماريا استغلاليا، بل إنه سبب دفاعي، أي أنه بدون

هذا لن يستطيع السودان والناصر أن يترده
هجمات الاستعمار (الفجر الجديد
١٩٤٥-١٩٤٦).

وعندما كانت الحكومة تتفاوض مع
الاحتلال كانت تطالب الجميع بالهدوء وعدم
تقديم أي مطالب اجتماعية حتى تحصل
الحكومة بالهدوء.. ويقول صادق سعد وإننا لم
نمن أن الانتصارات الوطنية العديدة التي
حصلت عليها مصر خلال تاريخها لم تأت
بالمفاوضات المقرونة باضطهاد الخريجات وتفتت
الأمّة، إننا نؤمن بإننا رأينا وأبغنا شمعنا، بقراء
الكاتبة، وبإمكاناتنا الخلاقية الواسعة، ونرفض
القول بأن مطالبة العمال بتحسين مستواهم،
ومطالبة الفلاحين بمساواة إنسانية لائق،
ومطالبة الفئات الصغيرة من الطبقات الوسطى
بفتح المجال أمامهم، إن هذا كله يفرح قلوبنا
الوطنية بأي شكل من الأشكال (الفجر
الجديد ٢٣-١٩٤٦).

وفي عام ١٩٤٥ يصدر أحمد صادق
سعد أول كتبه «مسألة العموم».. وبعد
أن يحلل أسباب الأزمة التوسيمية الحادثة،
ويخرج منها عن مجرّد كونها خلافا
التوزيع، أو جيشا من بعض التجار، أو
تهارنا من المثقفين يقول: «إن مجتمعنا كله
مبنى على أسس خاطئة مريضة، فنصرها
الجمهرى أن أعضاء لا يحملون مدفوعين برغبة
سامية رغبة مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان،
بل يحصلون للربح وللربح فقط، وللربح أولا
وأخيرا، ويقترح الحل الأتي:

«- أن تراقب الحكومة الانتاج الكبير واسلما انتاج
الحاجات الشعبية.
- أن تسترعى الدولة على الشركات الاحكارية الكبرى
لتحقيق مصلحتها للجمهور.

«- أن يعفى المنتج للوسط من الاستيلاء على جزء
من انتاجه، وأن يعفى المنتج الصغير أضعافا مضاعفة.
- إشراك الطبقات الشعبية في مراقبة أمور التعمير،
وذلك بتكوين لجان من المستهلكين»

(أحمد صادق سعد - مسألة التعمير)
..وعرض في إصدار سلسلة من الكتيبات
من بينها «مشكلة الفلاح» و«المسكين»
وبين مخالفات الاستعمار.. ثم «أسئلة
وأجوبة حول الموقف الراهن» (تقرير
١٩٥٦). في أعقاب العدوان الثلاثي وفي
المقدمة تقرا: «إنها صفحة جديدة من تاريخ
البشرية التقدمية كلها، ذلك أن هذا الاعتداء
قد عزّل قوى الاستعمار وجرحها قاسا من أي
تايد في العالم، ولأته لأول مرة في التاريخ.
تقف القابلية المسبقة من دول العالم مع
مصر، وضد دولتين كبيرتين هما المحتلّتان

وفرنسا:.. ثم يقول وإن أبرق الاستعمار
وإذاعاته، ووكلاءه يعملون على إثارة
الشكوك في أنفسنا، وقدواتنا الشعبية على
مرواجية العدوان المسلح. وفي قبة محكمة
الرئيس جمال عبد الناصر ووطنيتها وكفايتها،
وفي أسفلاتها وطقاتها، وعلى قبيح المخطوط
القاصلة بيننا وبين عدلنا».

وهذه أحمد صادق سعد بين رحلة
طويلة، مريرة، المسجن، الإخراج، الحبل، ثم
الانضمام للتجمع، لكن الأمور لم تتحسن، ظل
صادق قلقا في إطار التجمع، ولم يستطع
لنفسه أو لآخر.. أن يستوعب التجربة، وإن
حاول ذلك بعد إخلاص، واختلف كثيرا مع
سياسيات التجمع، اختلف حول البرنامج
واختلف حتى مع الموقف من كامب ديفيد،
وامتلك شجاعة الموقف في مواجهة الجميع
الفاضية من العضوة معنا رأيه.

لكن ما أدهشني وظل يدهشني لأمد
طويل.. أنني خلال زيارة ليهيروت اطلعتني
ناظر على كتاب مكرس لانتقاد برنامج حزب
التجمع وسواقفه. وأشهد أن الانتقاد كان
موضوعيا ورائيا، وكان المؤلف فيما أذكر
«محرم عبد المولى» ورسّلت الناشر من
محرم عبد المولى، فأجاب بكلمة: أحمد
صادق سعد..

«الأسبوي»

وكان صادق سعد كان يستجمع سرا
مخزوننا هائلا من المعرفة بتاريخ مصر
وقائمه، وكأنه وهب نفسه سرا للفرض في
أقسام الكون التاريخي والاجتماعي
والاقتصادي- الفكري السياسي.. مصر.. ثم
فجأة تفجر ذلك كله في كتابات بالغة العمق
جديدة كل الجدة تحاول أن تقسّر تاريخ مصر
كله، وكل حاضرها، بمستقبلها على ضوء
نظرية «النظم الأسبوي» للانتاج.

ورغم اختلافات عميقة مع هذه الفكرة، ومع طرعه
لها، ومعاولاته المتعمقة أحيانا والعصفية في أحيان أخرى
لإيجاد رابط بين الفكرة وبين الحداث التاريخي، برغم ذلك كله
إلا أن لها لمكانة أن يترك عن الدراسة الأكاديمية الثانية
والدقيقة التي قام بها مصر أرضا وشعبا ونيلًا وجغرافيا
وتاريخيا..

ويكتب أحمد صادق سعد في المقدمة
كتابه «في ضوء النظم الأسبوي
لانتاج».. «تاريخ مصر الاجتماعي-
الاقتصادي».. «ليس هذا كتابا عن التاريخ
المصري بالمعنى المطلق عليه، فهدفه
لا يجرى طبقا لتسلسل الحوادث.. فالدراسة

التالية أقرب إلى محاولة البرهنة على أن ثمة
أداة علمية تصلح لتحليل التاريخ المصري»..
وتفسر الجوانب الأساسية فيه، وهذه الأداة
هي المادية التاريخية، وخاصة مفاهيمها
المتعلقة بالأنظمة الشرقية، أو بالنظم الأسبوي
لانتاج، ولذلك تسمى هذه الدراسة إلى أن
تلتقط خيطها معيّنات، مما يجعلها
تتطرق إلى القفز فوق توالي الأيام والأعوام،
والمردود التاريخي.. وقد تصدنا بها أن نفهم
القوانين المصرية على أساس علمي، أي
ناظر إلى الباعث حاضرا لقوانين عامة،
ولا ندعي أننا اكتشفنا هذه القوانين، بل
استقينا الرئوسية منها من كتابات ماركس
وانجلز مستفيدين من الحركة العلمية العظيمة
التي تنهض الآن في العالم أجمع على
أسسها، بعد أن تخلص العديد من مفكرها
من الجذور المقلّدة، ومع ذلك نعتقد أننا
أضفنا إلى هذه الحركة شيئا من الجديد، وذلك
لأن التاريخ المصري القديم والوسط لم تسبق
له دراسة ماركسية، وخاصة باللغة العربية».

أما كتابه الآخر في هذا الموضوع فكان
تحت عنوان «تاريخ العرب الاجتماعي-
تحويل الفكرين المصري من النمط
الأسبوي إلى النمط الرأسمالي».

فهر بلا مقدمة لكنه صدره بعبارته
مقتضبة من القريزي في كتابه «وإضافة
الأسبوي في كشف الفسدة والفساد
تقول: «ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى
نهايته وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما باتنا نرى سره
تدبير لزعما والحكام وغفلتهم النظر في مصالح العباد..
فقررت على ذكر الأسباب التي نشأت منها هذا الأمر الظلم
وكيف قادى البلاد والمهادنة الصالحين».

..وبعد..
لقد اختبأ صادق سعد عدة سنوات
تسوق بداية الثمانينات، اختفى عن أنظارنا
لأنه قرر أن يخوض رحلة البحث الطويل
والصيق في تاريخ مصر، ثم فجأة أحيانا
بأبحاثه الأكاديمية المقتدة عن تاريخ مصر على
ضوء فط الانتاج الأسبوي.

وأحيانا ونحن نقرأ نتخلف معه، نستشعر
أنه ينتقى.. وأنه يحاول أن يطرح القاريخ
ليعالجهم من فكره مسبقا، لكننا ورغم ذلك
اختلاف، أو اجتهدنا مخالفا لآلهة إلا أن نقرأ
أن صادق سعد قد فتح فتحة جديدة لفهم
تاريخ مصر، ولكتابة تاريخ مصر.. بل
والتمرد على تاريخ مصر.

..نظما بكتيفه ويزيد، ومنه كل تقليدنا
برغم كل اختلاف أو خلاف قديم أو حديث.

الضخم، ومواضيعها المغرية وصورها المثيرة، يوم صدام لنا نحن شباب تلك الأيام المهومين بهجوم بلدهم والمقسومين بسيطرة تحالف الانجليز والسراى على شئون البلد.

استعملت الجريدة بذلك، سلاح الاتاوة بالخبر (رجل يعش كلب) وكان من اطرف ما فجرته «قضية «الجميل». كانت القصة عن جمل هرب وهو في طريقه الى السلخانة وجأ الى ساحة سراى الملكية، فسا كان من «الملك الشاب المحبوب» الا أن أصدر امره بوضع الجمل تحت الرعاية السامية وبأن يتركه يرحى ويلعب في مزارع السراى الملكية، التي كان يذبح فيها البشر من الفلاحين يومياً. وتأمل معي الذكاء الاعلامي: لم يكن الأمر يتعلق بجماسرة أو بقترة، بل بجمل وللجمل كما نعرف في العقل الباطن للشعوب العربية قيم مخزونة..

وهكذا بدأت الام الصدام القاتل كل يوم سيت وازدهرت وترعرعت.. ثم اضيف لهذا الصدام آلام في الظهور وادجوا في الاكتاف:

في أرواس الاربعينات نشرت اخبار اليوم سلسلة مقالات عن «وهبان الليل وفيسان النهار» الذين «يزيد عددهم عن المليون».. وانضم عضو جديد الى تحالف السراى والانجليز وأحزاب الأتلية:

كانت «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» المكونة من تحالف الطلبة الوطنية اليسار تواجبه في هذا الوقت القوي المضادة المكونة من أحزاب الأتلية والسراى والانجليز وجهاز الاعلام الضخم المسمى «الجهاز الهوم». وكان الهدف الاساسي للقوى الوطنية هو التصدي لاتفاقية خبيثة مع الانجليز خطط لها رئيس الوزراء الداخلية اسماعيل صدقي باشا. وسط الممارك الدائرة التي تبلورت فيها ايام خالدة في تاريخ نضال مصر (يوم الجبال- معركة كبرى عباس- يوم الحصاد.. الخ) انشلت الارض وظهر الخليف الجديد: وقف مصطفى مؤمن زعيم الاخوان المسلمين» في الجامعة وخطب مقارنا بين «اسماعيل صدقي باشا وبين اسماعيل التهي ومستشهدا بأيات من القرآن الكريم على صدق اسماعيل (صدقي) في وعده...!!!

وانهالت تهايت الاخوان وجنازيرهم (لم تكن تكنولوجيا السنج والصوب قد اكتشفت في ذلك الوقت) على الكفرة والملاحدين وعمال الروس الشيوعيين الذين يمارضون واسماعيل باشا صدقي.. صادق الوعد..

صدام مزمن.. آلام في الظهر.. ومع في الاكتاف

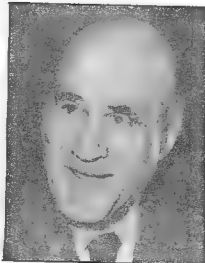
كل يوم عيش في الكلمة

مع بلوغ أروال العمر ، تتكاثر علينا الآلام والادجاء ، ويصلق قنول الشاعر رمانى الدهر بالادجاء حتى فؤادى في غلاف نبال فكنت اذا اصابتى الرزايا تكسرت النصال على النصال وكلما تذكرت كلام الشعراء عن الكلمة و«شرف الكلمة»- رحم الله شاعرنا صلاح عهد الصبور- رأيت ماتمن فيه الآن، ازادات مواجى واشتدت على الرزايا.

سير جنا صادق

الوقت (المقاد- سلامة موسى- توفيق المحكم..) أصبحت المجلة واسعة الانتشار، واصبح يوم السبت ، يوم صدور المجلة، بحملاتها المسومة الملففة بالصل، وبحجمها

مصطفى أمين



بدأ صداعى فى الاربعينات.. فبعد سقوط وزارة الوفد حصل الكاتب الكبير مصطفى أمين من أحد حستين باشا (مصرى الملك فاروق ، وزوج الملكة نازلى، ورئيس الديوان الملكى) على المساندة والدعم ، لاصدار مجلة تعبر عن تحالف اليسار الملكى، والفسارة البريطانية، والاحزاب التابعة (السعديون والستوريون والكثلة) ، وكان الهدف الاساسى للمجلة هو تحطيم حزب الوفد الناطق بلسان القوى الوطنية في ذلك الوقت.

بدأت المجلة هجومها بالمفصحة القليلة: سلسلة مقالات مثيرة بعنوان «ماذا ست العلاقات بين الوفد والسراى» لوت فيها عنق التاريخ وحولت حادث ٤ فبراير (الذى انظر فيه الانجليز خرج سواقفهم فى شمال افرقيا، لتطلب حكومة وطنية يرضى عنها الشعب)، الى خيانة من الوفد للمليك البلاد وعماللة للانجليز. وتكثرت المجلة بتلك الاكاديمية التاريخية من تلطخ سمعة الوفد، بل واستقطبت جانباً كبيراً من ضباط الجيش (ومنهم بعض قادة ٢٣ يوليو)، الى جانب «الملك الشاب المحبوب» ضد الوفد.

بمساهمة كبار الكتاب والمفكرين في ذلك



مصطفى النحاس

واستمر النقاش، واستمر الصدام، واستمرت الآلام.
وتكررن كوميديا «الجمل»؛
«الرئيس أنور السادات يحمل أرملة المواصلات».

ففى إحدى جولاته رأى الرئيس المؤمن سيدة قلاحة تسيير على قدميها فأوقف سيارته وطلب منها أن يوصلها، وأصدر أمره الكريم بأن تحمل سيارت رئاسة الجمهورية للمواطنين فى مشاريعهم الخاصة.. ثم جاء حادث النكسة.

وأصدر الرئيس الجديد حسنى مبارك تعليمات بعدم نشر إعلانات مدفوعة الأجر محلاة بصورته، وأبدى ورغبته فى الامتناع عن حملات التناقض المعتادة.

ولكن بوادر الشر الكامنة قدر لها أن تصود إلى النسيو والأزهار، وظهر رؤساء مجالس إدارة مؤسسات صحفية كبيرة وكل مؤلاتهم هو التناقض بلا خجل.

وتحوّل الاعلام التلفزيونى إلى إعلان كرهه الناس وانصرفوا عنه إلى الدش والنسى أن أن وأفلام الفيديو، وانتشرت بين الناس مقولة على بن أبى طالب، وهذا حق يراد به باطل، والله فالأمر فى أغلب الوقت باطل يراد به باطل.

ثم جاءت أيام المباحة والاستغناء !!!
آه يا راسى..
آه يا كفى..
آه يا طهرى..
حرام والله حرام
هل ذهب وشرف الكلمة.. إلى غير عود؟
سامع الله أحمد حستجى باشا..



إسماعيل هانىة

ثم شفاء الملك المحبوب.
وتحررت مراجعنى وازداد صداعى واشتملت آلام الظهر والاكتئاب.

ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو وسقط الملكية وانتشغل الشعب والاعلام بالمشاريع القومية المتعددة- رد العدوان الثلاثى- التصنيع- الإصلاح الزراعى- السد العالى.. وزالت أغلب أسباب الآلام والأوجاع.. إلا بقايا سخيقة من التناقض هنا وهناك.

وجاء أنور السادات، والانفتاح السباح ملاح، وعادت رغبة لعادتها القذية.

وتكررت مهزلة ولما سادت العلاقات بين الوفد والسراى. بدأ قدامى المنافقين حملات مغترية كاذبة عن ذمة عبد الناصر وعن حكم عبد الناصر.. بدأت «إزالة آثار» فترة حكم عبد الناصر.

وأعادت المهرسة من أيام الست إلى باقى الأيام وأصبحت كل أيام الأسبوع أيام ست وأيام تكذ.

كان من المصالح المبكرة لهذه الفترة حديث «المونرويل»..

بدأ على أصح سلسلة مقالات وأحاديث مع الرئيس المؤمن عن انتهاء أيام اشتراكية الفقر وبداية عصر الكفاية والرخاء.. وكيف أن القاهرة ستصبح مثل طوكيو فى ستين معدودة. ثم بدأت مناقشة تفاصيل المونرويل الذى سيحل أزمة مواصلات القاهرة، وكانت أعقد هذه المشاكل هى: هل تكون تذكرة المونرويل بخمسة قروش أم بثلاثة قروش؟. إن الهيئات التى تخطط للمشروع صممت على أن تكون بخمسة قروش ولكن الرئيس المؤمن اعترض وطلب أن تخفف الأجرة إلى ثلاثة قروش تلبية لمطالب الشعب..



حسنى مبارك

واضيف الى الصدام المزمع آلام جثمانية عضوية فى الظهر والاكتئاب.. كلما عاودتنى تذكرت منظر التبايت والجنازير والرجوه العابسة ذات الذقن.

وسقطت حكومات الاقلية وجاءت حكومة وطنية برئاسة مصطفى النحاس، رغم انه السراى والانهيز، بعد انتخابات اجراها حسين سوي باشا وانكسرها الوفد.. واستمرت المجلة فى ولاتها للسراى.

كان جلالة «الملك الشاب» قد فرغ فى ذلك الوقت للزوات النسائية - وفى إحدى هذه الغزوات أصيب جلالة فى حادث مدينة «القصاصيين» اضطر بعده للرقاد فى مستشفى فاها. فكتب الكاتب الكبير مقالا طويلا فى أخبار اليوم يحكى فيه كيف أنه أثناء مرور جلالة «الملك الشاب» لتفقد أحوال رعيته، تعرض جلالتة لحادث رقد بسببه فى القصاصيين وقال الكاتب أنه ذهب لتقديم فروض الولاء والتحية للمليك الشاب فى مستشفى فاها وأن دمعه اثنا «رحلة السيارة كانت تنهال على خد بكاء على الفضيلة والرفاء» ووصف التناقض بين سروق المليك الشاب وسروق مصطفى النحاس رئيس الوزراء الذى تأخر عن زيارة الملك المحبوب لمدة ٢٤ ساعة. وتحسر الكاتب الكبير على هذه الأيام السوداء التى ساد فيها الحقد والتى يطعن فيها الفاشلين الناجمين بخناجر الحقد فى ظهورهم بدلا من أن يطعنوهم بالورود والرياحين والحب (فى بطونهم؟).

وسارت المظاهرات حول مستشفى القصاصيين من كشافة وجوارى الممارس والأغوان حى «القاروق» وتهافت له «صباح الخير» صباحا ومساء «خير» مساء.. إلى أن

القيمة الأساسية لشعيرات الطلاب آنذاك في أوروبا الغربية وأمريكا، فقد فُضِحَ كل هؤلاء المجتمع الاستهلاكي مجتمع الإعلانات التي تستند على دراسات علمية والبراء بالتقسيم وبيع الوقت.. الخ.

فُضِحَ بعض فلاسفة الغرب هذا المجتمع الاستهلاكي ووعت الطبقة المثقفة -على الأقل- عملية النصب التي يقوم بترويجها الإعلام لصالح الرأسمالية ومنتجات السلع كما يسميها جورج بيريك، فكُم من حياة استثمرت في اقتناء هذه الأشياء..

براكب ذلك في الغرب تقسّم علمي وتكنولوجيا يزيد من سرعة وإيقاع تطوره، سهولة الاتصالات فلم يعد العلماء يحملون همزلاً عن بعضهم البعض بل أصبحوا يعملون في مختلف بقاع المعمورة بتوافق وتكامل اللهم إلا أنيما يصلون إليه من نتائج تصب في إنتاج يدخل في التنافس مع بلد آخر.

كان هذا التطور التكنولوجي والعلمي هو الركيزة الأساسية لتقسيم المعمورة في التسعينيات إلى شمال وجنوب فهذا هو الشمال الذي ينتج وذاك هو الجنوب الذي يستهلك.

وصغر التي بدأت في التسعينيات واعدة بقوة الأيديولوجية القومية التقدمية وحاس أنبائها لبناء وطن يتخطى التخلف وأخذ مكانه وإن لم يكن في الصدارة فعلى الأقل بعيداً عن التخلف، باتت في التسعينيات إحدى دول الجنوب دولة غير منتجة ليس بها علم ينتج الكثير اللهم إلا الإنتاج الزراعي والسماعة، أو مواد خام في حين تكثُر بها مظاهر - ونضع خطأ تحت كلمة مظاهر - الدولة المتقدمة..

أي أن بها حوالي ١٢ جامعة، بها ٥٠٠ باحث يحملون الدكتوراة، وزارة بحث علمي، أحياء سكنية واقية، كم هائل من العريات الخاصة، محلات أزياء رفيعة المستوى.. الخ.

كما يدور الحديث عن المرأة في أوساط ومناشآت كثيرة.

فما دور المرأة في هذا كله. في رأينا أنها اكتسقت بما يسميه «إيريك فروم» التأقلم الاستهلاكي أي الانخراط للمظاهر.

قد طالبت المرأة بالمناصب وحصلت على بعض المناصب وطالبت بالمساواة وحصلت على قدر من المساواة.

فها هي دبلوماسية وعميدة كلية ووزيرة الخ..

لكن مالمثل فعلته من أجل بناء الوطن.

حق تخريج المرأة من "التأقلم الاستهلاكي"

تحرير العقل .. لا ينطلب "فلوساً"

على الشينيني

المصرية عن المعاصرة؟
إن المعاصرة أو الحداثة كانت الحركة الكبيرة لفلسفة وكتاب التسعينيات ونذكر منهم هريركوزة وجورج بيريك وأيضاً كانت



دولتان وثنى.. مفهوم جديد في التجميل

كثير الحديث منذ نهاية القرن الماضي عن حقوق المرأة:

حقها في التعليم وحقها في المناصب وحقها في كذا وكذا.

وقد نالت المرأة العديد قليلاً من تلك الحقوق فأصبح لها الحق في أن تكون نائبة، ووزيرة وعميدة كلية ودبلوماسية ومحامية الخ.. لكن الحديث عن واجباتها بعد أن نالت كل تلك الحقوق أصبح نادراً.

إن المرأة ليست فقط عنصراً في المجتمع يساوي عنصر الرجل وهي ليست فقط في علاقة مع الرجل لكنها أيضاً وأولاً في علاقة مع طفلها وطفلتها هذا هو الأمانة، ولانقول جذبتنا إذا قلنا أن بناء الجيل الجديد هو بناء للأمة.

لكن المسألة على مشارف القرن الواحد والعشرين لم تعد كما كانت عليه منذ قرن، وما كان يدهيها أصبح موضوعاً لإعادة النظر. إن بناء الجيل الجديد لا يتم بمعزل عن القضية الوطنية.

فما هي القضية الوطنية في هذا العصر؟.. هل هي تحرير الأرض كما قالت لطيفة الزيات في «الباب المقصود»؟ أم تحرير الإنسان من الجهل والجمود وقيم المجتمع الاستهلاكي؟

في الخمسينيات كانت القضية الوطنية هي تحرير مصر من الاستعمار لكن منذ التسعينيات بات تحرير مصر هو المضى بها نحو تكوين مجتمع «معاصر» فما الذي عرفته المرأة

هل تصدت لجور الأمية على الأقل أمية
بنات جنسها ؟
هل تصدت لمقاومة المجتمع الاستهلاكي ؟
هل تصدت لقضية التعليم ؟
هل تصدت لتخلف مصر علميا
وتكنولوجيا ؟

إن المرأة المصرية يتصدىها لقضايا مصر
الرائعة تؤمن مستقبل الأمة ، وأولادها
بالجمعية . ولأنها لم تفعل وانحرفت إلى
المجتمع الاستهلاكي وقيمه أصبحت الصورة
الآن حقيرة ومغترلة في تأمين الشقة ، تأمين
مدرسة لأفات للطفل ، تأمين التحاق بالجامعة ،
ثم تأمين شقه له ، وكل ذلك يدفع نقدا . ولا
مانع من إرساله إلى الخارج ليأتى بالمال اللازم
أو لا مانع من هجرة الأسرة كلها بضع سنوات
للعودة بالمال اللازم ؟

وتتوقف هنا لتتساءل : نعمتي يمكن أن تتم
علمية بناء الإنسان ؟ - المواطن المصري
المتنى المسترل عن هذا كله ؟

وعلى ذكر بناء الإنسان ما هو موقف المرأة
المصرية من التعليم التلقيني ونحن في عصر
الذكاء الصناعي ولم يعد هناك مبرر لهم
المعلومات فهي في تغير مستمر ولذلك فقد
أصبح التعامل الذكي معها هو الهدف من
العملية التربوية .

يقول ذلك « جان ماري دوستانك » التربوي
الفرنسي في كتابه « الراجب الفعلي للتعليم »
« العملية التربوية في مصر تبدو كمن يصور
حفلا توجد به نجمة مشهورة دون أن يصور
النجمة فكانه لم يصور شيئا . فماذا تفعل
المرأة المصرية التي تلقن أبنائها أول دروس
الحياة إزاء هذا النوع من التعليم ، إنها حتى
لا ترفع صوتها احتجاجا .

كذلك تركت المرأة المصرية نفسها ضحية
للإعلام الذي يروج للمجتمع الاستهلاكي ولم
تج بالقدر الكافي أهمية مقاومته بل جاراته
ولم تنشئ التنظيم النسائي الواعي بأهمية
التصدى لهذا الإعلام المدمر . وتركت نفسها
ضحية له - تركت نفسها لتكون صورة تعكس
ما أراد لها الإعلام والإعلانات من صورة
المستهلك للعضارة الغربية ، حتى حين أرادت
لنفسها التجمع والعمل المشترك فعلت هذا
على غرار المرأة الغربية . وليس طبقا
لاحتياجات امرأة في دولة بها ٦٥٪ أمية
يتروى فيها العلم والتعليم والاقتصاد ،
فأصبحت كليات الإعلام والسياحة والفنادق
هي الرغبة الأولى التي تدفع أبنائها
إليها .

لتلق لحظة عند ماري كوري فهي لم ترد



أشيك الشيباب ولم تشغ الشيباب المجاهرة
لايتضها ولم تشغ المربي المجاهرة بل كانت
تغضى الريك إند « نهاية الأسبوع » مع أخوها
برونيا تصنعان المريس وتحبكان ثياب البنات
وقد رتتها فواحدة صارت صحفية مرموقة
والأخرى حذت حذو أمها ونالت جائزة نوبل في
الفيزياء .



عامة استخرجت من الشرق

ولم تأخذ ماري كوري كرسى الأستاذية
بالمطالبة عبر حركة نسائية أو سياسية بل لأنه
لم يكن هناك . رجل أكفأ منها لنيل هذا
التصب .

ولنذكر هنا حديثا لسيمون دي بوفوار
وسارت عن تحرير المرأة :

لقد قال لها أن المرأة ستأخذ حقها حين
تنال مناصب مرموقة فأجابت - بل إنها ستأخذ
حقها حين تنجز . ولأنه ليس كل شيء في
المرأة سائب فقد انتجت بعيدا عن الأضواء في
مجال العلم . ولنذكر إجلال الرغاعي ، وشقيقة
الريدي ، مديحة دوس ، تفرید غير ، سلوى
الجمل ، ميرفت غيث وأخريات . وكل منهن
تصدت لعلم جديد على مصر وأنشأت مدرسة
في فرعها .

ووعت المرأة العلمية التأقلم الديناميكي
مع العصر . فهي تعلم أنه ليس يتزع خشب
المكتب الذي يجلس عليه تحمل المصادقات
الصعبة بل بمكاتب أخرى لا يدفع ثمنها نقدا .

وختمنا إن قضية المرأة متضاربة مع
العديد من قضايا مصر فلا يكفي أن تتعلم
المرأة بل أن تعلّم نفسها يجب أن يصب في
الكفاح والتصدى لقضايا البعض ، وإنها
بتصديها تلك القضايا تتصدى في ذات
الوقت لقضية تحرير المرأة حيث أن تحرير المرأة
نتاج لتحرير الإنسان من حيث هو إنسان .
وخروج مصر من التخلف والجمعية سيخبر
المرأة المصرية .

العرض في وسط القاهرة الا أسابيع معدودة. ليحل محله فيلم من إنتاج وفاتن فيلم، وهي ليست هذه المرة فانت حمامه، وإنما مطربة الملاهي فانت فريد، التي عرفت بفيلمها كيف تكون بحق وأمرأة تلعب الفن!

إن أردت أن تعد الأسباب المخرجة عن إرادة الفنانين والتي أدت إلى عجز الفيلم عن الاستمرار والصمود في دار العرض فهي كثيرة، من بينها توقيت العرض واختيار الدار الملائمة، وهو الفيلم الذي يتوجه إلى أبناء الطبقة المتوسطة، الزاوية الثالثة، الضائعة في مهب الريح عواصف الاقتصاد والصندوق، الذين أصبحوا يحملون اليوم من جديد - في محاولة لإيهام أنفسهم بتصدق ساتونج به الوجهة الإعلامية - بأن يجدوا مكاناً تحت الشمس الديمقراطية التي ما نكاد نشرق لحظة حتى تغيبها سحب السلطة شهراً طويلة هل يمكن أن يجسد هؤلاء، في دار العرض التي تخصصت في العقد الأخير في التوجه للباحثين عن التسلية والفرجة وحدها؟ وهل كان من الملائم أن يعرض الفيلم في الوقت الذي تربعت فيه على عرش دور العرض الكبرى الأفلام الأمريكية شديدة الإبهار مثل «حديقة الدنيسورت» أو «دخت الحصار»!!

ومكذلك انزوى «أرض الاحلام» وسط ظروف غير مواتية، ليحصد أهم إيراداته في دار العرض بإحدى الفروض، حيث يمكن أن يعثر على جمهوره الحقيقي، وهو المصير الذي يذكر على نحواً مبصير فيلم داود عبد السيد «البحث عن سيد صوفى»، وإن كانت المقارنة بين الفيلمين سوف تلقى ضوفاً أقرى على السبب الجوهري الذي أضفى الذبول على «أرض الاحلام».

ولكن تسبب بهذا السبب الأسفل فنان عليك أن تقا بلديك في «أرض الاحلام» ذاتها، لتكتشف ماخفي فيها من كنز، ولتعرف بنفسك مواطن الرسالة المتحركة، وترى جمال ألوان قوس قزح الذي ينبعث بين وقت وآخر لتدرك أن بعض مآثره على البعد من مياه عتبة ليس لإسرابها.

بطلة من الحياة؟ أم من اللام؟

الهن أنه لا حاجة إلى أن نعيد سرد قصة «أرض الاحلام» وقد أعادتها مقالات

اليسار/ العدد السادس والأربعون / ديسمبر ١٩٩٣ (٧٥)



فيام أرضه المهدم للمخرج داود عبد السيد ..

استراحنا المخرج المحارب!

احمد يوسف

ما وصلت اليه بلدى - الا ما كتبه الناقد كمال رمزي في مجلة «فن» بملغة عادية بعيدة عن الانفعال أو الاحتفال. كنا على حق عندما انتظرنا من «أرض الاحلام» أن يحقق لنا سيمائية جديدة، وإن كنا على خطأ أيضاً أن نتظر من الفنان - أباً كانت عبقريته - أن تأتي كل أعماله على قدر كبير من الفوج، لكننا كنا في الحالين تمنى أن يصل هذا الفيلم الجاد إلى الجمهور، فإذاً بالتوقعات تخيب، ولا يصمد في دار

لا بد أنك قد قرأت من قبل عشرات المقالات التي تناولت فيلم المخرج الذي يتناول سلاح السينما - فكراً وجمالاً - داود عبد السيد، ولعلك قد لاحظت نفحة الاحتفال التي غطت على معظم هذا المقالات، بسبب اللقاء المتظر بين مخرج فيلم «الكهت كات» - وهو الفيلم الذي يعتبر بحق واحداً من أفضل الأفلام العربية طرأ تاريخها - والنتيجة فانت حمامة التي احتلت في قلوب المشاهدين مكانه رفيعه طرأ نصف قرن. لذلك اتسمت معظم هذه المقالات بالطابع الاحتفالي الذي يرى كل شيء في الفيلم حسناً طالما قد صنعته فنانون على هذا القدر من البراعة والخبرة، وربما لم يخرج عن هذا الطابع إلى الميل للاعتدال والموضوعية، من بين

يحيى التيراني وفاتن حمامه في «أرض الاحلام»



القبادة، إلا أن تشوير إلى أنها تدور حول شخصية محورية، امرأة من الطبقة المتوسطة، عاشت طفولة عادية بلا أحلام خاصة في إحدى المدن الصغيرة، وانتقلت في مصر الجديدة بالقاهرة عند زواجها بعد أن كانت قد تالت تعليمها متوسطا، وأصبح عليها بعد الزفاف المبكرة لزوجها أن تكمل مشوار حياتها مع ابناتها، التي قد هاجر أحدهم إلى أمريكا، وهاهو اليوم يريد أن تكون «الكبرى» القانوني لهجرة أبنائها الآخرين.

إن هذا الجوهر الانساني لشخصية البطلة، التي أسماها القلم ترجس على ربحان (أما رح حسانه) يكاد أن يفسد حياة ملايين الأمهات على أرض مصر، في مجتمع الطبقة المتوسطة- والفقيرة أيضا- حيث يوت الزوج في منتصف الطريق وقد تالت روحه وحسد باقتال السعي وراء لقمة العيش، ليتحرك من ورائه أمسرة وأطفالا، وعلى الأم أن تضي لتكمل الحمل الحقيقي بتعليمه الابن، والبحث عن فرص ملائمة لهم، لكن الأهم أن تطرق تحت جناحها هؤلاء الصغار حتى تحافظ على القيم التي توارثتها، وحتى تتجنب في الوقوف دائما بقرارها الصغير في مرآة الأمان بعيدا عن عواصف المجتمع المعاصرة.

قدمت فائق حسانة نفس الأم من قبل في «يوم صر يوم طلع» لجوى بشارة في فيلم حائل جاهد أن يخلص الطريق الصعب الذي تحياه مثل تلك الأم، في ظروف بالغة القسوة والفقير- ربا إلى درجة الميودرامية والسودارية أحيانا - لكن فائق حسانه تعود لتلق في «أرض الأحلام» وسط واقع الطبقة المتوسطة التي قسمتها خلال الخمسينات، كفئة حائرة دوما، ومجازة عن اتخاذ القرار، هي يبدو أن الآخرين يفتخرون لها الطريق التي تسير فيه، أو لعلها كانت في الحقيقة أكثر اقتربا من شخصية بطلة «الليلة الأخيرة»، فيلمها الذي عرض في السينمات ليحسد صورة النجمة كاسمارة ضعيفة أسلت نفسها كارهة للزوج الذي يعرف حقيقة ماخبرها وحده، لأنها وقعت في مأساة فقدان الذاكرة.

وتلك هي أولى المتناقضات في «أرض الأحلام» بين واقع الشخصية المعوية كما هي في الحياة والطريقة التي تم بها تصويرها على الشاشة، فإن كان عليك أن تتعاطف وتتردد مع الأم التي تعرف من تجربتها أنها مثل كل الأمهات من قربانها تعرف كيف تمكك القرار، فإن الفيلم يقدمها في إطار- شديد الاصطناع لأنه يريد أن يصورها



فائق حسانه

كائناتة بلا حول أو قوة، حومت نفسها بارادتها من امتلاك مصورها، ولاتترك لذلك سببا وداميا واحدا أشار اليه الفيلم

الشكل هو البداية والنهاية

ويبدو أن هاني قسوي- كاتب السيناريو- قد تحكمت به الرغبة الملحة في التعبير عن رحلة انسان بغير طريق حياته في ليلة واحدة، فمشر على الشكل وبحث له عن مضامين، لكن المضمين بدأ متعسفا لأن من الصعب أن تصدق ترجس وهي تخوض هذه التجربة، التي كان جذيرا يمثله- في الشكل والمضمين على السواء- يوسف كمال بطل «البحث عن سيد مرقوق»، الذي عاش في سيناريو داود عبد السيد مقهرا في بيئات شتوي كامل طوال عشرين عاما، ثم تأتبه الصدفة التي تضمه في مواجهة العالم خلال يوم واحد يبدو كأنه الدهر الطويل، في رحلة الاكتشاف التي تبدأ كالمعمية وتنتهي كمناسبة تكتمل حلقاتها وتضيق حول البطل الذي يواجه الأمور بيسارة الأطفال. على التقيض، فإننا لانفهم أبدا سر هذه البراعة والسلاجة- أو قل السلبية إن شئت الدقة- التي تقابل بها ترجس ربحان الحياة (وتنصرف النظر عن أية دلالة رمزية للاسم المصطنع الذي لا يضيف عمقا دراميا إلى الشخصية، إلا أن تذكر المثل الشعبي القائل بأن رائحة الورد تبقى حتى بعد دبرها!)، وفي الحقيقة ليست هناك إشارة واحدة من ماضي الشخصية تترونا إلى واقعية أحاسيسها ومشاعرها وأفكارها، أو حتى التطور الذي عاشته منذ طفولتها حتى كهولتها، فكأنها لم تتغير أو تتأثر لحظة واحدة منذ ميلادها لتجعلها الأحداث الصعبة أكثر إيجابية، وما يزيد الأمور اضطرابا شخصية الأم عفيفة (أسمة زوق) التي

تحب الحياة وتشربها حتى الشمالة، وتمشي في دار للمستن لكنتها ترفض الامتثال لنظام يتعارض مع رغباتها، فتحتفظ لنفسها ببعض الأسوار والمنازعات في دولها، ويتسلل من الابواب الخلفية للدار لتشاهد عرضا سينمائيا مع رفيق الشيفوخة العجوز شقيق (محمد توفيق)، تتلاصق أبديهما في الظلام في حرارة العشاق الصغار- لم يفسر لنا الفيلم أبدا كيف تصبح ترجس على هذا النحو من السلبية وهي ابنة عفيفة، كما لم تكن هناك لمحة عابرة واحدة قد توحي بأن الابن مجدى وأمال (عشق سلمه، وصلا راضي) يمارسان أي قهر على ترجس، ويقدمها إلى أن تشير دون إرادة في طريق الحياة المرسوم لها.

لذلك ولدت الشخصية الرئيسية في «أرض الأحلام» جاهزة لتلاصق مايريد منها كاتب السيناريو، بينما بدت هي عاجزة عن أن تفهم ماذا يريد. هو منها، بمارك أثرا سلبيا على أداء فائق حسانه، فعلى الرغم من خبرتها الطويلة لم تجهد للشخصية أبدا نفسية واجتماعية واقعية، بما اضطر النجمة للبحث عن بعض «لوازم» الأداء، لتعطي على الشخصية بعض الحيرة، مثل لقطة النطق التي أدت أحيانا إلى تشتيت انتباه المشاهد بسبب تأخيرها الكوميدي غير المطرب، لتصبح في بعض المشاهد هدفا في حد ذاتها.

ساحر بلا سحرا

وسلما كما «سيد مرقوق» في سيناريو داود عبد السيد هو البطل الذي دلف منه البطل إلى عالم جديد بالنسبة له، على الرغم من أنه موجود أمامه على الدوام، يسكن روف حيشي حيشي (الفرخاني) في سيناريو هاني قسوي هو الضوء الكاشف على الحياة التي لم تمارسها ترجس يوما. لكن شروطا طويلا يفصل بين الفيلمين والشخصيتين، ليس فقط لأن سيد مرقوق يرقف وعى البطل على حياة أشبه بالكاوس، بينما يفتح روف حيشي عالما عن الاحلام السلبية أمام البطلة، وإنما لأن الفرق الحقيقي في العمق الدرامي للشخصيتين، فبالفرخ- الذي اتسم به سيد مرقوق من التعقيد وتعدد الدلالات المقصود، فلا تهدف إن كان يمثل الحرية أم التمتع، الحب أم الخلد، اللهم أم الفجعة، الحقيقة أم الكذبة، فإن روف حيشي- في رمز درامي مباشر- ليس الا سحرا يقضى أيامه غائبا عن الوعي في شرب الخمر ليسلي نفسه في وحدته، كما يقضي ليلاليه يؤدي العابه الصحري في

الملاهي ، ليكون نقيش الحياة اليومية الرتيبة التي عاشتها نرجس.

لذلك جاء الصدام بين يوسف كمال وسيد مرزوق عاصفاً ، يبدو كالمصادفة ألا أنه قدر محتوم ، يغير كل الأنسلة كأنها أعصار لا يترك شيئاً مستقرًا في مكانه في عالم ذي سطح هادئ ، وأعمال مضطربة ، أما الصدام بين نرجس ووروف في «أرض الاحلام» فقد جاء أقرب إلى الحيلة الدرامية المصطنعة التي تتزعم البطلنة من عالمها العادي المألوف وتخرس بها في أحداث لا هتة ، لكنها هنا ليست أحداثًا كاشفة للواقع بقدر ما هي «ورطة» تقيد نرجس نفسها فيها ، بسبب اعتقادها الراسخ - الذي سوف تبين خطأ فيما بعد - أن وروف يخفي جواز سفرها الضائع ، أو أنه وهو المخابرات الساحر قادر على إعادة أشتائها المفقودة. إن كان لك أن تضي في المقارنة بين الفيلمين شرطاً أبعد ، فسوف تترك أن ليهات نرجس وهي تطارد وروف جاء أقرب إلى «النمر» التي تتفقد الهنا الدرامي المتفلسف ، فعلى الرغم من أن «البحث عن سيد مرزوق» اعتمد بدوره على الفقرات المتخالية ، إلا أن الرومنة المحسوسة لربط بينهما من خلال «الموتيمات» التي تكررت مرة بعد مرة ، ومن خلال ما تكشف عنه كل فقرة من مضمر بالغ المعنى والتأثير على المتأخر الدرامي لشخصية البطل الذي بدأ غملاً ، ويتجهز بهداً.

على النقيش ، لن نفهم أبداً لماذا فطرت نظرة نرجس تجاه الحياة ، وانتهت إلى ما يشبه الرضا بمشاركة وروف حياة الصلحكة ، وصراف النظر عن الاعتراض بأن وروف في واقع الحياة ليس هو النموذج الذي يتخيل امرأة مثل نرجس حلوه ، فخرن سلسلة الأحداث التي رأيناها على الشاشة لاتتقدم أبداً إلى تلك النهاية التي انتهت إليها البطلنة ، وقد دخلت قسم الشرطة مهممة بمحاولة سرقة السيارات بينما هي تبحث عن سيارة وروف ، ثم غرقت في رشاشات المياه في محطة تسهيل السيارات ، ثم طاردت وروف من فنتلن إلى آخر ، وصحبته إلى المستطفي عندما كان يشرى على الموت بسبب الخسائر في المحر ، ثم جلست معه على الرصيف تحت المطر لتضحك ضحكتهما الصافية ، تاهيك عن مشاهد أخرى للبحث عن سيارة أجرة. وصياح العملة المدنية التي تريد البطلنة استبعادها للاتصال بالتليفوني ، ومشهد طويل لاجتماع السحرة والحواة (1) يخبرون نرجس أن تدخل معهم إلى عالم «تحتدر فيه الأرواح» عالم يتعرب من الحقيقة ، حيث تعرف أنها «تتدور على

حاجات ضائعة منها ومش لاقبها ، ومش عارفة إن فيه حاجات أهم ضائعة».

أرض ، بلا أحلام

لم يجد السيناريو أفضل من هؤلاء الصخرة - في مشهد من أكثر مشاهد الفيلم اصطناعاً - لكي يصنع على ألسنتهم مضمره المباشر ، بينما غرق الجزء الأكبر من البناء الدرامي في تقليد الشكل الذي تميز به «البحث عن سيد مرزوق» ، ومن الحق القول أن «أرض الاحلام» يشبه الفكرة الأدبية اللازمة التي لم تجد تجسيدا سينمائيًا ناضجاً ، فضياع جواز السفر بحادث فقدان الاحساس بالهوية والذات قد تبين عنها في كل مكان بينما هي كاتمة في أعماقها ، كما تبدو رحلة البحث كالحياة في تلفيقها ، فيها المصادفة والاتفاق والجبر والاعتبار ، البنية والنهية ، العادة والاكتشاف ، الغفلة والحكمة.

لكن كل هذه الممانى ضاعت عندما جاءت البطلنة مصطحة بلا أعماق ، ولم يصف إليها تصف رموز مثل وقوع الحدث كله ليلة رأس السنة ، واصطناع دالات سياسية مثل رفض الهجرة إلى أمريكا ، وهي الدلالة التي يمكن أن تتناسا فلاغير ذلك من الفيلم بأي حال.

إن كان في الفيلم ساحر حقيقي ، فكل اللسانات الساحرة جاءت على يد المخرج داود عبد السيد ، الذي يملك قدرة بارعة على غزل التفاصيل السينمائية الصغيرة في نسج ناعم ، والقاطنة من بين آلال الأشياء التي يحفل بها الواقع ، لتعصم الدلالة الدرامية للأحداث ، انظر كيف تأملت الكاميرا - على نحو يذكره بأسلوب محمد خان - معالم مصر الجديدة «القدية» وهي تتراجع وتختفي وراء المصارات المندبة الشائعة ، أو انظر أيضاً - على نحو يذكر مرة أخرى محمد خان في «سورماركة» - إلى الاستخدام الدرامي لكعب حذاء البطلنة المكمور ، ومشتقها العرجا ، تحت المطر ، فلا تتحرك إلا عندما تقرب السور حافية القدمين ، أو انظروا إلى الطريقة التي تم بها تصوير الرحلة التي تمانى منها البطلنة ، باستخدام المونتاج الداخلي لنرجس ، يبدأ على شريطة الصوت وحده ، ثم تتحرك مع الانفعال إلى تحريك شفتيها وبنيها كما لو أنها تكلم بالفعل شخصاً غير مرئي بالانسية لها.

لكن الدراما لم تسعف داود عبد السيد وهو الذي يعرف كيف يتأمل البشر ، حتى الصابرين منهم ، لكنهم هنا - حتى

الشخصيات المهمة مثل الابن والأبنة - يبدو كالأشباح. ولتقارن بين مشهد قسم الشرطة في أرض الاحلام» حيث تعيش الشخصيات المتطية من المقبوض عليهم: السكاري والصارفات والمشرعين ، ونفس المشهد في «البحث عن سيد مرزوق» حيث كل الشخصيات العابرة تبدو على نحو امتداداً لأزمة البطل ، وطريقة للخروج منها في أن واحد.

وتلك هي نقطة الضعف الرئيسية التي جعلت بطلنة «أرض الاحلام» وحملة بعيدة حتى عن ترحبنا معها ، لم تصنعها في ضحكها أو قلقها أو تحولاتها ، لأن الدراما لم تحاور أن تقيم بينها - كخصيصة درامية - وبين كل التناقضات من حولها خيطاً رقيقاً دقيقاً ، يجعل قضيتها تجسداً لتفريعات عديدة من أزمنة البشر ، وتردبنا لأصداً شتى من أنواع القلق الذي يساور نفوس المتفرجين في ظلام العرض.

هل تراه «التمتعة» أرادت أن تستأثر لنفسها بكل الدراما وفرضت عليها شخصيتها فرضاً ، أم أن الامر أكثر عمقا في السيناريو الذي بدأ وانتهى بالشكل ؟ أم أن صناع الفيلم أرادوا أن يعضروا لنا قليلاً «محمك الصنيع» دين أن يكون لديهم ذلك اللهب الذي يشعل في وجدانهم قدرات إبداعية متروجة؟ من بين ثقلات «أرض الاحلام» لظفة دالة على الاجابة عن هذه الاسئلة ، اللفظة أعادها داود عبد السيد كأنها «الموتيمات» لللفظة بنت الطبقة المتوسطة وقد صورتها الكاميرا من أعلى ، ضائعة في فرضي كاملة بين - ركام أشتائها المبعثرة الملونة ، تبحث عن شيء تتصوره ضائعا وهو ملك يديها . على النقيش ، فإن المشهد الذي استعاضه «أرض الاحلام» عن «الكبت كات» يعطي الوجه الآخر للإرادة البشرية. إن الفرضي العارمة يحدثها الشيخ حسني بنفسه في صخب ضاحك مجنون ، وهو الضير الذي يصر على أن يفعل المستحيل ، فيقتود دراجة بخارية ينطلق بها إلى كل ما يتجاوز قدراته البشرية المحدودة. بين المعجز والإرادة يلك «أرض الاحلام» ، قاسما مقلدا ولك صناعة ، عاتين بين الرأيا إلى قلبه عليهم الوصفات السائنية - الشكلية والاتفاكية - المجازة ، وبين التحليق إلى سماء الانباع المحسلي ، مقلدا فعل داود عبد السيد في «البحث عن سيد مرزوق» و«الكبت كات» ، لكنه وجد نفسه هنا مقلدا إلى... أرض بلا أحلام.



أربع رسائل مصرية حول غزة- أريحا

اتفاق غزة أريحا واجهه على الساحة المصرية ماواجهه على الساحتين الفلسطينية، والعربية من ردود أفعال مختلفة.. الرفض أو التأييد- المبالغة في حجمه أو التهمين من شأنه.. التبول المشروب بالخمر والمحاذير.. والارطاف في التفاوض..

هذا الشهر تلت «اليسار» أربع رسائل مصرية حول الاتفاق ودوافع السلام، من القاهرة والاسكندرية ودمياط وكفر الشيخ، نشرها جميعا بدون تعليق باعتبار الاتفاق وماسترتبط عليه من نتائج، سيكون أهم عوامل التأثير في مستقبل مصر والأمة العربية لسنوات طويلة قادمة-

المحرر

عرفات.. لوعلمت

ما فعلت

١

الاتفاق في صنفوس الفلسطينيين والمطالبة برأسه ورميه بالخيانة ودعاوى البعض بأنه ليس من سلطته توقيع اتفاق كهذا، واغتيال بعض معاونيه، ولم أجد شيئا يجرى رابين على الحد من مهامه، وغالمة العربية ميمرته، ومعظم حكامها في قبضة الصديق الأمريكي، وأرجع مرة أخرى للفلسطينيين لأبحث عما أصابهم فاضطروهم للنزول على إرادة عرفات والمنظمة في اتفاق أقل مائلا عنه أنه مهين، بعد أن قرروا قبل ذلك مقاومة

عندما تم اتفاق غزة أريحا خرجت مظاهرات الفرح للزعامة من الفلسطينيين وتقاتلها وكالات الأنباء، وخرجت مظاهرات فسرح مماثلة من الاسرائيليين. حاولت الوصول الى نصيحة ورحت أقارب بين نصوص الاتفاق ومظاهرات الجانبين، وأسأل نفسي: هل ضرب الله على عجلي حجابا أم أن الفلسطينيين الذين هتفوا للاتفاق أنفى الله عقولهم، فراحوا يحسبون الصليم فوزا أو الهزيمة انتصارا؟! وكان عليهم بحكم التجارب المبررة أن يكونوا أكثر الناس إدراكا لفكر العدو الصهيوني حاولت إقناع نفسي بأنه إن هناك غالب ولا مغلوب وأن الاتفاق فاشحة للناخى والسلام فكانت محاولة فاشلة. كلما قلت أن رابين وعصابته أدركوا أن مهامهم في اسرائيل الكبرى من التبل الى الفرات قد انتهت، وأنهم سلموا بأن الأرض لأصحابها كنهتني نصوص الاتفاق. وكلما قلت أن عرفات خرج من الاتفاق ظاهرا منصورا أنسد على هذا الاستنتاج

الاحتلال وبعضوا هذه الإرادة الجبارة (الانتفاضة).. ثم دفنوها وهم يهيمون لوكالات الأنباء التي تقول لكل عربي، ويل لك من عالم صارت فيه الانتفاضة محببة.. وأضحى التسليم بطولته!

حنا أبو ضيف- القاهرة

٢

وداعاً عربيتي

لا أعلن رأى في الطامة الكبرى المتصقلة في اتفاق غزة أريحا، واكتفى فقط بأثره على



مقابلة
خاص
بظاهرة
في القدس

الحملات العربية من زاويتي، الأولى، السروق الشرق أوسطية التي ستكون غزة فيها هي المنفذ الرئيسى لهجور واغراق دول الشمال الأثري في التجارة والبضائع الصهيونية، وأريحا متفعلها لدول الخليج والسعودية والعراق، أما سوريا ولبنان فمدخلها الجيش الموالي للكيان الصهيونى، مما يؤثر بالسلب على الأسواق العربية ويزيد التضخم والبطالة ويسرب الأغذية الملوثة بالكيمائيات وإفساد الزراعة وتدمير الإنسان والأرض العربية، وصانشر في صحفنا بهذا الشأن كثير. والزواية الثانية هي موقف باقى عرب فلسطين، وبأى شكل سيعاملون، هل يعاملون كعرب اسرائيل ويكين لهم حق التصويت في الكنيست؟ أم يكون نصيبهم الرصاص المطاطي؟ أم سيمنحهم عليهم بمصرلة الشرطة الفلسطينية باعتبارهم متسللين الى جمهورية فلسطين؟!

غريب الشيخ
امام جمعية الشبان المسلمين- الاسكندرية

فوضى السلام

هللت العديد من النظم العربية لاتفاق غزة أريحا. وأمريكا تسعى لتطبيق الدور السوري، وأن كانت أمريكا وإسرائيل لا تهيولان إلى سوريا مباشرة، ورايين الذي ينشد التطبيع والسوق الشرق أوسطية، عدا من أعضاء البعثات على الاتفاق بأمر أمريكا متوجها إلى المغرب ليعمل في مؤتمر صلي أنه جاء للمغرب لكي يستفيد من حكمة الملك الحسن في تعامله مع العرب! وهو يسعى لتحقيق أهدافه دون أن يدرك ثمنه. فهل خرجت المنطقة العربية من فرضي الاسلام واللاحق لتدخل فرضي السلام؟ القضية فلسطين التي شغلنا بها منذ كنا طلابا صفارا، يعتبرها الإسرائيليون قضية توراتيه، لماذا لاتعامل معها نحن بقايس عربية لا بقايس ترازن القوى؟! يحيى النجار - مصاط

دوافع السلام

بعد كثرة التفسيرات والتأويلات عن دوافع السلام، أسأهم بتقديم الأسباب التالية كتفسيره..
* الانتفاضة الفلسطينية على مدى سنوات أربكت الاستقرار الأمن الإسرائيلي وحملت خزنة إسرائيل أمورا طائلة وأدت إلى استمرار مشغل القضية أمام المجتمع الدولي

وشكلت نقطة ضعف وحرجا للدول الكبرى التي تدعى حمايتها للشرعية الدولية، خاصة وأن هناك قرارات لمجلس الأمن بشأنها لم تنفذ.

* الصواريخ العراقية التي أصابت أهدافا إسرائيلية أثناء حرب الخليج، وكان يمكن لهذه الصواريخ أن تحمل رؤوسا نووية أو كيميائية مما جعل إسرائيل تعهد حساباتها في مسألة الحزام الأمني والاحتلال، السلوانع التكنولوجية وصواريخ باتريوت والتوسع في احتلال أراضي عربية لم يضمن الأمن لإسرائيل.

* غضب الرأي العام العالمي من التفرقة في التعامل بين القضية الفلسطينية وأزمة الخليج.

* استقرار إسرائيل لدى التغيرات في موازين القوى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتغير مكانة إسرائيل ودورها بالنسبة للقوى الكبرى.

* تسرب تكنولوجيا الحرب إلى دول عربية وإسلامية (باكستان - إيران - العراق) بشكل أفقد إمكانية السيطرة عليها رغم وجود معاهدات دولية لمحد من انتشار هذه التكنولوجيا.

* الأزمة الاقتصادية في أمريكا وتحول المساعدات الخارجية إلى عبء تقويل على الشعب الأمريكي.

* التمزق العربي والتجارة بالقضية الفلسطينية طرأ تاريخها، أفقد الفلسطينيين الثقة في أي دور عربي فعال

يسترد بالقوة مأخذ بالقوة.
مصطفى النجار
دمتلكة - دمشق - كفر الشيخ

أسئلة ميثية لآخرين

تابعت رسائلكم في «اليسار» وكلنا تصفحت عددا جديدا، تظهر لي أسئلة عديدة عما جرى وعصرى في الاتحاد السوفيتي السابق.
تذكر غالبا لدى المحللين والكتاب والمهاجرين أسباب هذا انهيار ومنها، الساتلية التي أسست المقدمات الأولى للانهيار وفترة بريجنيف (الزكري) وسباق التسلح على حساب جوانب التنمية المختلفة، والجمرود النظري (تدليس النص) وحرق المراحل وعلم مواكبة التطبيق لتطير الرعب، والحد من حرية السفر، ودور الاستخبارات الأجنبية والبيروقراطية في أجهزة الإدارة المختلفة. وغير ذلك من الأسباب.. يقابلها إيجابيات متعلق عليها في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إذا ما نظر إليها من زاوية العمر الزمني للنظام الاشتراكي مقابل العمر الزمني الذي عاشه النظام الرأسمالي..
كل هذه الأمور وماوصلت

احمد الحميرى



اليه من يشاعه لجهدا في النظام الرأسمالي بدءا من السبب الأساسي - الساتلية - إلى البيروقراطية، وأن اختلعت الأدوات.

ما يثير الحيرة في النفس.. أين كانت شعوب الاتحاد السوفيتي - خاصة الشعب الروس - وهو يرى انهيار كل شئ أصامه؟ وأين كانت قوى الشعب الحية من عمال وعلماء ومثقفين وخبراء وقادة سياسيين؟ وهل كان غيابهم يصر عن دعم مباشر أو غير مباشر للخروج من عبودية مستحكمة؟ أم أنهم أخذوا بقيادة نظم بدءا من جبرائيل بالروسفوكو؟ وهل تغدوا التسرب في مثل هذا الأمر المصري؟ وماصمت أن يتسلك الروس بقوة أكثر الاشتراكية بعد انهيارها من الساذجة طوبا أن يفقد المرء الثقة بقدرته الشعوب على التغيير الصاعد إلى الأمام.. ألم يكن ممكنا أن تنشذ شعب الاتحاد السوفيتي الإصلاح والتجديد في إطار منظمها الاشتراكية؟ وأن تدافع ضد أي تهديد يتحرف بالاصلاحات إلى انهيار الميث الذي قادها إلى الدل عادل المزعزعي صتعا - اليمن

ماذا بعد صرف البضائع لموردي الشريف

بعد صبر زائد عن صبر أيوب، صرح النائب العام رجائي المصري بصرف بعض منتجات الشريف لمن يرتب من الموردين سواء كان يكامل إيداعاتهم أو جزء منها.

ولمست أدري لماذا لم يطرح بيع الأصول طوال الفترة الماضية

و رغم أن المودعين يستعطفون على أصر من الممصر صرف أموالهم التي طال عليها الزمن؟ ولماذا تعثر بيع هذه الشركات وعدم الاقبال على شرائها؟ أن المراقيل التي وضعتها هيئة الاستعمار في طريق البيع وعدم الرونة مع المشتريين، والأموال الضخمة المطلوبة للضرائب كانت سببا في تطفيش المشتريين، والقضاء على آمال مئات الآلاف من المودعين الذين يستعطفون القرج بعد رحلة شقاء لسنوات طويلة. وبلا من أن يرفسوا مستراهم يجمدت أموالهم. وعلى الحكومة الالتزام بحل مشاكل هؤلاء المودعين أسوة بما فعلته مع بنك الاعتماد والتجارة بالاتفاق مع بنك مصر. وعليها عن طريق جهاز المدعي الاشتراكي سرعة اتخاذ الاجراءات لإعادة حقوق المودعين إليهم، والقريب أن هذا الجبهاز أعلن منذ سنوات أن حاساة شركات توظيف الأموال قد انتهت، وسيتم بيع الأصول لسداد الدين، وحتى الآن مازالت المشكلة قائمة بما يصيب ضحايا تلك الشركات بالتوتر والقلق وخيبة الأمل من هذه الأوضاع الطالمة.

عنبرة حسنى

البرنامج أولا..

بعد قرائتي للمناظرة بين د. رفعت السيد ونيل الهلالي في عدد ٢٠ أكتوبر الماضى من والاهاى، لاحظت اختلاف رؤيتها لتقوى الجبهة خاصة الموقف من الجماعات الاسلامية. ولابد من مخرج من تلك الممارات التي طالت واحسد أسلوها بين أعز من أنجبت مصر، فها من قم اليسار المصرى والمناخيل وتاريخها شاهده لك.



نيل الهلالي



رفعت السيد

واقترح أن يعقد الاستاذ حسين عبد الرازق ندوة حول كيفية خروج مصر من أزمتها الراهنة، تنتهى بصياغة برنامج، ومن لا يوافق عليه ويلتزم به يخرج من الجبهة، ويكون البرنامج تحتاج حوار بين كل القوى السياسية ويقل حلا أدنى من الاجماع الوطنى دخول القضايا الأساسية التي لاخلاق عليها، وتاريخنا ملين بالدروس في ذلك وبلغ قسمه في لبنان المقاومة الشعبية عام ١٩٥١.

حسين عسمن
(شيلرف)
امباله- مدينة العمال

كل استفتاء وأتم طيبون

مرت جميع الاستفتاءات الماضية بسلام وبدون خسائر مادية فادحة وثورة اعلات

وصحلات دعاوى بتكليف من الحزب الحاكم. لكن المدهش والمذهل أن يتحسم استفتاء المايعة للولاية الثالثة بتخطيط كاسل في كل الأشياء، بدءا بجولات السيد رئيس الوزراء حتى تعليق النفط المادية في الشوارع سرورا بالمهرجانات والمؤتمرات في المحافظات والمدن والقرى، هذا وناهيك عما فعله الشريف في الشاشة الصغير، من أفاضيل واللقاات المتكررة مع الشخصيات التي تجرد بما عندها من قدرة على الحديث والتلويح وما اكفرهم هذه الأيام؟ قلقد أحست الادارة بالحلج من الاستفتاءات التي قر بهوء وتخرج التنازع في اليوم العالى عبارة عن تسعات مرصومة معا وغيرت نهجها ولاسيما أن ثورة الاعلام والقنوات الفضائية المنتشرة والادارة الأمريكية التي تتطلع الى الوضع في بر مصر بعد جسات المتطرفين المتكررة وهى تريد أن ترى الاستقرار في أى الجهات، فكان التخطيط أن يتغير وجه الاستفتاء وصبح مهرجانا وصياغة لكي تدلل على الرخاء والهناء، ورضى الأسعار والسعادة التي يعيشها البر المصرى وأن يشغل القهايات من على كراسيهم ليملأوا شينا من أجل الرئيس ليجريوا القرى والنسجوع وتقرض البهوات والنفط وكان قرارا صائبا ودكها أن تستمر المدارس في هذا اليوم حتى تشارك البيت والبنات

حتى مبارك



بالجملة في المهرجانات، فستأى الاتريهسات من الحزب الحاكم تقتصر من المدارس وتجرب الشوارع تهتف وتستعيد أغاني الستينيات وتبدل ألوان الجبان تصورت وللا الدنيا صرورا وضجيجها ومرحها لم تأتى الصف وتعطيا النتيجة كل لجنة على حدة. لكي يكون الأخراج المسرحى قد تفسر، صمبح أنه مكلف وسجهد لكن بهيج وتناجبه مضنونه لسوف يكون هذا درسا زها تستعين به الادارة في الانتخابات القادمة ويكون محل الختام في الاحتفال العظيم بيوم الانتصار ٦ أكتوبر وكل استفتاء وأتم طيبون.

عبد الله عهد الله

الخطيب

دمتلكه- دسوق- كفر

الشيخ

مبارك.. لماذا؟

لأن البطالة وصلت في عهد الى ٢٠ مليون عاطل أغلبهم من الخريجين. ولأن المصانع في بداية حكمه كانت تعمل بنسبة ٨٠٪ ولأن تعمل بنسبة ٤٠-٥٠٪ وتم بيع بعضها والباقى في الطريق. ولأن الانحاجية للفقدان الزراعى انخفضت، وارتفعت اسعار مستلزمات الانتاج وانخفضت أسعار المحاصيل وسات خصوبة الأراضي. ولأن مصر أصبحت سوقا لمنتجات العالم الفاسدة، وماضى وراها من عمولات ورشاوى وفساد. ولأننا نمتد أساسا في عهده على الاقتراض من الخارج، وتلقم أسلاط الدين وقوائدها ٦٠٪ من قيمة صادراتنا السنوية، وأصبح قرارنا تابعا للدائنين.

مجلس الإدارة المنتخب
بشركة الدعا للغزل؛
ملاحظا تكا حرد مشاكل
توزيع «اليسار» في المنزل
والحلة سيتم بحثها مع شركة
التوزيع، وشكرا على
مناخبتكما..

** الصديق محمد
عادل زكي الطالب بحقوق
الأكاديمية؛ بشأن رغبتك
في التعمين في «اليسار» تقدم
كل الاعتذار فالامكانيات المالية
للسجلة- لاتسمح بتعمين
صحفي واحد... وأن كان
يسعدنا تلقى رسائلك وآرائك
واقترحاتك فيما يخص المجلة أو
التضاييا التي تهم جسوع
الصريين. أما التعمين في
«الاهالي» فيمكنك مخاطبة
القائمين على ادارتها مباشرة
وعنوانها ٢٢ شارع عبد الحائق
ثروت- القاهرة.

** وصلنا مجموعة
رسائل من الاصدقاء
حسين هندی (منشبة
الكبرى- القاهرة) وأشرف
دهشان الحامى
بالاسماحية، والكيمانية
منى عنصر (المنيل
القاهرة) ومصطفى النجار
(دمنكة- دسوق كفر
الفيح) تدور كلها حول
الارهاب، والعلمانية وحرية
العقيدة والأفكار السلفية حول
المرأة والمجتمع، ونظرا لظول
بعض هذه الرسائل، وكثيرة
الرسائل التي تلقيتها هذا
الشهر، وأهمية موضوع اتفاق
غزة أريحا الذي حرمنا على
اعطاء أولوية للرسائل المتعلقة
به، نعد بنشر بقية الرسائل في
الاعداد القادمة

المحرر



حسين عبد الرازق

تفشيا في حياتنا. اننا في أشد
الحاجة لسرعة الحركة، خاصة
التي تقري صفرتنا وتسجع
صوتنا للرأى العام وتخرج بنا -
كتمهبرك الدقيق- من جيتو
اللفرات.. أما عن الثمن فنحن
له.

كل الامتنان على شبيه
انتظامك في الكتابة «لأهالي»
وأقنى عودة يرميانك المتصورة-
وأسأل عن صحة الاشاعة التي
تقول انكم استأجرت جريدة
صوت الشعب وأنها ستعصر
اسبوعيا في القريب العاجل
وأقنى ان يكون خيرا عتيقي
وليس إشاعة.

محمد لطفي خليل

** أشكرك على رسالتك
الرقبية، وأحسب حاساك
المدلق، أما استنجاز «صوت
الشعب» فهي مجرد إشاعة!!

حسين عبد الرازق

عفوا...
وننظر رسائلك

** الصديقان زكريا
المسحى العامل بالشركة
العامة لتجارة السلع
الغفائية بالمحلة- المنزلة-
وحسين حسين حضر

رعاباها» فأساء الى الحسرة
والتيقراطية التي يتمتع بها
المصريون. ولأننا ليس لنا قبل
بماستخذ مجلس الأمن ضمنا
من عقوبات لتعرض المواطن
وأسرته، أقدم استقالتي!!
مراسل دولتكو لهتمد
سيد عهد الراضى عهد
الرحيم القرصية- اسيرط

الخروج من الجيتو

الرفيق العزيز حسين عهد
الرازق... بعد قرأتي لمقالكم
في «الاهالي» بعنوان «بمسد
مهزلة استفتاء ٤ أكتوبر»
أشكرك لأننا في احتياج الى
صوت هادي، عاقل ملمس
الحقيقة. أن ماحداث لجريدة
الشعب غير دليل على ازواجية
الحكم بين التعبيريات
التليفزيونية والواقع، وأيا كان
تصورى عن جريدة الشعب
ومحورها فأننى أرجو ألا تكون
الأحزاب قد اكتفت بالبيانات
التي أصدرتها أسام هذه
الهيئة. فقمط النار من
مستصر الشر... أما بالنسبة
لقانون المالك والمساخر للأراضى
الزراعية فلعلكم تذكرون
الأمطار الشديدة التي أغرقت
شمال الدلتا خاصة البحيرة وكفر
الشيخ والأراضى الزراعية حول
الأسكنورية. عند مالم يستطع
المستأجرون سداد الإيجار إلا
بالقطع، وشق الأتقن، فما
بالكم وقد زاد الإيجار بمسد
القانون الجديد الى ٦٦٠ جنيهها
للقدان، انها كارثة أكبر ما حدث
أيام السيل، لقد اتجهى بهج
الظن في نوفمبر وجمادى مرعد
سداد الإيجار في ديسمبر فما
العمل إذا لم يستطع المستأجر
السداد، وبعد ٤ سنوات المدة
للهيلة سيدج نفسه وعائلته
مطرودين بلاعمل أو مأوى...
كما أن الفلا- والقصاد قد

ولأن القيمة الفعلية للأجود
انخفضت أسام الارتفاع
الصاروخى للأسعار.
ولأن الهامش الديمقراطي
محاصر به ١٢ سنة طوارئ
وقانون الارهاب وقانون الأحزاب
وقانون النقابات المهنية.
ولأن القانون العام الذي
يحكم قوانين القوة ومراكز
النقوة في السلطة وأباطرة
الفساد المنتشرين في قمة
السلطة وعروها.

ولأن السجن وأقسام
الشرطة وأمن الدولة ومسكرات
الأمن المركزي تحولت الى
سلخانات لتعذيب المواطنين
وقتل آدميتهم.
ولأنه في عهده تم اغلاق
صحف صوت العرب ومصر
الفتاة واللواء الاسلامى
والدعوة..

ولهذا أسأل نفسي لماذا
أدليت بمصرتي وبلا» فى
الاستفتاء ١٢

ابراهيم توفيق
الحواش- المنصورة

استقالة رئيس حكومة

صرح رئيس الحكومة في
مؤقر صحنى طارئ بأن استقالته
جاهزة، وأنه المستقل عن كل ما
يواجهه أبنا مصر وليس وزير
الداخلية الذى اختاره فلم يحسن
اختيار معاونيه، وذلك بسبب
تواطؤ أحد ضباط الأمن فلم يتبع
العسكريين من الاستعداد، على
مواطن ساقته الاقدار في طريقة
على كوبري قصر النيل فكرر
ساعده الأيمن وأصابه برضوض
في المذ وتزيف كساد يوردي
بحيات. ولأن الكوبري يواجه
لجامعة الدول العربية، وتصادف
مسرو مراسل وكالة الأنباء
الفرنسية فكتب مقالاً بعنوان
وهكذا تعامل الحكومة المصرية

هؤلاء الأقطاظ الغلاظ

مشاغبات

التي لم يرد بها نص في ذلك القانون، واستغلوا من هذه الأقرال الرخصة التي تتيح للمسلمين إقامة «عاري قضائية في أمور ليست لهم مصالح خاصة فيها، حصة لله، أي وداعاً عن حقه، وألقوا دهرى يطالبون فيها بالفرقة بين الدكتور نصر ومؤيدته بزم أنه مرده.. وتلك هي الزاوية الخرجة التي يقرؤون الجميع إليها.

قلر أن المحكمة استجابت لهم، واعتبرت نفسها مختصة بالمرضوع، بصرف النظر عن حكمها فيه لاعتلى ذلك لكل عابر سبيل الحق في اتهام خصومه في دينهم تصفية لحسابات دينية، أو لجره الكيد الرخيص، دون أن يعاقب على اتهامه الشائن إذا تبين بطلانه، بهدى أنه فعل ذلك حسيبه لله، وداعاً عن حقه، فيحرق المجتمع إلى خاية نتيجة للخطأ المتعمد في فهم ما هو حق لله، لأنه يتعلق بالمصالح العامة للمسلمين، وما هو أمر شخصي محض، يتعلق بأفرادهم المباشرين، ويستأدى الله حقه منهم يوم الدين، ولا يجوز لأحد غيره من التدخل فيه.. ويصحح من حق الطاعين على الوطن وعلى الدين الزعم بأننا نمشي في ظل محاكم تفتش إسلامية تشق في قلب الناس).

ولو أن المحكمة حكمت لهم بما يريدون، لأصبح قانون الردة مطبقاً دون حاجة إلى تشريع بنظمه، وهو ما يهدر عليها النظام الدستوري، والقانوني والقضائي والتعديلي، فيصعب الثقة على تعدد ملابيه، سارياً دون تفتيش، ويجوز لأحد الناس تطبيق حد الردة، وهو التخلل بأيديهم، إذا تقاضى ولي الأمر عن تنكيل حكم المحكمة، دون أن يجسر على مخالفتهم طبقاً لتفري الشيخين الفزالي ومزروعاه

فما الفائدة التي يمكن أن تعده من هذه الفوضى.. وما هي العوامل المرمية التي تدفع هؤلاء الأقطاظ الغلاظ إلى هذا الشطط وكان هناك حركة ارتداد شاملة عن الإسلام، تتطلب ذلك؟

آلا يعلم هؤلاء الأقطاظ الغلاظ أن التفكير في تفتيش حد الردة، كاد يؤول في عام ١٩٧٧- إلى فتنة طائفية لأن الأقطاظ طالبراً بالنص فيه على تحريم ارتداد المسيحي على دينه.. فصرخت الدولة النظر عن المشروع إذ إعاضة عليه إليه، وليست هناك ظاهرة ردة، إلا في أدمغة المتمرزين والارهابيين الذين يصرحون للإسلام شروطاً لم يقل بها أحد سرامه.

ولماذا صحت هؤلاء عن حق الله فلم يرفعوا قضائياً حسيبه يطالبون فيها بأموال آلال التماسي والأرسل التي ابتلعها السعد والريان وأمشاهم، ولماذا يصمتون على الذين ياكلون حرق القنار.. ويخطفون الكنيسة من أفرامهم.. ويجرون المستورين من الناس على بيع حرم بيتهم؟..

هل يريد هؤلاء الأقطاظ الغلاظ أن يقررنا لنا أن الرجم وقطع الأيدي هو أول ما يجب تطبيقه من الشرعة الإسلامية، وليس العدل والحرية.. والأخط من عنده فضل زاد، لإعطائه لم لا تراه له؟

وإذا كان ذلك ما يقررونه، فما فارق بينهم وبين أعداء الإسلام والشائتين عليه والطائفة؟
مجرد سؤال

انزعجت انزعاجاً بالغا من الزاوية الخرجة التي يصير بعض رموز تيار الاسلام السياسي على وقع قضية ده. نصر حامد أبو زيد، نهرها، بحيث تتحول من قضية رأي قالة الرجل واجتهاده ذهب إليه واختلف فيه مع آخرين، إلى مسالة لهدم النظام الدستوري، وللصق بالنظام القانوني، وتقليص الرخصة الرطبية، وإثارة الفوضى، والتعريض على إهدار الحريات الشخصية والعامة.

ومنذ ثارت هذه القضية، وأحلاف حركها ينحصر في زاوية واحدة: أسئلة جامعي قدم عددا من البحوث لتفكر أساساً لفرقة من أسئلة مساعد إلى أسئلة، لكن أحد الذين أتبع بهم لحص هذا الإلتاج، زعم أنها لا تراه للفرقة، فتأجلت، ترقبه إلى أن يقدم غيرها.. صرح أن المسودة الأولى للقرير قد حاولت أن تشكك في عقيدته الدينية إلا أن الصورة النهائية له، والقرار الذي اتخذته لجنة فحص الإلتاج، قد اعتمد والتشكيك في الكفاءة العلمية، سببا لعدم الترقية، وليس التشكيك في العقيدة الدينية.!

ولم يعل ذلك، دون مناقشة واسعة على صفحات الصحف حول تلك المسودة الأولى، وبعد خلاها الدكتور نصر مناعين أشداء، عن حرية البحث العلمي، ويوجد من بين الكتاب والمفكرين الاسلاميين، من واقع عن حقه في الاعتقاد، بل ومن أيد ما ذهب إليه من آراء، كما وجد من يهتم من هاجم آراء، ورد عليها بالأدلة العلمية والقانونية دون أن يشكك في عقيدته أو يخرجها عن دينه!

ومع أنني لم أكن.. منذ البداية.. متحمساً لإلزام الرأي العام في القضية أو ما ياتلها، إذ كان رأيي وما يزال.. أن مسائل مثل الحكم على عقائد الآخرين، أو المقارنة بين الأديان، من الأمور الباقية الحق، والبالغة الحساسية التي ينبغي أن يقتصر الحمار حركها على المزمعين لذلك من العلماء والباحثين من يمكنون من صفة العلم وسعة الأفق، ما يتكلم من الصبر على الآراء المخالفة ومن التجرد للبحث عن الحقيقة، وهي من فروض الكتابة التي لا يكلف بها عوام الناس، فلا يجوز إلزامهم فيها، واعتبارهم «محللين» في محكمتها، حتى لا تظلم الناس أو تضر بمصالح عامة..

لكن الأمر جرت على تحويل هذه القضايا إلى قضايا رأي عام، فإذا بالتليفزيون يدع أحاديثاً تقارن بين الإسلام والمسيحية، وآلا بالناظر بين «الشيخ أصد» و«دات والوس» جاكسون» تطبع على أشربة يتدارلها طلاب المدارس، وآلا بتقضية نصر حامد أبو زيد تتحول إلى مرضع خطب الجمعة في آلال المساجد، دون أن يقرأ الذين يتسرعون في عقيدته من خطباتها كلمة واحدة ككتب، أو يفكر من حقه الشرعي في الدفاع عن نفسه، أو يتنبهوا إلى أنه لا جدوى من ذلك كله، إلا نشر الفتنة وتضجيج الأكراب والتطرف والنشأ، على وحدة الرمن، وترويع أمته وناسه، وأنهم ما يفعلون لا يدافعون عن الإسلام، بل يترنن منه، ويتبرن أنهم المقصودون بقرله عن وجل؛ ولو كنت فقط غليظ القلب لاتفردوا من حركها!

وهؤلاء الأقطاظ غلاظ القلوب هم الذين يصرون «الهرم» على استصدار حكم قضائي بارتداد الدكتور نصر، بعد أن فشلوا في الحصول على حكم من المجامعة بذلك، فاستغلوا نصاً في قانون الأحوال الشخصية يقضي بالردة إلى أفرال النكاح، في الأمور



تقدم أحدث الإصدارات:

- بداية التاريخ منذ زلزال الخليج الى زوال السوفييت..... د. غالى شكرى
- نحو الاصلاح الشامل د. ابراهيم شحاته
- المثقفون وعبد الناصر..... د. مصطفى عبد الغنى
- سياسة الاسكان نجوى ابراهيم
- الابداع القصصى عند يوسف أدريس..... ب.م كرير شويك / ترجمة : رفعت سلام
- مائة عام من العزلة (رواية) ترجمة : سليمان العطار
- أيام المثيرة (رواية)..... محمد جلال
- بوابات البحر (قصص)..... اسماعيل العدلى
- البحر بيتنا (قصص)..... منى حلمى
- حديقة المر (مسرحية)..... فاروق خورشيد
- ذئاب الليالى (شعر)..... سليمان الفليح
- رياح المسافر بعد القصيدة (شعر)..... هلال العامرى
- سنابل فى بياض العطاء (شعر)..... محمد الصمدى
- فى وصف أمريكا (شعر)..... د. أحمد تيمور
- المملكة والمنفى (شعر)..... حبيب محمدى
- منارات المسافرين ومقامات الطائرین..... تحقيق سعيد عبد الفتاح
- فوائح الجمال وفوائح الجلال..... دراسة وتحقيق يوسف زيدان
- فى الفلسفة العربية المعاصرة..... كمال عبد اللطيف
- المكونات التقليدية للثقافة اليابانية..... إينازو نيقومى / ترجمة د. نصر احمد ابو زيد
- دروس التاريخ..... وول ديوانت. د. ت. د. على شلش
- عصر البنيوية..... لبيب كزيويل ت/ د. جابر عصفور

٣٠٪ على كتب الدار

١٥٪ على كتب الغير

٣٠٪ على الكتب والمراجع الأجنبية

٥٠٪ على بعض الاصدارات

كما تقدم حضما خاصا



الفداء / لوحة شعبية / للفنان محمد بغدادی